جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

عهد موريس فيوليت

وكتابه "هل ستعيش الجزائر؟"

(1938 / 1925)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب

وليد بوشو

إشراف الأستاذ الدكتور

شاوش حباسي

السنة الجامعية 2016/2015

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

عهد موريس فيوليت

وكتابه "هل ستعيش الجزائر؟"

(1938 / 1925)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د مولود عويمر: رئيسا

أ.د شاوش حباسي: مقررا

أ.د محمد العربي معريش: عضوا

د. لزهر بديدة: عضوا

إعداد الطالب

وليد بوشو

إشراف الأستاذ الدكتور

شاوش حباسي

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الدكتور شاوش حباسي على دعمه ونصائحه في إنجاز هذه المذكرة، وذلك فيما يخص منهجية البحث والكتابة، وطريقة ربط الأفكار والأحداث بطريقته الهادئة المعهودة عنه.

كما أشكر أستاذنا الكبير أبو القاسم سعد الله رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، والذي أرشدنا بأهمية هذا الموضوع، وكل أساتذتي على مدى سنوات الليسانس والماجستير، وكل الأصدقاء والزملاء، وأرجوا لهم كل التوفيق.

قائمة المختصرات

ش.و.ن.إ: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

ANEP : Entreprise Nationale d'Edition et de Publicité.

AF: l'Afrique Française, Bulletin du Comité de l'Afrique Française et du Comité du Maroc.

JORF : Journal Officiel de la République Française.

LDH : Ligue des Droits de l'Homme.

OPU : Office des Publications Universitaires.

PUF : Presses Universitaires de France.

RFHOM : Revue Française d'Histoire d'Outre-mer.

RFSP : Revue Française des Sciences Politiques.

RPSATM : Revue des Problèmes Sociaux de l'Algérie, de la Tunisie et du Maroc.

SINDBAD : Service d'Information et Des Bibliothécaires A Distance.

SNED : Société Nationale d'Edition et de Diffusion.

المـقدمـة

المقدمة:

تعتبر فترة ما بين الحربين والتي تتزامن مع عهد فيوليت فترة حرجة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، لأنها تمثل بدايات صعود الحركة الوطنية الجزائرية، والتي اختلفت في تحديد طريقة حل المسألة الجزائرية، بين الاستقلال عن طريق الثورة التي أظهرت فشلها في القرن 19 في عدة مرات، أو التطور تحت السيادة الفرنسية عن طريق الإصلاحات التي تؤدي إلى المساواة مع الفرنسيين، حيث كانت معاناة الجزائريين أولا في التمييز بينهم وبين المعمرين.

وفي المقابل، فقد اختلف السياسيون الفرنسيون من جانبهم بين منح الحقوق للجزائريين وتقريبهم من الفرنسيين وإدماجهم بفرنسا، أو اضطهادهم وسلب كل إمكانية للدفاع عن أنفسهم من أجل إبقائهم خاضعين مثلما يطالب المعمرون.

وفي هذه الظروف، ظهر موريس فيوليت على الساحة الجزائرية بعد تعيينه حاكما عاما للجزائر سنة 1925، والذي كرس جل اهتمامه حتى بداية الحرب العالمية الثانية للمسألة الجزائرية.

لقد قام فيوليت في خلال هذه الفترة (1925-1938)، والتي أسميناها "عهد فيوليت في الجزائر" بعدة أعمال واستراتيجيات من أجل تغيير السياسة الاستعمارية في الجزائر، وذلك من خلال كل مناصبه الإدارية والسياسية: الولاية العامة للجزائر، البرلمان بغرفتيه، الوزارة في حكومة الجبهة الشعبية، بالإضافة إلى الرأي العام من خلال الصحافة ونشر كتاب **هل ستعيش الجزائر؟**.

وبسبب عمله على تغيير سياسة فرنسا في الجزائر وإصلاح أوضاع الجزائريين، فقد تعرض فيوليت لهجومات المعمرين في صحفهم، وفي مجالسهم البلدية والبرلمانية والنيابات المالية، حيث أفشلوا معظم مشاريعه أثناء ولايته العامة، وقاموا بإبعاده عن الجزائر بعد سنتين فقط من شغله لمنصب الحاكم العام، كما كانوا يتربصون ضده في أي مشروع أو

مساءلة في البرلمان، غير أنه واصل جهده ولم يستسلم إلا مع بداية الحرب العالمية الثانية، وظهور الخطر الخارجي.

فما هي الأسباب التي أدت إلى تحمل فيوليت لكل هذه المصاعب من أجل الإصلاح؟، وما هي الإصلاحات التي عمل على تحقيقها؟، وما هو هدفه منها؟، ما هي الوسائل التي اعتمد عليها؟، ما هي خطة فيوليت من خلال إيداع مشروع منح حق الانتخاب والمواطنة للنخبة الجزائرية؟، وكيف كانت ردود فعل المعمرين؟، كيف كانت نظرة الجزائريين لفيوليت؟، لماذا قبل النواب والعلماء بهذا المشروع رغم عمله على إدماج الجزائريين وربط الجزائر بفرنسا؟، كيف تمكن المعمرون من إفشال المشروع رغم تبنيه من قبل الحكومة الفرنسية؟، وما هي نتيجة فشل هذا المشروع؟.

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة وأسئلة أخرى، فقد ارتأيت تقسيم الموضوع إلى: مقدمة، أربعة فصول، وخاتمة، حيث قمت باستهلال الموضوع **بفصل أول تمهيدي بعنوان: الاستعمار الفرنسي، التمييز العرقي**، وذلك من أجل إيضاح الوضعية المأساوية التي كان يعيشها الجزائريون مقابل الرفاهية التي تم منحها للمعمرين عن طريق سلسلة من القوانين التي تضمن تفوقهم، وضمان استعبادهم للجزائريين، وهذه الوضعية هي التي اعتبرها فيوليت العائق الأكبر لإدماج الجزائريين والذي سيؤدي إلى التصادم.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: "**موريس فيوليت حاكم عام على الجزائر (1925-1927)** ، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول، "فيوليت وتعيينه حاكما عاما للجزائر"، والذي ندرس فيه شخصية فيوليت والأعمال التي قام بها في فائدة المستعمرات الفرنسية، وردود الفعل حول تعيينه في منصب الحاكم العام للجزائر، أما المبحث الثاني: "برنامج فيوليت في الجزائر"، فقد درسنا فيه برنامج فيوليت في الجزائر والذي يتمثل في شقين، برنامج من أجل الاستعمار، وبرنامج في المسألة الأهلية، واللذين يتكاملان من أجل المصلحة العليا لفرنسا والجزائر الفرنسية، أما المبحث الثالث: "معارضة المعمرين لمحاولات فيوليت الإصلاحية وتقدير الجزائريين له"، فقد أوضحنا فيه أساليب المعمرين من

أجل معارضة إصلاحات فيوليت والتي انتهت بإبعاده عن الجزائر، وأسباب تقدير الجزائريين له.

أما الفصل الثالث فقد كان تحت عنوان: **فيوليت والقضية الجزائرية بين 1927-1936**، والذي قمنا فيه بدراسة الفترة الممتدة من نهاية مهامه كحاكم عام للجزائر إلى عهد الجبهة الشعبية وعودته كوزير في الحكومة مختصا بالشؤون الجزائرية، إذ لم يتوقف فيوليت عن العمل في المسألة الجزائرية خاصة بسبب تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت من أكثر ما يخشاه فيوليت، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متمثلة في: المبحث الأول: "نشر كتاب **هل ستعيش الجزائر؟" (L'Algérie vivra-t-elle ?)** سنة 1931، والذي نشره فيوليت من أجل تحذير الفرنسيين والحكومة الفرنسية من خطر فقدان الجزائر، وفضح استغلال المعمرين الكبار على حساب الفائدة العليا لفرنسا، وبما أننا قمنا بدراسة الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب في الفصل الأول من هذه المذكرة، فقد ركزنا في هذا العنصر على الفصلين الثالث والرابع، والذي يتمثل في اقتراح السياسة الواجب إتباعها من أجل حل القضية الجزائرية متمثلة في أمرين: 1- إصلاح الإدارة والتسيير الجزائري، 2- ربط المسلمين الجزائريين بفرنسا، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: "اقتراح مشروع قانون 3 جويلية 1931"، والذي درسنا فيه ظروف إيداع هذا المشروع ونقاطه الأساسية خاصة المادة التي تمنح حق الانتخاب والمواطنة لبعض الفئات من الجزائريين مع بقائهم على أحوالهم الشخصية، أما المبحث الثالث: "مساءلة فيوليت لوزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935"، فقد درسنا فيه خطاب فيوليت ونقاطه الأساسية، وأشكال معارضة البرلمانيين، والذي انتهى بمرسوم ريني الذي يدعو إلى اضطهاد كل حركة تطالب بالإصلاح.

وهكذا جاء الفصل الرابع والأخير تحت عنوان: **مشروع بلوم-فيوليت أثناء حكم الجبهة الشعبية وانعقاد المؤتمر الإسلامي (1936-1938)**، والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: "تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية الهيجان الفرنسي في الجزائر"، والذي اشتمل على توضيح ظروف فوز أحزاب الجبهة الشعبية وأسباب تبنيها

للمشروع، وأشكال معارضة المعمرين للمشروع، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: "مواقف الجزائريين من مشروع فيوليت"، والذي قسمناه إلى مساندين من خلال النواب والعلماء، ومعارضين وهم مناضلو نجم شمال إفريقيا ، حيث حاولنا إظهار حجج كل جانب في اتخاذ موقفه، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان: "نحو فشل المشروع"، والذي تابعنا فيه مسيرة البرنامج، وطريقه نحو الفشل وإظهار أسبابه، وكيف كان رد فعل الجزائريين جراء فشله.

أما الخاتمة فتضمنت الاستنتاجات المتوصل إليها، ونتيجة فشل مشروع فيوليت لدى الاستعمار الفرنسي، ولدى المعمرين والجزائريين، وأنهيت دراستي هذه بثبت الملاحق والمصادر والمراجع، وبفهرس الأعلام والأماكن.

أن دوافع اهتمامي بموضوع عهد فيوليت راجع إلى عدة أسباب متمثلة في مجملها في دراسة تاريخ الاستعمار والحركة الوطنية، وإيضاح مرحلة أساسية من الحركة الوطنية، حيث تزامن عهد فيوليت مع بدايات صعود الحركة الوطنية الجزائرية، والذي قام بالإسراع في تطورها، من خلال تجمع قسم من الجزائريين حول مشاريعه والتي كانت أساس الحياة السياسية الجزائرية فيما بين الحربين.

1- تمثل دراسة عهد فيوليت وسياسته جزءا هاما لمعرفة السياسة الفرنسية في الجزائر حيث أن دراسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر يتمثل أساسا في دراسة سياسات الحكام العامين وظروف أداء مهامهم، وبما أن الحكام العامون هم الوسيط بين الحكومة الفرنسية والمعمرين المسيرين للجزائر، فإن ذلك يمثل وسيلة أساسية لمعرفة حقيقة الاستعمار وأسباب الاضطهاد الذي عانى منه الجزائريون.
2- كما يمثل عهد فيوليت عهدا خاصا في الجزائر وذلك بسبب تزامنه مع بدايات صعود الحركة الوطنية الجزائرية، حيث كان لفيوليت دورا في مطالب الحركة الوطنية، وذلك بتجمع معظم الاتجاهات حول إصلاحاته ومشروعه.

3- إن عهد فيوليت يمثل كشفا صريحا لسياسة فرنسا في الجزائر، كما يمثل نقطة هامة من أجل فهم العلاقة بين الحكومة الفرنسية والمعمرين.
4- يمثل عهد فيوليت ومشروعه امتحانا حقيقيا لمعرفة توجهات مختلف كتل الحركة الوطنية، حيث كان عليها شرح أهدافها وأسباب قبولها أو رفضها لمشاريع فيوليت، وشرح سياساتها.
5- يظهر مشروع فيوليت حقيقة الحكومات الفرنسية وخضوعها للمعمرين، وحقيقة الأحزاب اليسارية الفرنسية، بين ندائها للإصلاح خارج السلطة، ومنهجها الإمبريالي أثناء تحصلها على السلطة.
6- كما يمثل كتاب **هل ستعيش الجزائر؟** وثيقة هامة لدراسة الاستعمار الفرنسي، وذلك بشرح فيوليت من خلال منصبه كحاكم عام، وعلاقاته في فرنسا وفي الجزائر، حقيقة تسيير الجزائر، والقوى المتحكمة فيها.

ومن أجل البحث في هذا الموضوع، فقد تطلب منا العودة إلى مصادر هذه الفترة، في حين أن المراجع كانت نادرة، حيث اهتمت بالحركة الوطنية، غير أنها لم تركز بشكل أساسي على سياسة فيوليت ولا العلاقة بين عهد فيوليت وصعود الحركة الوطنية.

إن موضوع عهد فيوليت لم يتم دراسته من قبل المؤرخين سواء الفرنسيين أو الجزائريين، حيث اهتم معظمهم بدراسة الحركة الوطنية دون إظهار علاقتها مع عهد فيوليت، حيث كانت بدايات تصاعد الحركة الوطنية عن طريق التجمع حول إصلاحات فيوليت، فباستثناء أجيرون الذي خصص له فصلين من ثلاثين صفحة، الأول بعنوان "الشبان الجزائريون ومعركة موريس فيوليت في فائدة الإصلاح (1925-1936)، والثاني: "مشروع بلوم-فيوليت واضطراب الحياة السياسية الجزائرية (1937-1939)، وكتاب "**من درو إلى الجزائر، موريس فيوليت 1870-1960**"، والذي جمعت فيه فرانسواز غاسبار عدة مقالات حول فيوليت، فلم يتم دراسة عهد فيوليت بطريقة شاملة، لذلك فقد كانت دراستنا هذه دراسة أولى في هذا الموضوع، لذلك فقد اعتمدنا على المصادر في معظم فصول هذه المذكرة، نذكر البعض منها:

1- كتاب فيوليت **هل ستعيش الجزائر؟**، والذي يمثل المصدر الأساسي لدراسة الولاية العامة لفيوليت بين 1927/1925 وسياسته، حيث شرح فيه فيوليت كل المصاعب التي تعرقل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ونظرته للجزائريين وأوضاعهم المأساوية وإهمالهم من قبل الحكومة الفرنسية، واستبداد المعمرين، كما قام فيه بشرح أسباب قيامه بالإصلاحات وأهدافه منها، والمصاعب التي واجهته.

كما يمثل مصدرا أساسيا من الجانب الوثائقي، حيث نشر فيه فيوليت سلسلة من الوثائق التي تساعد على دراسة فترة حكمه وسياسته، والتي تمثل أكثر من ثلث صفحات هذا الكتاب، فمن خمسمائة صفحة التي يحتويها الكتاب، فقد شغلت الوثائق حوالي مائتي صفحة متمثلة في:

أ- التعليمات التي قام بإرسالها للمحافظين (تعليمات من أجل تحسين الإنتاج الزراعي 25 أوت 1925، تعليمات حول إنشاء المستشفيات الجوارية وإلغاء العيادات الأهلية 30 ديسمبر 1926، تعليمات حول تهيئة وإصلاح السكن الأهلي 13 أفريل 1927، تعليمات حول حل مسألة الملكية للجزائريين 19 نوفمبر 1927، تعليمات حول إنشاء المطاعم المدرسية المجانية للتلاميذ الجزائريين...الخ.

ب-خطاباته أمام النيابات المالية والاجتماعات الخاصة (خطابه في جلسة 12 جوان 1926 للنيابات المالية حول مرتبات المساعدات للأمهات والرضع، خطابه أثناء الاجتماع السنوي لأطباء الاستعمار 11 جوان 1927 حول هدفه من إنشاء الممرضات الزائرات، خطابه أمام الإداريين حول الهدف من مهمتهم في الجزائر أثناء الاجتماع العام للجمعية الودية للإداريين...).

ج- إحصائيات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين والمعمرين (جداول مداخيل الأوربيين والجزائريين والضرائب المسددة من قبلهم، تحقيقات حول أوضاع الفلاحين الجزائريين، كشف 1925 حول الشروط المعيشية للفلاحين الجزائريين في

منطقة بجاية، تحقيقات 1927 حول أوضاع المعمرين الصغار في محافظة الجزائر، إحصائيات حول ميزانية المساعدات الاجتماعية لسنة 1930...)

د- المشاريع التي قام بعرضها (ملخصه حول المساعدات الذي أودعه لدى لجنة المساعدات للنيابات المالية 11 فيفري 1927، مشروعه الذي قام بإيداعه لدى البرلمان في 3 جويلية 1931).

2- جريدة العلماء **الشهاب**، والتي تابعت كل الشؤون الجزائرية طيلة عهد فيوليت، من خلال 15 جزءا بين 1925-1939، حيث كانت هذه الجريدة بالإضافة إلى كونها شارحة لأفكار جمعية العلماء وطريقتها في العمل الإصلاحي، فقد كانت جريدة إخبارية حول الأحداث الجزائرية.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية: والتي استفدنا منها في المبحث الخاص بمساءلة فيوليت للحكومة الفرنسية حول الإجراءات التي تنوي اتخاذها من أجل الإصلاحات الجزائرية، حيث نشرت هذه الجريدة الرسمية كل خطابات هذه المساءلة في مجلس السينا: خطاب فيوليت، خطابات معارضيه من النواب، وكذلك خطاب وزير الداخلية ريني.

4- الجرائد الفرنسية: والتي ركزنا عليها بعد تبني حكومة الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت، والتي تابعت باهتمام خطابات فيوليت وأعمال لجنة الاقتراع العام، وردود فعل الجزائريين ومعارضة المعمرين، ومن هذه الجرائد نذكر: ليكودالجي، الطان، لوفيغارو، لوبوبيلار...إلخ.

5- كما اعتمدنا على سلسلة الوثائق التي قام بنشرها كلود كولو، وروبيرت هنري، في كتاب **الحركة الوطنية الجزائرية، نصوص 1912/1954.**

6- بالإضافة إلى كتابي: فرحات عباس **ليل الاستعمار**، شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير.**

وقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء قيامنا بالبحث وتحرير هذا الموضوع، والتي تعتبر أكاديمية نذكر البعض منها:

1- صعوبة قراءة بعض المصادر المصورة خاصة الجرائد مثل الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، جريدة ليكودالي، جريدة الطان ... الخ بسبب نوعيتها الرديئة.
2- نقص المراجع حول الموضوع المدروس، حيث كانت معظم الدراسات مهتمة بالحركة الوطنية دون ربطها مع عهد فيوليت.
3- الكم الهائل من الجرائد التي كان علينا الإطلاع عليها من أجل التنقيب عن سير الأحداث من خلال الاجتماعات والقرارات التي تم تبنيها من كل جانب سواء الحكومة الفرنسية، الجزائريين أو المعمرين، وأعمال اللجان البرلمانية، وهذا الكم الهائل أدى بنا بالإضافة إلى التعب، استهلاك وقت كبير من أجل استقصاء المادة لدراسة الموضوع.
4- صعوبة تحليل الموضوع بسبب مسائله الشائكة واجتماع المتناقضات، حيث نجد مثلا أن فيوليت كان يدافع عن الجزائريين والاستعمار الفرنسي في نفس الوقت، أما التناقض الثاني فهو انضمام النواب والعلماء إلى جانب الحكومة الفرنسية في قبول مشروع فيوليت، في حين نجد نجم شمال إفريقيا إلى جانب المعمرين برفض المشروع، لذلك فإن تحليل هذا الموضوع قد تطلب منا إحاطة عميقة لأوضاع الجزائريين تحت الاستعمار ودراسة متأنية لأفكار كل الاتجاهات.
5- عدم إمكانية الجزم في الموضوع بسبب عدم تطبيق السياسة التي دعا إليها فيوليت، حيث كانت دراستنا هذه دراسة لسياسة لم يتم تطبيقها، فإذا توصلنا بعد التحليل وملاحظة مجرى الأحداث إلى أن عدم تطبيق سياسة فيوليت كانت من الأسباب البعيدة لثورة 1954، فإنه لا يمكننا الجزم في النتائج التي كانت ستحصل لو تم تطبيقها.

لكن رغم هذه الصعوبات، فقد عملنا كل ما في وسعنا من أجل تخطيها، وهو ما أدى بنا إلى إنهاء هذه المذكرة بعد عدة تعديلات.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع.

الفصل الأول

الاستعمار الفرنسي، التمييز العرقي

1- القوانين الاستثنائية ضد الجزائريين
2- الاستعمار في فائدة المعمرين

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية في الجزائر، التمييز العرقي

لقد كانت السياسة الاستعمارية في الجزائر ترتكز أساسا على مبدأ التمييز العرقي في فائدة الأقلية الأوربية على حساب الشعب الجزائري، وذلك من أجل ضمان تفوقهم وسيطرتهم على الجزائر، حيث قام الاستعمار بسن سلسلة من التشريعات التي تقضي على كل إمكانية لتطور الجزائريين اقتصاديا، اجتماعيا، أو سياسيا، وبالمقابل قام بكل المساعدات للمستوطنين من أجل جعلهم سادة البلاد.

أولا: القوانين الاستثنائية ضد الجزائريين

1- : الاعتقال الإداري

لقد صدر الاعتقال الإداري سنة 1934 بأمر وزاري بحجة مقتضيات الحرب، والذي يتضمن ثلاث درجات من العقوبة وهي: الاعتقال في جزيرة كورسيكا، الاعتقال في أحد السجون الجزائرية، والوضع تحت الرقابة في أحد الدواوير البعيدة[1]، غير أنه بدأ يأخذ طابع العقوبة الدائمة بالتدريج دون علاقة مع الحرب، حيث تم تأكيده بقرار وزاري آخر بتاريخ 27 ديسمبر 1897 تحت نظام الجمهورية الثالثة، لذلك فقد أصبح هذا الإجراء بالتدريج قانونا عاديا يسري على الجزائريين، ففي 27 ديسمبر 1858 حدد أن "الأهالي" الذين يعترضون لعمل الإدارة، أو الذين يتورطون في مؤامرات سياسية لخلق صعوبات للسلطات العمومية معرضون للاعتقال، وفي سنة 1902 ثم في 1910، أصبح ينفذ فيمن يسرق غنما أو يحج دون تسريح[2].

ولم تكن مدة الاعتقال محددة مسبقا، ولا مكانة ولا شكله، وفي غياب أحكام منصوص عليها قانونا، يصدر حكم الاعتقال لمعاقبة أفعال لم يحددها أي نص لمدة طويلة والذي يتم

---

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج2، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 81.

[2] أوليفيي لوكور غرانميزون، **الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 260.

خارج كل قانون وكل رقابة، فيصبح الجزائري محروما من الحقوق بصفة مطلقة، والصفة الوحيدة اللصيقة به هي صفة "خارج عن القانون" التي تنزع عنه كل الصفات الأخرى، فإن اعتقل فإنه يقضي عقوبة ليست صادرة عن محكمة، وليس متهما مازال في حوزته حق الدفاع عن نفسه والمطالبة بالإفراج عنه لكونه لم يرتكب جريمة[1].

ومن أجل تعميمه على الجزائريين، فقد كانت الإدارة تمتنع عن التحديد الدقيق للأفعال التي يعاقب عليها بالاعتقال الإداري أو الوضع تحت الرقابة، حيث كانت تقول عموما أنها جميع الأعمال المعادية للسلطة الفرنسية، مثل الخطب الرامية إلى استنفار المشاعر الدينية، ثم تأتي في المرتبة الثانية جميع الجرائم والجنح التي لا تعاقب بالطرق القضائية، وعلى صعيد الواقع اليومي كان يوضع رهن الاعتقال كل من يسافر إلى مكة بدون رخصة، وكذلك جميع المتهمين الذين تمت تبرئتهم بسبب انتفاء الأدلة[2].

لذلك فقد أصبح الاعتقال الإداري الذي هو بالنظر إلى الحقوق العامة والقانون العادي إجراء استثنائي ومؤقت لمواجهة أزمات خطيرة، في حين أنه في الجزائر، لم يكن إجراءا مؤقتا بما أنه طبق لمدة مائة وسبعة عشر سنة، حيث أصبح منذ زمن طويل القاعدة القانونية العادية بالنسبة للجزائريين[3].

2- : المسؤولية الجماعية والغرامات المالية

بالإضافة إلى الاعتقال الإداري، فقد كان في يد الإدارة الاستعمارية معاقبة قبيلة أو قرية ما بفرض غرامة مالية جماعية، وقد أخذت هذه الغرامات شكلا مفرطا خاصة حينما يتم معاقبة قبائل متهمة بإثارة حرائق غابية.

ففي البداية، كانت عقوبة تسلط على قبائل قام بعض سكانها بأعمال عدائية ضد الوجود الفرنسي، وبعد ذلك اتسع فرضها على الجرائم والمخالفات التي ارتكبت من طرف

---

[1] غرانميزون ، المرجع السابق، ص ص 261- 263.
[2] أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، المرجع السابق، ص 82.
[3] غرانميزون، المرجع السابق، ص 269.

جماعة ما، أو عندما لا تريد قبيلة ما أن تسلم أحد أعضائها الذي ارتكب مخالفة، وبموجب هذا الإجراء الذي لا مثيل له في القانون المطبق على المعمرين، أخضعت منطقة القبائل بعد ثورة 1871 إلى دفع غرامة مالية تقدر بـ 63 مليون فرنك، ولعدم تمكنهم من دفعها، اضطر الكثير إلى بيع أغنامهم وأراضيهم[1].

وقد كانت هذه العقوبة مخالفة لأكثر المبادئ وضوحا في القانون الجنائي، ألا وهو مبدأ "فردية العقوبة"[2] لذا فعلى "الأهلي" أن يدفع أخطاء أبناء جنسه، مهما قدم من دلائل براءته، فيكفي أن ينتمي أحد إلى قبيلة ما لكي تنهال عليه السلطة بغرامة لا يملك أي وسيلة قانونية للإفلات منها، وفي سنة 1935 لخص ميليا هذا الوضع بقوله: " لم يشتك الأهالي من أي قانون في الجزائر أكثر مما اشتكى من قانون الغابات (...) فبمجرد أن تشتعل نار في مكان ما، فالمذنب مسبقا هو ذلك الأهلي الذي يقطن في تلك الغابة أو على حافتها، إنه المذنب، وإذا تأكد ذنبه، يمتد ذنبه إلى قبيلته التي تسلط عليها عقوبة جماعية في شكل غرامة تكون دائما فادحة، وبهذه الطريقة يرمى ناس أبرياء في أحضان البؤس والحرمان[3]، كما لاحظ ذلك فيوليت حيث قال: "رأيت بجانب سعيدة، رجالا مساكين لم يملكوا أبدا عشرة فرنكات، تم عقابهم بمبالغ تصل في بعض الأحيان إلى 15 أو 20 ألف فرنك[4].

وفي المدونة التي قام بها حول العقوبات الخاصة بالغرامات، استنتج جول فيري بقوله: "بفضل هذا على الأقل، الغابات الجزائرية تنتج شيئا ما، إنها لا تعطي من المنتجات الغابية إلا معدل 477 ألف فرنك منذ عشر سنوات، لكنها تنتج مليون ونصف من المحاضر الرسمية"، وفي تقريره حول ميزانية الجزائر في 1892، كشف بيردو (Burdeau): "إنها

---

(1) غرانميزون، المرجع السابق، ص ص 270 – 271.

(2) نفسه، ص 270.

(3) Jean Melia, **Le triste sort des indigène musulmans**, 5ème éd, Mercure de France, Paris, 1935, p71.

(4) Maurice viollette**, l'Algérie vivra-t-elle?, notes d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931, p244.

ضجة في الجزائر، حيث أن الحرائق تمثل سببا للربح والكسب عند ملاك الغابات، لأنه يتم الدفع لهم على الأقل خسائرهم، وفي بعض الحالات حتى التي لا يطالبون بها..."[1].

وبسبب معاناة الجزائريين من هذه الغرامات، فقد طالب النواب مرارا إلغاءها، حيث قال السيد الزروق محي الدين في الجلسة العربية للنيابات المالية في 22 جوان 1925: "للأسف إن هذه الغرامة لا يتم تطبيقها إلا على سكان الدواوير، في حين أن الأوربيون لم يتضايقوا من هذه المصيبة"، كما قال أحميدة ابن باديس: " ما يصعب فهمه، هو أنه حديثا في قسنطينة، اندلع حريق غابة على بعد 18 كلم من المدينة، وتم تطبيق الغرامة الجماعية حتى على الأهالي البعيدين بـ 15 كلم عن الغابة، في حين لم يتم تطبيقها على فرنسيين مجاورين للغابة" و لم يجد مدير المياه والغابات، ومفوض الحكومة بوتيلي (Boutilly) إجابة إلا هذه الكلمات: "القانون لم يحتسب تطبيق الغرامة الجماعية على الأوربيين"[2].

كما عبر سيسبان في الجلسة العربية للنيابات المالية في 8 ديسمبر 1930: "إن عمال الغابات يقومون بمهمة ملاحقة الأهالي بهدف بعثهم إلى البؤس والشقاء، حيث يعتبرون بأنها وسيلة ضمان الحفاظ على الغابة"[3].

غير أن الاستعمار لم ير ضرورة لإلغاء هذا الإجراء حيث كان يهدف من خلاله إلى إضعاف الجزائريين واستغلالهم في فائدة المعمرين.

3- : المصادرة

بعد الاعتقال، الذي هو استيلاء على جسد المعني، وبعد الغرامة، وهي عقوبة مالية، تأتي المصادرة، وهي سلب لأملاك الجزائريين من طرف الدولة، وهي ممارسة أخطر من

(1) Jean Melia, op.cit, pp 72-73.
(2) Ibid. pp 81-82.
(3) Ibid. p 82.

الغرامة، تضاف إلى الإجراءات القانونية الأخرى التي بحوزة الإدارة الاستعمارية، بما أنها تقررها بقرار إداري بسيط[1].

فبخلاف الغارات والانتقام المباشر، فإن المصادرة لا تحمل أي خطر على فرنسا ولا تكبدها خسائر مادية، وهو ما يسمح لها بالاستحواذ على الأراضي بسرعة وكرائها لمعمر ما لاستغلالها، حيث اعتبرت السلطة الاستعمارية أنه إجراء ضروري لإثراء ممتلكات الدولة التي تستعملها فيما بعد لاستقدام المعمرين الأوربيين في ظروف حسنة[2].

وقد كانت أول حركة للمصادرة بمرسوم 8 سبتمبر 1830، تنص المادة الأولى منه على أن كل المساكن والدكاكين والحقول والأراضي والمحلات والمنشآت مهما كانت حتى التي تم توقيفها لمكة والمدينة تدخل تحت أملاك الدولة، وتخضع لفائدتها[3].

وفي 31 مارس 1871، أي بعد عدة أسابيع من بداية ثورة المقراني، وقبل نهايتها، تم وضع مرسوم من قبل مفوض الجمهورية الفرنسية دوغايدون (De Gueydon)، يحدد ويوسع قانون المصادرة الصادر بـ 31 أكتوبر 1845، حيث أن كل أنواع الممتلكات جماعية أو فردية للقبائل أو للأهالي الذين اقترفوا وارتكبوا أعمال عدائية يتم مصادرتها[4].

وهكذا لجأت الدولة الاستعمارية للمصادرة الجماعية بعد ثورة 1871 لمعاقبة القبائل التي شاركت فيها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في منطقة القبائل لمدة طويلة وإفقار الجزائريين الذين مسهم هذا الإجراء، والذي كان له وقع خطير أصاب النصف الشرقي للجزائر، وحول الجزائريين إلى البؤس والشقاء أو الهجرة[5].

---

(1) غرانميزون، المرجع السابق، ص ص 274-275.

(2) نفسه، ص276.

(3) Melia, op.cit, pp 58-59.

(4) أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، المرجع السابق، ص53.

(5) حول هذا الموضوع أنظر أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، المرجع السابق، ص ص 50-71.

وزيادة على الدور الوظيفي الذي تؤديه تلك الإجراءات، فإن الهدف منها أيضا هو إثارة الخوف والرعب لدى الجزائريين، وتحطيم الروابط التي تضمهم لبعضهم البعض، ودفعهم إلى خيانة ذويهم للإفلات من انتقام مرتقب وأكيد للدولة الاستعمارية، وبالتالي ضمان خضوعهم، وبتفكيك تلك الروابط القبلية والعائلية، أرادت الدولة الاستعمارية عزل الأفراد ودب الخوف في قلوبهم من عقوبات يزداد خطرها لأنهم لا يعرفون لماذا، متى أو كيف سيتعرضون لها[1].

4- : الضرائب

وصف أحد الأعضاء الأهالي في لجنة Le Hon سنة 1869 الضرائب التي يخضع لها الجزائريين بقوله: "لم يسجل التاريخ حالة أُخضع فيها الناس لدفع ضرائب مفروضة من طرف ديانتين مختلفتين كما هو عليه حالنا نحن المسلمين، إذ نلتزم بدفع ضرائب تمليها الشريعة الإسلامية وضرائب يفرضها القانون الفرنسي"، مؤكدين على أن "الأعباء الضريبية هي من بين الأسباب التي أدت إلى إفلاس الجزائريين لأنها تتربص بهم على الدوام لامتصاص نتائج جهدهم"، لذلك فقد ظل المسلمون يطالبون بوضع حد للازدواجية الضريبية وبوضعهم على قدم المساواة مع الأوربيين فيما يتعلق بالجباية، غير أنه لم يتم تلبية تلك الطلبات إلا في سنة 1918[2].

لقد كان الجزائريون يدفعون بالإضافة إلى الضرائب التي يدفعها الأوربيون، تلك التي تسمى " الضرائب العربية"، والتي كانت تمثل إخضاعا وإذلالا لشعب، بقي لمدة طويلة بعد الهزيمة يدفع الثمن للمنتصر[3].

وخلص جونار سنة 1892 إلى القول بأن: "بعض الضرائب، وخاصة ضريبة العشور والرسوم على الخدمات تفضي إلى إنهاك قوى الأهالي وإلى المساس حتى بمبدأ التطور الفلاحي"، وفي سنة 1897 سجل النائب شوداي (Chaudey) في تقريره عن

(1) غرانميزون، المرجع السابق ، ص ص 277 – 278.
(2) أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، المرجع السابق، ص 148.
(3) Gilbert Meynier**, l'Algérie révélée**, Librairie DROZ, Genève, Paris 1981, pp 22-24.

الميزانية أن "ضريبتي الزكاة والعشور يعيقان كل تقدم في الإنتاج لأنها تمثل عشر الإنتاج"، وفي السنة الموالية خلص المستشار الحكومي بوفانيي (Bouvagnet) إلى القول بأن "الأعباء على عاتق الأهالي ثقيلة جدا على سكان لا يتوفر معظمهم سوى على موارد ضعيفة"[1].

وقد كانت هذه الضرائب تسدد حتى في الحالات التي يحكم فيها بالعجز عن القيام بها، ومن ذلك ما قاله أحد المستوطنين من سهل شلف: "شاهدت كيف كان المئات من الأهالي يحرمون أنفسهم من مدخرات الحبوب التي كانت بحوزتهم ويبيعون شاتهم الوحيدة وحمارهم وبقرتهم، ويجردون نساءهم من مجوهراتهن من أجل الاستجابة لواجبات الضريبة[2].

وعن الأساليب المستعملة في تحصيل تلك الضرائب، يقول شارل روبير أجيرون: "هل ينبغي التطرق للحديث عن فرق "القوم" المسلحة التي كانت تأتي زمن التحصيل رفقة العون الإداري والقايد ومحصل الضرائب؟، كان مجموع المكلفين بتسديد الضريبة تنتظر قدومهم، ممسكين النقود في أيديهم، في حين يصرخ الشاوش مناديا بأسمائهم. وهل ينبغي التحدث أيضا عن عبارات البهدلة والشتيمة التي كان يتفوه بها الخوجة أو المخازنية المرافقون؟، من الصعب على المؤرخ أن يتوخى النزاهة، ونادرة هي الحالات المعترف بها والمسجلة، ولكن كيف كان الواقع؟، تعرض بعض المسلمين في معرض الحديث عن ذكرياتهم لذكر حالة بعض البؤساء الذين يتم ربطهم، ويعرضون لحر الشمس إلى أن يقوم أهلهم بتسديد ما عليهم، وهل يجب التحدث أيضا عن التهديد والوعيد الذي يسلطه القياد؟"[3].

وحتى عشية 1914، فمقابل الضرائب التي يدفعها الجزائريون، فإنهم لا يحصلون إلا على 2.5 % من الميزانية الجزائرية التي كانت في فائدة الأوربيين، حيث كانت الأعمال الهيدروليكية، شبكات الاتصال، الطرقات، والمدارس مخصصة للأوربيين، كما أنه مقابل

---

[1] أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، المرجع السابق ، ص 190.
[2] نفسه، ص 192.
[3] نفسه، ص 193.

دفع الجزائريين لنصف الضرائب البلدية، فإنهم كانوا بعيدين عن الاستفادة من هذا النصف، حيث كانت الأموال تذهب للأعمال في الأماكن التي يتواجد فيها الأوربيون بكثرة[1].

ورغم كل الأعباء التي تحملها الجزائريين، فإن السؤال الأساسي في نظر الأوربيين المعاصرين للأحداث لم يكن طبيعة هذه الأعباء، ولا وضعية الجزائريين الخاضعين لها، وإنما السؤال الجوهري في نظرهم: من يدفع أكثر في الجزائر، الأوربيون أم المسلمون؟.

ففي الاجتماع الاقتصادي لفرنسا وما وراء البحار في فيفري 1935، قال الحاكم العام جول كارد بأن 900 ألف شخص يدفعون 75 % من مجموع الضرائب، في حين خمسة ملايين ونصف من المسلمين لا يدفعون إلا 25 %[2]، وفي مجلس الشيوخ في جلسة 21 مارس 1935، قال بول كيطولي: "هكذا إذن 850 ألف أوربي يدفعون 950 مليون من الضرائب، في حين خمسة ملايين ونصف لا يدفعون إلا 290 مليون[3]، وفي اليوم الموالي عبر روكس فريسيننق من جهته بأن "السكان الأهالي من خمسة ملايين ونصف يدفعون على أقصى تقدير 27 % في حين 73 % يتم تحملها من قبل 800 ألف من الأوربيين"[4].

وقد تكررت هذه الحجة منذ قرار 30 نوفمبر وأول ديسمبر 1918، والذي أقر حذف الضرائب العربية وتغييرها بالضرائب الأوربية، وقد رد سيسبان، رئيس القسم العربي للنيابات المالية في جلسة 19 ماي 1933 لمدير المصالح المالية ووكيل الحكومة آريس (Aris) بقوله: "أود جلب انتباهكم حول مسألة تم إثارتها في عدة مرات في النيابات المالية من بعض زملائنا، يقولون بسهولة بأن الأهالي لا يدفعون ضرائبهم بكفاية، وأتساءل إذا كان مثل هذا التأكيد مطابق للحقيقة، منذ 1919، الأهالي خاضعون لنفس النظام الضريبي الذي للأوربيين، النظام يتم تطبيقه في نفس الشروط، أتساءل إذن، كيف يمكن أن يدفع الأهالي ضرائب أقل من المكلفين الآخرين؟، ثم أنا أدعي بأنهم ليس فقط لا يدفعون اقل وإنما بسبب

(1) Gilbert Meynier, op.cit, p 25.
(2) Melia, op.cit, p128.
(3) **J.O.R.F,** Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 354.
(4) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 365.

جهلهم، فإنهم يدفعون ضرائب مباشرة أكثر من الأوربيين، أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة، فإنها تسدد في معظمها من قبلهم لأنهم أكثر عددا، بدون شك، استهلاكهم بشكل عام أقل من استهلاك الأوربيين، لكن، بسبب عددهم الكبير، يمكننا التأكيد بأن عدد كبير من الضرائب غير المباشرة تسدد في معظمهم من قبلهم، وبناءا عليه، أحتج باسم زملائي ضد هذا التأكيد المجاني، إذا سدد الفلاحون الأوربيون ضرائب كبيرة، فهذا راجع إلى امتلاكهم لاستثمارات واسعة، وعادل تسديدهم لأعداد كبيرة[1].

5- : قانون الأهالي

إن الحديث عن شخص المستعمَر وعن وضعه القانوني بدأ انطلاقا من انهزام الجزائريين وانتصار فرنسا، ويضاف إلى تلك الوضعية السياسة الاستيطانية، وعمل الاستعمار على الدفاع عن الأوربيين وأملاكهم في الوقت الذي كان عددهم اقل بكثير من عدد الجزائريين مما كان يزعج المسؤولين السياسيين آنذاك ويقلقهم، فكان لقانون الأهالي أن يحفظ السيطرة الفرنسية في الشؤون العامة بإخضاع الجزائريين لمعاملة جد خاصة، ويدل على انتمائهم إلى فئة مختلفة، حيث كتب جيرولت في كتابه **مبادئ القانون الاستعماري** أنه لكي "نقيم جيدا وبطريقة صحيحة النظام العقابي الجزائري، فلا يجب أن ننظر أليه كما يراه فرنسي عاش في القرن التاسع عشر اعتاد على الضمانات الدستورية والحقوق المنبثقة من مبادئ 1789، فمن الأكيد أنه من تلك الزاوية سيبدو وحشيا وفظيعا، لكن الأهالي الذين لا يعرفون تلك المفاهيم، ولم يسمعوا بها، هم يرونه قانونا طبيعيا، ويقبلونه بصفتهم مغلوبين وأننا الأقوياء، إنه في الحقيقة وسيلة قمع مرنة وسريعة ومواتية، يمنعنا من اللجوء إلى وسائل أكثر قسوة"[2].

إن الصفة الأهلية (l'indigénat) قد بدأت بمنشور بيجو الذي منح ضباطه حق العقاب القاسي والسريع على المسلمين، وبعده فإن هذا النظام قد بدأ تثبيته وتحديده عن طريق القوانين المؤقتة، وتم تأكيده ببعض التغييرات المفصلة حتى 1919، إن هذا النظام يؤسس

(1) Melia, op.cit, pp 128 – 129.
(2) غرانميزون، المرجع السابق ، ص ص 313 – 314.

أسلوبا خاصا للقمع، غير متوافق مع مبادئ قانون العقوبات، عقوبات يتم الحكم بها على المسلمين، من سلطات غير تابعة للقضاء، بسبب جنح ليست محددة في معظمها بصفة واضحة، ويحدد هذا النظام المؤقت، الذي سيدوم طويلا، عددا من المخالفات الخاصة التي لم تكن جنحا لو اقترفت من المواطنين الفرنسيين[1].

يقول لارشير وركتفالد[2] : "الأهلي يختلف عن الأوربي (...) لذا وجب معاملته بصفة مغايرة، وهو عين الصواب وهي أيضا قاعدة للحفاظ على سلطتنا هناك"، ويقولان باستعمال مكثف للإعدام "يجب أن يتم الإعدام في أبهة كبيرة لأنه يشكل أقوى تطبيق لعدالتنا القوية والصارمة"، أما فيما يخص الأشغال الشاقة التي كان "يخشاها الأهالي كثيرا فيجب استعمالها أكثر"[3].

ومن بين الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى العقوبات الخاصة، فرض طلب تسريح سفر للجزائريين تمنحه البلدية للخروج من البلدية الأصلية، وفي 1897 تم تعويض هذا التسريح بجواز سفر أو بطاقة أمن، أو دفتر عمالي، ويجب أن توضع تأشيرة على تلك الوثائق كلما أراد جزائري أن يذهب إلى بلدية غير التي يقطنها[4]، في حين يعرض عدم احترام ذلك الإجراء إلى عقوبة، وفي سنة 1937 كتب دي بينيول (De Pignol) في تقريره حول عمل لجنة التحقيق البرلمانية في الجزائر: "في أقاليم الجنوب، الأهلي لا يمكنه الانتقال من مدينتي الأغواط أو غرداية دون طلب رخصة، وإذا رفضت الإدارة طلبه وسافر من هاتين المدينتين إلى مدينة أخرى، يتم توقيفه والحكم عليه بالسجن لمدة 15 إلى 30 يوما"[5].

---

(1) Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919, 1951**, T1, SNED, Alger 1980, pp 30 – 31.

(2) لارشير هو أستاذ في كلية الحقوق بالجزائر ومحام في محكمة الاستئناف، أما ركتفالد، فهو دكتور في الحقوق ومستشار في محكمة الاستئناف بالمحكمة المختلطة في تونس.

(3) غرانميزون، المرجع السابق، ص 324.

(4) نفسه، ص 320.

(5) Rapport de O. de Pignol sur la Commission d'enquête Parlementaire en Algérie, **Le Front Socialiste Républicain-Français**, 25 septembre 1937.
دي بينيول هو رئيس أمانة لجنة التحقيق البرلمانية التي قامت بتحقيق في الجزائر بين 1 مارس و 27 أفريل 1937 تحت رئاسة لاغروزيلبير.

كما منحت الإدارة الاستعمارية حق حيازة الأسلحة العسكرية لكل المعمرين الفرنسيين من أصل أوربي، الذين تجتمع فيهم الشروط اللازمة لاكتساب سلاح، والقانطين في مناطق لا تستفيد من أية حماية عسكرية، وكذلك العمال الذين يشتغلون في أماكن معزولة أو في المصانع والغابات، أما فيما يخص الجزائريين فإنهم ممنوعون من حمل السلاح، وهذه الأحكام قد هدفت إلى تعويض النقص العددي للمعمرين، فتصبح هكذا الدولة تحافظ على عرق غالب ضد عرق مغلوب[1].

وهكذا استنتج فرحات عباس سياسة فرنسا في الجزائر بقوله: "باختصار، فإن عزم فرنسا الرامي إلى الجعل من وطننا مستعمرة آهلة بأبناء جلدتها وقلب بلاد عربية إلى مقاطعة يسري فيها الدم الفرنسي، فإن هذا العزم أدى بفرنسا إلى اقتراف ثلاث جرائم شنيعة هي: الأولى، تقويض الدولة الجزائرية وتفكيك المجتمع العربي الاجتماعية منها والسياسية (...)، ثانيا، أصرت بعناد على تبديل الأهالي الجزائريين بسكان أوربيين، ونجم عن هذه العملية الإجرامية خلق نظام اجتماعي مسيخ، فتح المجال لعنصرية مزمنة، زادتها فظاظة قوانين استثنائية سنها المستعمر لفائدة أبنائه على حساب الشعب الجزائري، وذلك طيلة أكثر من قرن، ثالثا، منحت للأقلية الأوربية حريات باهظة، بيد أن الجزائري بقي أعزل لا سلاح له في الميدان السياسي للدفاع عن حقوقه"[2].

ثانيا: الاستعمار في فائدة المعمرين

1- تأهيل الجزائر

مقابل المعاملة القاسية التي عامل الاستعمار بها الجزائريين، وذلك من خلال ما تم ذكره سابقا من الاعتقال الإداري، مصادرة الأراضي، والضرائب التي أثقلت كاهل

[1] غرانميزون، المرجع السابق ، ص ص 327 – 328.

[2] فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات ش.و.ن.إ، الجزائر، 2005، ص ص 52 - 53.

الجزائريين، فإن الاستعمار كان يهدف من خلال ذلك إلى إيجاد شعب فرنسي بالجزائر، يخدم المصلحة الفرنسية، ويضمن دوامها واستقرارها.

ففي كتابه **ليل الاستعمار**، يصف فرحات عباس هذا النظام وعلاقته بالأقلية الأوربية حيث يقول: "إن هذا النظام يدور كله حول الأقلية الأوربية التي هي قوامه، وأساسه، ومحوره[1]، ويضيف في موضع آخر: "إن الاستعمار الفرنسي جعل نصب أعينه هدفا واحدا، هو تأهيل الجزائر وتعميرها بسكان أوربيين يحلون محل الجزائريين[2].

فمع بدايات الاستعمار، بدأ منظروه بالعمل على تهيئة ظروف استقبال المستوطنين، وينادون بإغراق الجزائر بالفرنسيين والأوربيين، حيث دعا عالم الاجتماع شارل فوري لذلك بقوله: "هجرة الأوربيين إلى الجزائر يجب أن تكون عارمة وجارفة، يجب أن نبعث هناك جحافل دهماء من الأوربيين، إن في استطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أربعة ملايين نسمة، ثم تبعث أوربا ما تبقى"[3]، أما أونفانتان (Enfantin) في كتابه **استعمار الجزائر** فيقول "إن نقل سكان من فلاحين، تجار، صناع (...) هذا الغرس من ذكور وإناث، يشكلون عائلات، قرى ومدن، هو ما أسميه استعمار الجزائر"[4]، وفي مجلس النواب، قال الجنرال بيجو في خطبة ألقاها بتاريخ 16 جانفي 1846: "إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المستوطنين الفرنسيين والأوربيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة لا يطير غبارها، أينما وجدتم مياه مندفقة، ومراعي ترعى، أنزلوا بها المعمرين الفرنسيين والأوربيين، ولا يهمكم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأرض للأوربيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصبح أربابها الأولون نسيا منسيا"[5].

---

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص22.

[2] نفسه، ص14.

[3] نفسه، ص73.

[4] Charles Robert Ageron, **France coloniale ou parti colonial ?**, PUF , Paris 1978, p 19.

[5] فرحات عباس، المرجع السابق ، ص75.

بعد نداء منظري الاستعمار الفرنسيين والأوربيين للهجرة إلى الجزائر، فإن هؤلاء قد استجابوا لهذا النداء، فما هي الأسباب التي دفعتهم للهجرة؟، وما الذي جعلهم مصرين على البقاء بها؟.

يقول ألبير ميمي (Albert Memmi) في كتابه **portrait du colonisé**: "يكفي سؤال القادمين الأوائل إلى المستعمرة، حيث يعطوننا الجواب: نربح فيها أكثر، نصرف فيها أقل، نحن نلتحق بالمستعمرة لأن الوضعية فيها مضمونة، الراتب عال، النجاح سريع، والأعمال أكثر إثمارا..."[1]، ويضيف: "الذهاب إلى المستعمرة لا يمثل اختيارا من أجل أخطاره، وليس محاولة للمغامرة، وإنما يتم اختياره بسبب السهولة"[2].

وبسبب هذه التسهيلات من طرف الاستعمار، فإن المستوطنين، رغم أنهم لم يكونوا في أول الأمر مجبولين كلهم على الشر والظلم، إلا أن النظام الاستعماري الذي أقامته البرجوازية الفرنسية قد كيفهم على هذا النمط[3]، حيث أصبح المستوطن، مهما كان محروما، يعتبر نفسه دائما كممثل "الجنس الأسمى" الذي لديه الحق بإذلال الـ "بيكو"، وهذا الأخير مهما كان محام، معلم أو طبيب[4]، وكتب الجنرال هانوتو: "كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية يحميها الجيش، ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي فيؤدون دور العبيد"[5].

وقد لاحظ جول فيري هذه النزعة، حيث شرحها في تقريره حول القوانين التشريعية الجزائرية: "... إنه صعب جعل المستوطن الأوربي يفهم بأنه توجد حقوق أخرى غير التي له في البلاد العربية، وأن الأهلي ليس خاضعا للضرائب والسخرة (...) المستوطنون ليست

(1) Albert Memmi, **portrait du colonisé**, ANEP, Alger, 2012, p12.
(2) Ibid. p 11.
(3) فرحات عباس، المرجع السابق ، ص 130.
(4) Charles André Julien, **une pensée anti coloniale, Position 1914/1979**, 2ème éd Sindbad, Paris 1979, P 93.
(5) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ص 25.

لهم نظرة عامة حول السياسة الواجب إتباعها مع الأهالي، ولا يفهمون فيما يخص هؤلاء الثلاثة ملايين سياسة أخرى إلا الاضطهاد..."[1].

2- "الاستعمار المشروع"

بسبب الانتقادات العديدة التي ظهرت حول استعمار الجزائر ووضعية الجزائريين، سواء من الفرنسيين أو الجزائريين، فقد ظهرت عدة أفكار تدافع عن الاستعمار، سواء فيما يخص أسباب الاحتلال، أو في ما يخص الاستيطان.

فخلال مناقشة 5 جويلية 1922، عبر مورينو عن وجهة نظر الأوربيين، حيث تحدث باسم فرنسيي الجزائر وتونس والمغرب، حيث قال: "جئنا إلى الجزائر بسبب وجود وكر للقراصنة، فهؤلاء القراصنة عاشوا في البحر المتوسط، الملاحة أصبحت مستحيلة، وفي كل مرة توجد سرقة، نهب، قتل، اغتيال، قراصنة الجزائر وصلوا إلى درجة الهجوم على سواحلنا في بروفانس (Provence)، وقد اقتضي الأمر إنهاء الحالة..."[2].

وبما أن مورينو قد لاحظ أن الاستعمار لم ينته بانتهاء هذه الحالة، فإنه يواصل في حديثه: "الفرنسيون بقوا لأن فرنسا أنفقت منذ 1830 سبعة أو ثمانية ملايير من أجل جعل البلد ما هو عليه..."، وينهي "نحن في شمال إفريقيا بموجب حق الدفاع، لأن ذلك يمثل حق طبيعي للشعب كما هو للفرد"[3].

أما **إفريقيا اللاتينية**، فقد نشرت في عددها السادس "الفرنسيون اشتروا الجزائر بدماء جنودهم، بموت مستصلحي الأراضي بالسم، بالذكاء، بالقوة والمال المنفق دون حساب، وأسسوا من علامة القرصان غير المنتج، غير الصحي، وبدون أمن، الجزائر الحالية"، وتضيف بأن الحضور الفرنسي كان شرعيا عن طريق قانون الغالب: "أصبحنا أسياد البلاد عن طريق القوة، وذلك أن الغزو لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق القوة، ويشترط وجود غالبين

(1) شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 43.

(2) Kaddache, op.cit, p 49.

(3) Ibidem.

ومغلوبين، وعندما خضع هؤلاء، استطعنا تنظيم هذه البلاد، وهذا التنظيم يؤكد كذلك فكرة سمو ورفعة الغالب على المغلوب، المتحضر على الإنسان الخاضع"[1].

أما جون ميليا (Jean Melia)، الذي يعتبر مدافعا عن الأهالي، فيقول: "دراسة الماضي تؤكد إلى درجة كبيرة بأنه لا توجد أي أمة يمكنها المطالبة بالجزائر لها، لم تتأسس أبدا كأمة، ولم تكن لها أبدا لغتها الخاصة بها، وقد كانت دائما أرضا للغزوات من كل الحضارات، وإذا كان صحيح كما قال محمد (النبي) بأن الله يعطي الملك لمن يستحقه، تصبح الجزائر حتميا تابعة لفرنسا..."[2].

وبالإضافة إلى المدافعين عن الاستعمار عن طريق قانون الغالب، وإنهاء القرصنة...الخ، فإن عدة كتاب ومنظرين كانت أفكارهم مؤمنة بشرعية الاستعمار من أجل القيام بالمهمة الحضارية، و"هو واجب وإجباري لخدمة الإنسانية"، حيث أصبحت رسالة الكاردينال ميرسيي (Mercier) مرجعا بتأكيده في 1908: "الاستعمار هو أقل منه فرصة للمنفعة منه مصدرا للواجبات (...) فهو يظهر كحركة جماعية للإحسان والذي يجب أن تقوم به الأمم المتطورة للأجناس المحرومة"[3].

أما الكاتب والأستاذ الجامعي جورج هاردي (Georges Hardy) فقد صرح سنة 1930 بقوله: "الاستعمار يمكن أن يكون مصدرا جيدا للإحسان (...) إن الاستعمار يمثل واجبا على الأمم المتحضرة (...) فهي بالضبط مهمة الكبير"[4]، كما سار فيوليت نفس المسار في خطابه في المؤتمر الوطني لرابطة حقوق الإنسان لسنة 1931، بقوله:" "إذا كان - الاستعمار- في الأصل عن طريق القوة، فإن ذلك ليس أقل صحة من قيامه بنقل بعض

(1) Kaddache, op.cit, p 50.
(2) Jean Melia, op.cit, p 34.
(3) Ageron, **France coloniale ou parti colonial ?**, op.cit, p 37.
(4) Ibid. p 40.

المنافع (...) إن الحدث الاستعماري يفرض واجبات كبرى جدا - تتمثل في- العمل على إنهاض هذه الشعوب البائسة والسماح لها بالتطور"[1].

3- معارضة الإصلاحات

يقول شارل أندري جوليان حول معارضة المعمرين للإصلاحات: "يتضح لمن يطالع صحافة الجزائر ومحاضر المداولات البرلمانية قبيل الحرب سنة 1914، أن المعمرين يعارضون كل تغيير لوضع الأهالي مهما كانت ضآلته، فهم يرفضون إلغاء الضرائب العربية، وتوحيد النظام الجبائي، ويفرضون الإبقاء على النظام الأهلي الذي بدونه ينخرم الأمن الجزائري، ويستنكرون تكوين المثقفين الذين يرونهم عاجزين عن هضم الثقافة الحقة، ويمانعون في منح المواطنة في نطاق النظام الذي تطالب به النخب، والذي من شأنه أن يثير احتجاج جميع الفرنسيين القاطنين بالجزائر بالإجماع، وحتى الذين هم أكثر تحررا فإنهم يعتبرون أنه لا يقبل بحال أن يستمد رئيس البلدية سلطة من رعاياه المسلمين، ويذهب بهم الأمر إلى حد رفض تجنيد الأهالي لا فقط خشية ثورة ممكنة، بل خوفا من ارتفاع الأجور الذي لا بد أن ينتج من تجنيد الجنود الشبان"[2].

ولم تعدل الحرب العالمية من هذه المواقف، حيث أنه رغم محاربة الجزائريين في صفوف فرنسا، فإنهم لم يحصلوا على الحقوق التي تم وعدهم إياها بسبب معارضة المعمرين ومساندیهم في فرنسا ضدها، حيث صرح نائب وهران في مجلس الشيوخ، مارسان سان جرمان قائلا: "قام الأهالي بواجبهم نحونا، واستحقوا المجازات، ولكن هل من الضروري أن نلتجئ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور"[3]، في حين أن عددا من الجرائد والمنتخبين الأوربيين قللوا من الجهد الذي قدمه الجزائريون في الحرب وتضحياتهم، وبدأوا بحسابات حول الأموات، حيث أعطى مورينو أعداد الأموات والمعطوبين والجرحى، نشرتها

(1) Ligue des Droits de l'Homme, **Le congres national de 1931, compte-rendu sténographique 23-25 mai 1931**, paris, 1931. p 321.

(2) جوليان، المرجع السابق ، ص ص 129 - 130.

(3) نفسه ، ص130.

ليكودالجي في 4 أوت 1920، يقول فيها بأن عدد الأموات الجزائريين والفرنسيين متساوي تقريبا رغم أن عدد السكان الجزائريين يفوق بعشرة أضعاف السكان الأوربيين[1].

أما إصلاحات 1919، والتي قام كليمانصو بتمرير نص القانون الذي، في 4 فيفري حمل تغييرا طفيفا في الجسد السياسي الجزائري، حيث يمكن للجزائريين أن يصبحوا مواطنين فرنسيين ليس فقط بموجب سيناتوس كونسيلت 1865، لكن إلا إذا أتم شروطا إضافية أخرى[2]، فقد أحدثت أزمة واضطرابات في الوسط الفرنسي الجزائري، وتعرضت القوانين والقرارات الصادرة عن فرنسا لانتقادات شديدة، وعاودت الأقلية الأوربية المطالبة بالحكم الذاتي للجزائر، ودخلوا في جدال ساخن، وشنوا حملات ضد الشبان الجزائريين[3].

ولم يسلم الساسة الفرنسيون أنفسهم سواء في الجزائر أو في فرنسا من تهجمات المعمرين، ذلك أنه بمجرد التصويت على قانون 4 فيفري، شن السياسيون الفرنسيون في الجزائر وصحفهم حملة شعواء على الحاكم العام جونار "جونار العربي" كما كانوا يسمونه،

---

(1) Mahfoud Kaddache, op.cit, p49.

(2) André Nouschi, **La naissance du nationalisme algérien**, éditions de minuit, Paris, 1962, pp 53-54

تتمثل هذه الشروط في:

أن يكون مستكملا من العمر 25 سنة.

أن يكون متزوجا بامرأة واحدة أو عازبا.

أن لا يكون محكوما عليه لارتكاب جناية أو جنحة بحكم تسقط من أجله الحقوق السياسية، وأن لا يكون معاقبا في السابق بعقوبة تأديبية على أفعال ارتكبها ضد فرنسا أو على أقوال سياسية أو دينية مضرة أو على دسائس من شأنها الإخلال بالأمن العام.

أن تكون مدة سكناه سنتين على التوالي في بلدة واحدة من فرنسا أو الجزائر أو في دائرة تصريحية مطابقة للبلدة في مستعمرة فرنسية أو وطن داخل تحت حماية فرنسا.

وأن يكون فيه زيادة على ما تقدم أحد الشروط الخصوصية التالية:

أن تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية أو البحرية، وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري.

أن تكون له معرفة باللغة الفرنسية قراءة وكتابة.

أن يكون مالكا أو مكتريا لعقار في البادية أو في المدينة، أو مسجلا في الضرائب.

أن يكون صاحب وضيفة عمومية أو معاش ناله بتقاعده من خدمة عمومية.

أن يكون صاحب وسام فرنسي أو امتياز تشريعي مقدم من قبل الدولة.

أن يكون ابن لأهلي متجنس. (عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومه، الجزائر، 2012، ص ص 91-92).

(3) زوزو،المرجع السابق، ص176.

وقد وصفه كل من مورينو، رئيس بلدية قسنطينة ونائب بالمجلس الوطني الفرنسي، وآبو Abbo، رئيس بلدية سيدي داود، ونائب برلماني "بالحاكم المشؤوم"[1].

وفي اجتماع رؤساء بلديات الجزائر، بين 27 إلى 29 ماي، ضم حوالي 246 شيخ بلدية، تعالت أثناءها الصيحات ضد جونار وقانونه، أطلقها آبو نفسه قبل أن يهاجم الإصلاحات وموضوع تجنيد الجزائريين، وقد دعا آبو رؤساء البلديات إلى عدم الانصياع في المستقبل لأي قانون أو مرسوم خاص بالجزائر غير عادل أو غير قابل للتطبيق، يكون قد "اتخذ بدون مشورتنا" على حد قوله، وتلت مزايدات من ممثل بلدية مستغانم الذي أفاد بأن فيدرالية النقابيين الفلاحين قد التزموا برفض دفع الضرائب إذا لم تتراجع الحكومة عن قانون جونار، وفي 29 من يوم اختتام المؤتمر، طالب المؤتمرون بإلغاء حق مشاركة النواب الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم، والعمل من جديد بسياسة الإبعاد بموجب قانون الأندجينا، وتشديد الإجراءات على التنقل بالنسبة للسكان، والسماح بتعيين قياد البلديات التامة الصلاحية من طرف رؤسائها أنفسهم بدل الوالي العام صاحب الصلاحية في الموضوع[2].

خلاصة:

لقد كانت السياسة الفرنسية في الجزائر - التمييز العرقي ضد الجزائريين وفي فائدة المعمرين- مؤشرا سلبيا عند فيوليت ضد ضمان استقرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لذلك، فمع وصوله للجزائر فقد عمل على تغيير هذه السياسة من خلال عدة استراتيجيات تؤدى هذا المسعى، والتي سنقوم بدراستها في الفصول اللاحقة.

[1] زوزو، المرجع السابق ، ص 177.
[2] نفسه، ص ص 178 - 179.

الفصل الثانـي

موريس فيوليت حاكم عام على الجزائر 1925 - 1927

1- فيوليت وتعيينه حاكما عاما للجزائر
2- برنامج فيوليت في الجزائر
3- معارضة المستوطنين لمحاولات فوليت الإصلاحية وتقدير الجزائريين له

الفصل الثاني: موريس فيوليت حاكم عام للجزائر (1925 – 1927)

أولا: فيوليت وتعيينه حاكما عاما للجزائر

1- : شخصية موريس فيوليت

ولد موريس فيوليت في 3 سبتمبر 1870، والذي يتوافق مع نهاية عهد إمبراطورية نابليون الثالث، لذلك يطيب له القول بأنه جاء في قريته لإعلان الجمهورية[1].

موريس فيوليت هو من أصل منطقة بوص[2] (Beauce)، استقرت عائلته في جانفيل[3](Janville)، حيث سمحت ثورة 1789 لعائلته بترك الفلاحة والصناعات الحرفية والانضمام إلى البرجوازية[4].

مع حصول فيوليت على البكالوريا، فقد انتقل إلى باريس لدراسة الحقوق، حيث كانت العادات العائلية تفرض عليه التسجيل في كلية الحقوق للحصول على شهادة الليسانس ليصبح محامي لأنها الطريق التي تقود إلى السياسة، وأثناء دراسته الجامعية، فقد انظم إلى عدة جمعيات منها: الجمعية العامة لطلاب باريس، اتحاد الشبان الجمهوريين، كما انظم إلى اليسار المتطرف[5].

وفي 1892 تحصل على الليسانس وأصبح محاميا، حيث دخل في خدمة برلماني كأمين برلماني (secrétaire parlementaire)، والذي أدى به للتردد على أروقة قصر البوربون، حيث أن رئيسه لم يكن نائبا من مقام ثاني، وإنما هو ألكسندر ميليران، مؤسس

---

(1) Jacques Cantier, « les gouverneurs Viollette et Bordes et la politique algérienne de la France a la fin des années vingt », in **RFHOM**, T 84, n° 314, 1er trim 1997, p 27.

(2) هي منطقة فرنسية تقع في الجنوب الغربي لباريس، والتي تحوي حوالي ستمائة ألف هكتار، مجزأة على خمسة محافظات، وهي أرض خصبة للعمل الفلاحي.

(3) هي بلدية فرنسية تقع في محافظة لوريلوار (L'Eure-et-Loir) وهي تقع في إقليم بوص (Beauce)

(4) Françoise Gaspard, « un homme trois républiques », in **De Dreux à Alger , Maurice viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris, 1991, pp 10 - 11.

(5) Ibid. pp 13-14.

الاشتراكيين في الغرفة[1]، ولما أصبح ميليران وزيرا للتجارة سنة 1900، - في حكومة ويلديك روسو (Weldeck Rousseau)- فقد رافقه فيوليت كرئيس أمانته[2].

انتقل فيوليت لأول مرة إلى درو لخلافة ميليران، حيث تم اختياره مرشحا للراديكاليين في نوفمبر 1901، لذلك فقد انتخب نائبا عن منطقة درو في البرلمان سنة 1902، والذي تم إعادة انتخابه باستمرار حتى 1919[3].

بداية من 1902، شغل فيوليت عدة مهام سياسية، جعلته جديرا أن يكون من الأوائل فيما يخص طول المهام الانتخابية حيث شغل منصب رئيس بلدية لمدة 51 سنة، مستشارا عاما لمدة 56 سنة، رئيسا للمجلس لمدة 40 سنة، وبرلمانيا لمدة 36 سنة[4].

وبالإضافة إلى التزامه السياسي، فقد اهتم فيوليت بالمجال الإعلامي، حيث قام بإنشاء جريدة نصف أسبوعية محلية في درو وهي **L'Action Républicaine** في 1902، كما كان مديرا لجريدة يومية تابعة للمحافظة وهي **L'Indépendant d'Eure-et-Loir**، حيث كانت سيطرته على وسائل الاتصال هاتين عنصرا لإستراتيجية انتخابية، ووسيلة لتعزيز مكانته في المنطقة[5].

لقد كتب فيوليت حوالي 3000 مقال افتتاحي في **L'Action Républicaine** بين 1902 و 1960، وعدة مئات في **L'Indépendant d'Eure-et-loir** بين 1920 و 1948، ثم في اليومية الجهوية **La République du Centre** بين 1948 و 1960،

(1) Françoise Gaspard, « un homme trois républiques », op.cit**,** p14.

(2) Marius Moutet, « Maurice Viollette », **Bulletin des amis de Léon Blum,** n° 10, décembre 1961-avril 1962, p11.

(3) Ibidem.

(4) Françoise Gaspard, « un homme trois républiques » op.cit, p 9.

(5) Françoise Gaspard, « Maurice Viollette, patron de presse et éditorialiste », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette**, l'Harmattan, Paris, 1991, p 55.

بالإضافة إلى المقالات التي كتبها في الصحافة الوطنية، حيث استمر في الكتابة بانتظام لمدة 60 سنة للتعليق على الأوضاع السياسية على ممر الأحداث[1].

أما في المجال الإيديولوجي، فقد انظم فيوليت إلى الماسونية، حيث تم استقباله في أحد المحافل الماسونية التابعة لرهبانية *Grand Orient*[2] في 1893 بعمر 23 سنة، وبقي مخلصا لها حتى وفاته[3].

لقد كانت رهبانية *Grand Orient* مع نهاية القرن بالإضافة إلى طقوسها وتقاليدها، جمعية تدافع عن الأفكار الاشتراكية، حيث ينظم إليها ممثلين عن كل الاتجاهات من الحركة العمالية، كما كان الماسونيون في هذه الفترة على رأس الجمعيات الجمهورية الأساسية: رابطة التعليم، الفكر الحر، اتحاد الشباب الجمهوريين، في حين أن الانضمام إلى الماسونية يؤدي غالبا إلى الحصول على مسؤوليات سياسية من اليسار أو اليسار المتطرف[4].

مع انضمام فيوليت إلى الماسونية في محفل "الإحسان والتقدم"، فقد عرف ترقية سريعة فيه، حيث عين معلما للدروس الماسونية ابتدءا من 18 أفريل 1894، كما أصبح المراقب الثاني في 1898، ثم المراقب الأول في العام الموالي، حيث كلف بالتكوين الماسوني للمعلمين، وتم انتخابه رئيسا للمحفل في 1900، كما انظم فيوليت كذلك إلى محفل Enfants de Rabelais والذي بقي رئيسا له بين 1899 و 1904[5].

لقد استفاد فيوليت منذ وصوله إلى درو من مساندة الماسونية عن طريق الكاتب الماسوني ديرانتل (Durantel)، الذي ساعده على انتخابه نائبا برلمانيا في ماي 1902، وبعد انتخابه فقد قام فيوليت بجمع الماسونيين، في محفل جديد قام بإنشائه في درو في 11

---

(1) Françoise Gaspard, « Maurice Viollette, patron de presse et éditorialiste » op.cit, p 55.

(2) هي أقدم رهبانية ماسونية في فرنسا، وأهمها في أوربا، أنشئت في 1773 وذلك بتحويل المحفل الماسوني الكبير الذي أسس في 1738 إلى هذه الرهبانية، تشمل عام 2015 على 1250 محفل ماسوني، و52 ألف عضو.

(3) André Combes, « Maurice Viollette, Franc-maçon », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette »**, l'Harmattan, Paris, 1991, p 36.

(4) Ibidem.

(5) Ibid. p 38.

نوفمبر 1904 تحت تسمية "Justice et Raison"، والذي لم يقبل رئاسته إلا في 1914، حيث كان هذا الأخير ورشة سياسية، أعضاؤه يشاركون في كل الحملات الانتخابية لفيوليت، كما كان هذا المحفل أساس إنشاء جمعية للتعليم، ولوحدة من رابطة حقوق الإنسان في درو، حيث كان الماسونيون حاضرون في كل الجمعيات الجهوية، وهو ما سهل الترسيخ السياسي لفيوليت، والذي عين رئيسا لبلدية درو في 1908، وتم إعادة انتخابه نائبا برلمانيا في 1910 و 1914[1].

لقد كانت سيطرة فيوليت على الصحافة المحلية في درو، وانضمامه إلى الماسونية، عاملين أساسيين للترسيخ السياسي الطويل بين 1902 و1960، حيث تم انتخابه وتعيينه في عدة مهام ومناصب سياسية، منها انتخابه نائبا برلمانيا لمنطقة درو في 1902 وأعيد انتخابه باستمرار حتى 1919، مستشار عام في 1906، رئيس بلدية درو في 1908، عضو لجنة الميزانية موكل بتقارير ميزانية المستوطنات في 1910، نائب رئيس غرفة النواب بين 1914 و1917، وزير للتموين والنقل البحري في حكومة ريبو (Ribot) في 1917 لمدة أربعة أشهر، رئيس للمجلس العام لمحافظة L'Eure-et-loir في 1921، وفي 1924عاد إلى البرلمان، وتم تعيينه مقررا عاما للميزانية وحاكما عاما للجزائر في 1925، كما انتخب نائبا برلمانيا في 1928 بعد عودته من الجزائر، و أصبح سيناتورا بين 1929 و1938[2].

أثناء الاحتلال الألماني، ألغيت مهامه في رئاسة بلدية درو في 11 ديسمبر 1940، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في 1 فيفري 1941، ولما عاد إلى درو في 1944، أعيد انتخابه رئيسا لبلدية درو بين 1944 و1959 - استمر فيوليت في رئاسة البلدية بين 1908 و1959، ولم ينقطع إلا بين 1940 و 1944-، وبرلماني بين 1946 و 1955، ومستشار عام ثم رئيس المجلس العام بين 1945 و1960، وتوفي يوم 9 سبتمبر 1960 بعمر تسعين سنة[3].

(1) André Combes, op.cit, p 41.
(2) Marius Moutet, op.cit, p 11.
(3) www.assemblee-nationale.fr .

2- فيوليت والمسألة الأهلية في المستعمرات

بدأ فيوليت اهتمامه بالمستعمرات بداية من 1910، حيث كان عضوا للجنة الميزانية، مقررا لميزانية المستعمرات، لذلك فقد استهوته هذه الملفات، حيث أدت دراسة تقارير المفتشين العامين للمستعمرات به للاستعلام حول سير الإدارة الفرنسية في المستعمرات.

1.2- فضح أعمال الإدارة في الهند الصينية

بعد دراسته لتقارير المفتشين العامين للمستعمرات، ثار فيوليت ضد الهفوات والتعسف من قبل بعض أشكال الاستعمار في منطقة أنام (Annam)، حيث قام بفضح في هذه المنطقة من الفيتنام وجود جماعة من المعمرين، معهم وعلى رأسهم De Montpezat، والذين يقومون باللصوصية والإجرام ضد الفائدة العليا لفرنسا، وقد رد هذا الأخير بإرسال رسالة لفيوليت عن طريق صديقين له، بأن على فيوليت الاعتذار أو استعمال السلاح من أجل حل المسألة، في حين قام فيوليت ببعث كل من Messimy و Kergnezec، وهؤلاء الأربعة لم يستطيعوا التوافق، وتم اللجوء إلى الاحتكام من قبل Henri De Jouvenel الذي، في 24 ماي 1913، بعد الاستماع للشهود ودراسة الوثائق المهمة في هذه القضية اعتبر أن De Montpezat لا يمكنه مطالبة فيوليت بالاعتذار بسبب الحصانة البرلمانية[1].

كما اتهم فيوليت في تقريره الذي استجوب فيه الحكومة حول السياسة الأهلية في الهند الصينية، الوالي العام للهند الصينية Klobukwski، وقد حاول هذا الأخير الدفاع عن نفسه، حيث طلب استماعه من قبل لجنة المالية غير أنه لم ينجح، كما حاول مرة أخرى أثناء مناقشة ميزانية المستعمرات، غير أنه لم يكن أكثر حظا من غرفة النواب أمام لجنة المالية، لذلك فقد قامت الحكومة بإنهاء مهامه، حيث عرض منصب الحاكم العام على فيوليت، غير أنه رفضه بسبب شرط التخلي عن عهدته البرلمانية[2].

(1) Françoise Modoré, « Viollette l'arabe, le gouverneur général », in **De Dreux à Alger Maurice viollette**, l'Harmattan, Paris, 1991, p 99.

(2) Françoise Modoré, op.cit, p 99.

2.2- كشف ابتزاز شركة نغوكو سانغا (Ngoko Sangha) في إفريقيا الاستوائية

كانت إفريقيا الاستوائية منقسمة إلى 42 شركة، لكل منها امتياز تجاري، فيوليت مال لدراسة إحدى هذه الشركات، وهي نغوكو سانغا، وهي شركة استعمارية تدَّعي أنها تقوم بتجارة المطاط ، لكنها في الحقيقة مكرسة لتجارة الأسلحة والمخدرات[1].

منطقة عمل نغوكو سانغا لها حدود مشتركة مع الكامرون، مستعمرة ألمانيا، وكانت الشركة تحتج باستمرار عن تعدي التجار الألمان على إقليمها، وحصلت لذلك سنة 1905 على توسيع امتيازاتها بصفة تعويض لها، وتستغل كل حدث صغير في إقليمها للمطالبة بتعويضات أخرى، حيث تقوم في هذه المرة بشكل من الابتزاز على الحكومة، وتهدد بفرض غرامات مالية على الشركات الألمانية، في وقت كانت فيه العلاقات بين فرنسا وألمانيا متوترة بسبب أحداث المغرب الأقصى، وقد كان يساند هذه الشركة أندري تارديو، نائب برلماني ومحرر نشرة السياسة الخارجية لجريدة الطان (le temps) والذي وضع الجريدة في خدمة هذه الشركة.

طلبت نغوكو سانغا تعويضات بـ 2.5 مليون فرنك، وبسبب ضغوطات تارديو وابتزازه، اعتبرت الحكومة الفرنسية أن ذلك سيؤدي إلى تخفيف التوتر في العلاقات بين فرنسا وألمانيا، فقامت بقبول التعويض.

قام موريس فيوليت بتفكيك هذه الحيلة، وأظهر أن التعويض ليس له أي أساس، وكشف التصرفات التي تقوم بها هذه الشركة وأعوانها لبلوغ أهدافهم، والابتزاز الذي قاموا به ضد الحكومة، لذلك فقد أصبحت المعركة صلبة، مستندا على جوراس وكايو، موريس فيوليت نطق باتهامات عنيفة، فتبنت الغرفة نتيجته ورفضت بأغلبية ساحقة التعويض الذي تم عرضه[2].

(1) Françoise Modoré, op.cit, pp 100.
(2) Ibid. pp 100-101.

3.2- تجنيس أهالي المستعمرات

إن جهود فيوليت في المستعمرات لم تكن فقط فيما يخص المصالح المالية لفرنسا، أو كشف الفضائح المالية وإنما أيضا التجنيس التدريجي لأهالي المستعمرات، حيث قام بعرض مشروع قانون يتمثل في تجنيس الأهالي أودعه سنة 1915 في مكتب الغرفة البرلمانية، من أجل إدخال النخبة الأهلية في المواطنة الفرنسية.

لقد كان لموريس فيوليت أسلوبين للحصول على المواطنة حسب هذا القانون:

أ- الأهلي الذي يقوم بالتخلي عن أحواله الشخصية، يمكنه الحصول على المواطنة الكاملة بشرط إقامته بالبلاد الفرنسية 10 سنوات، أو قام بمهام لفائدة فرنسا،

ب- الأهالي الذين لا يريدون التخلي عن أحوالهم الشخصية يمكنهم الحصول عليها بشكل شخصي، بشرط: صليب الحرب، أهلية فلاحية، أهلية مدنية (...) إلخ، وهذا التجنيس يمثل نصف مواطنة[1].

وهذا ما يظهر حسب فرانسواز مودوري أن فيوليت حتى 1915 لم يفكر في إمكان حصول أهالي المستعمرات على منصب رئيس البلدية، أو حتى مساعده، وإنما كان يبحث عن الوسائل التي تقرب تدريجيا حقوق الأهالي من حقوق المواطنين"[2]، وهو ما يبين أن فيوليت لم يكن ضد الاستعمار، وإنما كان يرى بوجوب إصلاحه من أجل ضمان استمراريته، حيث تظهر فكرته في هذه المسألة بجلاء من خلال خطابه في المؤتمر الوطني لرابطة حقوق الإنسان لسنة 1931 الذي خصص لدراسة ظاهرة الاستعمار، حيث دافع فيوليت عن الاستعمار باعتباره حدثا تاريخيا لا يمكن انتقاده: "كيف يمكن التفكير اليوم باسم أفكارنا لسنة 1930 بوصف ظاهرة تمتد على طول كل عصور التاريخ؟" حيث اعتبر أن المسألة الوحيدة التي يمكن دراستها هي "مسألة الحقوق" والتي اعتبرها فيوليت غير ناتجة عن حادثة الاستعمار، لذلك فإن "المسألة الوحيدة التي يمكن دراستها -حسبه- هي: بأي شرط

(1) Françoise Modoré, op.cit, p 101.
(2) Ibidem.

الأمم المتطورة لديها الحق بالاحتفاظ بالسكان الذين احتلتهم، وفي أي شرط يمكنها القيام بذلك؟"[1].

لقد كانت حجة فيوليت في دفاعه عن الاستعمار في هذا المؤتمر تتمثل في نقل الحضارة إلى البلدان المتخلفة: "إذا كان -الاستعمار- في الأصل عن طريق القوة، فإن ذلك ليس أقل صحة من قيامه بنقل بعض المنافع"، حيث أن "الحدث الاستعماري يفرض واجبات كبرى جدا" تتمثل في "العمل على إنهاض هذه الشعوب البائسة والسماح لها بالتطور"[2] كما يعتبر فيوليت أن الحادثة الاستعمارية لا يمكن انتقادها ولا تقييمها، وإنما يجب على الجميع النضال ضد المشاكل الاجتماعية: "أؤكد أنه في المستوطنات كما في فرنسا، المشكل الاجتماعي هو الذي يجب أن يطرح، عن طريق النضال ضد البؤس والشقاء، ضد الكحول، ضد أجور المجاعة، ضد كل استغلال لهذه الشعوب ..."[3].

ومن هذه القناعة، فقد وصل فيوليت إلى الجزائر بإصلاحات تؤدي هذا الهدف من أجل ضمان استقرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

3- تعيين فيوليت ومعارضة المعمرين

1.3- تعيين فيوليت:

بعد سقوط حكومة هيريو في أفريل 1925، قام رئيس الجمهورية قاسطون دوميرق (Gaston Doumergue) بإعطاء منصب رئاسة المجلس لبانلوفي (Painlevé)،

(1) Ligue des droits de l'homme, **Le congres national de 1931, compte-rendu sténographique 23-25 mai 1931**, paris, 1931, p 311.

(2) Ibid. p 321.

(3) Ibidem. لقد انتقد شالاي - عضو رابطة حقوق الإنسان- أفكار فيوليت حول الاستعمار، حيث رد عليه بقوله: "تقول لنا بأن الاستعمار مشروع عندما يحمل الشعب المستعمر معه كنزا من الأفكار والعواطف التي تشتري الشعوب الأخرى، نعم، ولكن من يقدر هذا الكنز من الأفكار والعواطف؟، من سيقدر هذه الحضارة؟، نحن من يقوم بتقديرها لأنفسنا بفرضها على الآخرين (...) ماذا سنقول مثلا لو جاء الأمريكيون يقولون « هؤلاء الفرنسيين، ما هذه الحالة الحضارية المتخلفة التي يعيشون فيها (...) لنحمل لهم فوائد حضارتنا !» فلن يكون لنا ما نقوله" (La ligue des droits de l'homme, op.cit, p 295).

الاشتراكي الحر، وصديق موريس فيوليت، وهذا التغيير الوزاري أدى إلى تغييرات كبيرة في الإدارة العليا لفرنسا.

فبعد تعيين ستيق (Steeg) وزيرا للعدل، أصبح منصب الحاكم العام للجزائر شاغرا، فبدأ البحث عن الشخص المناسب للحكومة العامة للجزائر، فقام بانلوفي بعرض هذا المنصب على فيوليت رغم أن هذا الأخير رفض في عدة مرات مناصب فيما وراء البحار[1]، حيث رفض من قبل: منصب سفير في أنقرة، الحكومة العامة في مدغشقر، الحكومة العامة للهند الصينية، وأخيرا في 1925 المفوضية العليا للسلام[2].

غير أنه قبل هذه المرة الحكومة العامة للجزائر، والتي لا تبعده كثيرا عن فرنسا، حيث اشترط بتعيينه في مهمة من أجل بقائه في البرلمان، وطلب علاوة على ذلك من الحكومة تأخير نشر تعيينه إلى ما بعد الانتخابات البلدية التي ستكون في 3 ماي 1925.

وتم قبول هذه الشروط، حيث حمل المرسوم على تعيين "موريس فيوليت في مهمة مؤقتة في الحكومة العامة للجزائر"، ولم يتم إمضاءها من قبل رئيس الجمهورية إلا في 5 ماي 1925، ونشرت في الجريدة الرسمية في 13 ماي 1925[3].

وفي 27 ماي 1925 وصل موريس فيوليت إلى الجزائر برفقة زوجته ومكتبه، وتم استقباله من قبل محافظ الجزائر ورئيس بلديتها رافي (Raffi) الذي تعهد أمامه بالإخلاص التام للسكان والإدارات الجزائرية، ورد فيوليت على هذه الكلمات بقوله: "جئت كممثل لفرنسا، سأحكم من أجل فائدة البلاد، وليس باسم حزب حتى لو كان لي"، وبعدها شرح برنامجه، والذي أنهاه بهذه العبارات: "سيادة رئيس البلدية، في بعض السنوات، معا أتمنى، سنحتفل بعيد المئوية، العلم الفرنسي يغطي الجزائر بحمايته لها، ليس لدينا إلا خمسة سنوات

(1) Françoise Modoré, op.cit, p 97.
(2) Françoise Gaspard, « un homme trois républiques », op.cit, p 20.
(3) Françoise Modoré, op.cit, pp 97-98.

من أجل التحضير لهذا العيد التذكاري، يجب علينا سيادة الرئيس أن نذهل العالم بإظهارنا له ما يستطيع فعله (...) السلم الفرنسي الكبير"[1].

2.3- معارضة المعمرين:

لقد كان تعيين موريس فيوليت على رأس الحكومة العامة للجزائر كقنبلة في الجزائر كما في فرنسا، حيث أنه منذ أن عرف النواب بهذا التعيين شنوا هجوما حقيقيا ضد رئيس المجلس بانلوفي ليتراجع عن قراره، كما قام سيناتور وهران ديروكس، ونائب الجزائر فيوري (Fiori) بالذهاب إلى باريس لإظهار رفضهم لهذا التعيين.

لم تبدأ هذه المعارضة بداية من تعيين فيوليت، وإنما منذ أن تم إثارة احتمال تعيينه في 18 أفريل 1925، حيث كتب الصحفي إيميل بوري (Emile Buré) في **l'Avenir** 19 أفريل 1925: "بانلوفي لا يريد إعطاء حقيبة وزارية لفيوليت في حكومته لأنه شخص متذمر، فقام بإرساله إلى الجزائر (...) فيوليت ليست له المواصفات التي تسمح له للقيام بأداء مهامه..."[2].

وبعد تعيينه كتبت **les annales africaines** في عددها 21 بتاريخ 22 ماي 1925 بأن: "مسألة تعيين فيوليت كانت بشكل طريف، حيث أنه تم إبعاده عن الحكومة بسبب تشدده وخشونة آرائه، فكان رد فعل فيوليت أن قام بالتهديد باضطرابات وقلاقل، حيث كانت له وسائله الناجعة، مما أدى بالحكومة للقيام بتعويض له (...) فبما أن منصب الحاكم العام كان شاغرا، فقد تم تعيينه لهذا المنصب، وذلك دون مراعات إن كان مؤهلا لهذا المنصب، كما لم يتم استشارة المستوطنين ولا البرلمانيين (...) هذا التعيين يمثل عملا لا أخلاقيا من الذين قاموا به، ولا يمكن إعطاء نعت آخر لتعيين حكم بلد كبير من خمسة ملايين من

(1) Françoise Modoré, op.cit,. p 102.
(2) Ibid. p 98.

السكان، ولمهمة صعبة جدا، رجل لم يهيأ أبدا، ولم يعط أي خدمة للوطن (...) إن هذه المعاملة للجزائريين تمثل احتقارا لهم"[1].

ولم تكن هذه المعارضة لفيوليت إلا بسبب ماضيه، المتمثل في انتقاده لتعسف بعض أشكال الاستعمار، عرضه قانون 1915 حول تجنيس الأهالي، ومعرفتهم بأنه سيهاجم تكبر المعمرين وأعمال الإدارة.

ثانيا: برنامج فيوليت في الجزائر

لا شك أن قبول موريس فيوليت بمنصب الحاكم العام للجزائر راجع إلى مكانة هذه الأخيرة بالنسبة لفرنسا وسياستها الاستعمارية، فإذا كان قد رفض كل المناصب السابقة الذكر التي عرضت عليه، فإنه وافق في هذه المرة بهذه المهمة الصعبة، رغم معرفته بأنه "سيجازف بالضرورة بتوازنه الشخصي عندما يحاول تحقيق الإصلاحات"[2].

تظهر فكرة فيوليت حول أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا حينما يتحدث حول المستعمرات الفرنسية وكيفية تسييرها بطريقة ناجعة، حيث كتب في كتابه **هل ستعيش الجزائر:** "بدون شك، يجب الاحتفاظ لكل واحدة من مستوطناتنا بأصلها الخاص، لكن الجميع يجب أن يلحق ويربط بالجزائر"[3]، ويضيف في موضع: "أن فرنسا لا تستطيع التخلي عن رقابتها على هذه البلاد -الجزائر- التي تمثل رأس إمبراطوريتنا الكبرى"[4].

وإذا قبل فيوليت بهذه المهمة في الجزائر، فإن ذلك كان بهدف تهيئة الجزائر وجعلها امتدادا طبيعيا لفرنسا، ومجالا حيويا لها من خلال حل المسائل الشائكة التي تهدد هذا الهدف، لذلك فإن وصول فيوليت للجزائر كان ببرنامج اقتصادي اجتماعي وسياسي، غير أنه لم يبدأ بالحلول إلا بعد القيام بتحقيقات وأبحاث ميدانية عن المشاكل التي تعاني منها الجزائر ككل.

(1) Annales Africaines, n° 21, 22 mai 1925.

(2) Maurice Viollette, **l'Algérie vivra-t-elle ?, note d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris, 1931, p 287.

(3) Ibid. p 283.

(4) Ibid. p 316.

ومن خلال سياسته الجزائرية، وبرنامجه الإصلاحي، يظهر بأن برنامجه ذو شقين: برنامج من أجل الاستعمار، وبرنامج من أجل الأهالي، وهما برنامجين يتكاملان من أجل المصلحة العليا لفرنسا والجزائر الفرنسية.

1- برنامج فيوليت من أجل الاستعمار

1.1- مساعدة الاستعمار الصغير والمتوسط

إن مساعدة وحل مسائل الاستعمار الصغير والمتوسط هو الذي يمثل أساس برنامج فيوليت من أجل الاستعمار، حيث يعتبر بأن نجاح الاستعمار لا يمكن "إلا عن طريق العائلات المتأقلمة التي قامت بالتمرن القاسي للزراعة الجزائرية"[1]، كما يرى أن نجاحهم هو الذي يمثل أساس استقرار فرنسا في الجزائر حيث يقول: "يجب الإدراك أنه ليست إلا الأسباب الإنسانية هي التي يجب أن تحثنا على الدفاع بكل قوة على الاستعمار الصغير والمتوسط، ازدهارهما ضروري إذا أردنا استقرارا حقيقيا ومستديما في إفريقيا"[2].

لقد بدأ فيوليت فيما يخص مساعدة الاستعمار الصغير والمتوسط بدراسات وتحقيقات حول الوضعية التي يتواجد فيها المستوطنون في الجزائر، ومن أجل تقدير دقيق للأوضاع، فقد أمر في 1927 بتحقيق في مختلف المحافظات الجزائرية حول نتائج الاستعمار، غير أن هذا التحقيق لم يتم بشكل كلي إلا في محافظة الجزائر.

وقد أظهر هذا التحقيق -الذي نشر فيوليت نتائجه في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**- بوضوح تراجع الاستعمار الصغير، حيث أنه لدى 8000 عائلة تم تثبيتها عن طريق الإدارة، لم يبق منها إلا 1200، بينما اختفت كل العائلات الأخرى، و"تم التهامها في معظم الحالات من قبل الاستعمار الكبير"[3].

(1) Viollette, op.cit, p 26.
(2) Ibid. p 36.
(3) Ibid. p 23.

بالإضافة إلى هذا التحقيق، فقد استلم فيوليت عدة رسائل "محزنة ومؤلمة" من عدد من المستوطنين الصغار، الذين "جاءوا إلى الجزائر عن طريق الوعود الخلابة (...) وكانوا ضحايا الإدارة التي أخذت أموالهم، وفي الأخير لم تعطهم شيئا مما وعدتهم"[1]، يقول فيوليت: "منذ الآن، لا أحد يمكنه أن يستغرب بأن هذه الوضعية وضعت في نفسي قلقا لا يمكن أن يتركني بدون فعالية".

لقد قام موريس فيوليت من أجل حل هذه المسألة، بإرسال تعليمات إلى المحافظين في 21 أكتوبر 1927، يبين فيها نتائج التحقيق، والإصلاحات التي ينوي القيام بها: "قمت بفحص نتائج التحقيق الذي أمرت به حول الإجراءات الواجب اتخاذها للبحث عن الوسائل المساعدة للاستعمار الصغير والمتوسط، ويظهر من خلال التحقيق بأن هذه الحالة هشة جدا، وحتى في بعض المناطق تدعوا إلى اليأس، وهذا ما تؤكده الشكاوى التي وصلتني في عدة مرات (...) إذا كان عدم كفاية الحصص الممنوحة، كذلك النظام القاسي هما السببين الأساسيين لهذه الحالة، توجد أسباب أخرى ثانوية: نقص القرض، نقص وسائل الاتصال والنقل التي تجعل استغلال الأراضي ممكنا، كما أن غياب المياه الصالحة للشرب ومياه السقي تضغط بخطورة على مستقبل الأوربيين كما الأهالي..."[2].

لذلك فقد اتخذ فيوليت عدة إجراءات: "سأقوم بالانشغال بمسألة القرض بإصلاح مؤسسة الخزينة العمومية (...) تخفيض النفقات الطبية (...) تعبيد الطرق (...)، وفيما يخص التوسيع فإن مطالب البلديات يجب أن ترفقها معلومات محددة من جهة حول الوضعية الاقتصادية لعائلات المستوطنين بشكل يبرر منحهم حصة إضافية، ومن جهة أخرى حول طبيعة الأراضي التي يمكن أن تقوم بإرضائهم"، كما عمل فيوليت على حل مسألة مياه الشرب والسقي "أنا أبحث عن إمكانيات كل محافظة، وأتمنى أن أقوم بتثبيت ذلك قبل نهاية الشهر"، وينهي فيوليت تعليماته بقوله: "إلا بعد أن أعرف ضرورة الاحتياجات المبررة،

(1) Viollette, op.cit, p 27.
(2) Ibid. p 31.

يمكن أن أحكم إذا كان يمكن إرضاء المطالب، أو بالعكس يجب التماس زيادة مالية من النيابات المالية"[1].

رغم كل الدراسات والتحقيقات التي قام بها فيوليت، والسعي في البحث عن الحلول والإجراءات، فإنه لم يتم تطبيقها، فبعد ذهاب فيوليت، فقد تمكن مدير الزراعة الذي كان معادي لهذه الإصلاحات من التأثير على خليفة فيوليت بورد بأن هذه القضية تم حفظها[2].

ويظهر من خلال التعليمات التي أرسلها فيوليت للمحافظين، بأن المستوطنين لا يعانون من مشاكل سياسية ولا اجتماعية، وإنما المشكل الأساسي يتمثل في المسألة الاقتصادية المحصورة في الإنتاج الزراعي للمستوطن، لذلك، فقد عمل فيوليت كل جهده من أجل إنجاح الإنتاج الزراعي للمستوطنين، والذي يتمثل في تشجيع المنتجات الزراعية الجزائرية، القرض الزراعي، والسياسة المائية ...الخ.

1.1.1- تشجيع المنتجات الزراعية الجزائرية

إن سعي فيوليت من أجل تطوير الإنتاج الجزائري كان بعد دراسة جاد للميدان، ومتابعة متواصلة للتجارب الرائدة في الميدان الزراعي.

فإذا كان قد لاحظ أن الاستعمار الجزائري قد وصل إلى درجة الكمال فيما يخص الكروم[3]، فإنه واصل الإجراءات التي تضمن التطور المتواصل، بحيث قام بحذف العلاوة الضريبية في 1927، التي تعفي من الضريبة الأراضي التي تم غرسها حديثا، حيث يرى بأنه "من أجل الدفاع عن المعمر، فإن الكروم عنده ضرورية، وذلك لأنها لا تستلزم نفس كميات المطر كزراعة الحبوب"[4].

(1) Viollette, op.cit, pp 31 - 32.
(2) Ibid. p 32.
(3) Ibíd. p 38.
(4) Ibíd. p 39.

لكن الشوط الأكبر في الزراعة الجزائرية عند فيوليت كان من أجل تطوير زراعة الحبوب، حيث أنها تمثل "الوجه الأكبر هشاشة للاستعمار في الجزائر"[1]، ومع ذلك فإن قناعة فيوليت هي إمكانية تطوير هذا الإنتاج، حيث يقول: "رغم كل شيء، أبقى مقتنعا بأن الجزائر يمكنها زيادة إنتاجها في القمح"، ومن أجل مضاعفة هذا الإنتاج، "يجب استعمال سياسة حقيقية، توفير المياه، ودعاية لأفضل المناهج الزراعية"[2].

بدأت محاولة فيوليت لتطوير الإنتاج عن طريق الدعاية لأفضل المناهج الزراعية، حيث قام بوضع منافسات زراعية بلدية في الأوساط الأهلية كما في الأوساط الأوربية، والتي فصلها في التعليمات التي قدمها في 25 أوت 1925:

"ضروري القيام بجهد كبير من أجل تطوير إنتاج الحبوب في الجزائر (...) يجب أن تكون الجزائر في مأمن من المجاعات، أو حتى الندرة، ويجب عليها أن تصبح مصدرة للحبوب التي تحتاجها فرنسا (...) سيتم منذ الآن تحديد مكافآت في كل بلدية تمنح عن طريق المسابقات..."، وتتمثل هذه المسابقات في : مكافأة استعمال الأسمدة، مكافأة تنظيف الغلة، مكافأة العامل برفقة عائلته، مكافأة الحاصل على أكبر إنتاج...الخ.

ويبدوا أن العائق الأكبر لفيوليت لم يكن طبيعيا ولا ماليا، وإنما العائق يتمثل في النيابات المالية، حيث يقول: "في كل منطقة من فرنسا يتم تنظيم منافسات زراعية ... وفي إيطاليا كذلك عن طريق المنافسات من هذا النوع، استطاع موسوليني دفع تطوير زراعة القمح، لكنني أخشى بأن الاستعمار الكبير والذي يسيطر على النيابات المالية سيقوم من أجل فائدته الخاصة بمعارضتها، وذلك عندما يرى حرية اقتصادية للفلاح"[3].

(1) Viollette, op.cit, p 43.
(2) Ibid. pp 48 - 49.
(3) Ibid. p 55.

2.1.1- الانشغال بحل مسألة المياه

لقد عمل فيوليت منذ وصوله للجزائر من أجل حل مسألة المياه، التي هي ضرورية لنجاح الإنتاج الزراعي: "مهما كان تطور المؤسسات التعاونية والقرض في الجزائر، فإن العامل الموزع للثروة وحتى الحياة هو الماء، يوجد ماء توجد غلة جيدة، عدم وجوده، الخراب والشقاء"[1].

فقبل مجيئه للجزائر، فإن الحاكم العام السابق ستيق قام بإشارة إنذار حول أزمة الجزائر فيما يخص الموارد المائية، حيث لم يتواجد في هذه الفترة إلا سد واحد وهو سد فرقوق وهذا الأخير كان "ممتلئا بالوحل، سعته قد نقصت إلى النصف تقريبا""[2].

لذلك فقد كانت إجراءات فيوليت سريعة: "قمت بدفع كل الدراسات، واستطعت تنظيم مناقصات متتالية في بعض الأشهر لسدود واد فضة، وثلاثة سدود كبرى (...) وحين ذهابي، وضعت مناقصات أخرى لثلاثة سدود في إقليم الشمال والجنوب، وهذه السدود التي وضعتها للمناقصة تمثل سعة احتفاظ من مليار متر مكعب، ونفقة من 350 مليون"[3].

لقد وقفت النيابات المالية في وجه فيوليت، حيث قامت بتأخير إنشاء هذه السدود محتجة بالأسباب الاقتصادية، رغم أنها وافقت على نفقات من 300 مليون من أجل التزويد بالكهرباء للسكك الحديدية التي تحمل الحجارة المحتوية على المعادن من الكويف إلى عنابة، التي يعتبرها فيوليت بدون أهمية كبيرة جدا[4].

ويصف فيوليت معانات الجزائر في مسألة المياه بقوله: "عند اجتياز الأرياف الجزائرية، فإن مطالب كل رؤساء البلديات وكل الإداريين: سيادة الوالي، المياه، المياه، وحتى في المدن مثل قسنطينة، سطيف، سكيكدة، محرومة من المياه في جزء من السنة (...)

(1) Viollette, op.cit, p 77.
(2) Ibíd. p 77.
(3) Ibíd. p 78.
(4) Ibíd. p 79.

لا يمكنني الإدراك حتى الآن، كيف، ليس فقط لا يتم القيام بجهد ضخم في هذا المجال، لكن كذلك يتم التنكر والقضاء على المبادرات التي هي في الفائدة العليا للمستعمرة"[1].

وإذا كان مشروع بناء السدود الذي حاول فيوليت القيام به لم يتم تطبيقه ميدانيا، فإن فيوليت لم يستسلم لذلك، وإنما حاول إيجاد مناهج أخرى للحصول على الموارد المائية، حيث توجد حلول أخرى أقل تكلفة يمكن أن تعطي نتيجة حسنة، منها استعمال المياه الارتوازية والاستفادة منها، لذلك فقد قام بإرسال منشور إلى المحافظين في 17 نوفمبر 1927، يتمثل في إعطائهم التعليمات والوسائل التي تضمن نجاح هذا الهدف:

"السادة المحافظين، التحقيق حول الاستعمار الصغير والمتوسط أظهر لي استعجال القيام بتنظيم منهجي قادر على إرضاء المطالب حول المياه من قبل البلديات ...".

وتتمثل هذه الإجراءات بالإجمال في إنشاء فريق لكل محافظة، خاضع للبلديات، للقيام بكل الأعمال التي تخص البحث عن مياه الشرب والسقي، وكل واحدة من هذه الفرق يجب أن تسير من قبل مهندس مختص، لديه تحت تصرفه ورشة للحفر، شاحنة صغيرة، والأدوات الضرورية[2].

يقول فيوليت في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** "يجب الاعتقاد أنني كنت أتخيل بوجود مستوطنين في الدواخل تم تزويدهم بالمياه بغزارة، غير أنني كنت لعبة للهلوسة وذلك أنه لم يتم القيام بأي شيء، الأموال تم استغلالها في أشياء أخرى، وما يؤكد بأنه كانت لي نوايا سيئة هو أنني اعتبرت أن ذلك - التزويد بالمياه - أهم من إنشاء ملهى في الجزائر"[3].

3.1.1- القرض الفلاحي

إن مسألة رؤوس الأموال لدى الفلاح كانت ترمي بكل ثقلها على نجاح الزراعة أو عدمها، فإذا تمكن الاستعمار الكبير النجاة من هذه المسألة، فإن الاستعمار الصغير والمتوسط

(1) Viollette, op.cit, p 80.
(2) Ibíd. p 81.
(3) Ibid. p 85.

الذي يدافع عنه فيوليت كان يعاني منها، وذلك لعدة أسباب يجملها فيوليت في **هل ستعيش الجزائر؟** بقوله: "إن مشكل بيع الغلة أساسي، حيث أن الفلاح لا يتمكن إلا بصعوبة من بيع غلته بثمن طبيعي، والفلاح الصغير الأهلي، في سوق نادرة بسبب غياب المشترين، وبسبب ضغط الحاجة والفقر فإنه يتخلص من غلته مقابل أثمان غير محتملة، والتي تسقط بذلك الأسعار في السوق (...) يجب إذن تنظيم القرض الفلاحي"[1].

بداية من وصول فيوليت إلى الجزائر، فقد استقبل عددا كبيرا من البرقيات التي قامت الخزينات بإرسالها في أوت وسبتمبر 1925، والتي طلبت تدخله بقلق شديد لجعل بنك الجزائر يقبل القرض الفلاحي، أما المستوطنين فقد نوهوا أنه من أجل تهيئة محصول، يجب استثمار رؤوس الأموال، التي لا يمكن استرجاعها إلا أثناء المحصول الموالي[2].

قام فيوليت بداية بمحادثات مع الوزير مورو (Moreau)، والذي أظهر أن سبب تعليق القرض راجع إلى أخطاره، وأنه لا يمكنه السقوط في نفس الأخطاء التي اقترفها أسلافه، وكان مورو مؤيدا من قبل معظم برلمانيي الجزائر[3].

من أجل تبني القرض الفلاحي، قرر فيوليت الذهاب إلى باريس لتسوية المسألة: "بداية من وصولي، قمت بجمع ممثلي الجزائر في مكتب من الغرفة لشرح الوضعية الخطيرة، وإقناعهم بأنهم مخطئين بتجاهل مطالب المستوطنين المشروعة، وأنه من غير الممكن بقاء الأوضاع على حالها"[4].

قام فيوليت بطلب مرافقته من قبل ممثلي الجزائر إلى مكتب الوزير مورو لإشراكهم في المناقشة، وكانت هناك ثلاثة جلسات طويلة، وقد أستطاع فيوليت في الجلسة الثالثة إقناع النائبين فيوري (Fiori) و طومسون (Thomson)، "عرضت الحجة القاطعة عندما عبرت بأنه من غير الممكن بأن المستوطن الجزائري يتم معاملته بطريقة سيئة عكس الفلاح في

(1) Viollette, op.cit, p 67.
(2) Ibíd. p 69.
(3) Ibíd. pp. 69 - 70.
(4) Ibid. p 71.

فرنسا، في حين أنه أكثر حاجة للقرض من أولئك، كما أن البنك الجزائري لا يمكنه القيام بعمل أقل للفلاحين والخزينات الجزائرية مما يقدمه البنك الفرنسي للخزينات والفلاحين في فرنسا"[1].

وفي نهاية هذه الجلسات، تمت الموافقة على تطبيق النظام المعمول به في فرنسا، وتبني بنك الجزائر من الآن فصاعدا القرض الفلاحي، كما قام بتسبيق من 20 مليون للجزائر لإنشاء بنك فلاحي[2].

يقول فيوليت: "لقد تم تحقيق تقدم كبير فيما يخص القرض الفلاحي، الوسيلة إذن موجودة، يجب فقط جعلها في فائدة الجميع، حيث أنه حتى الآن، إذا كان القرض الفلاحي قد ساعد الاستعمار الكبير بقوة، فإنه يوزع بكل أسف في ظروف هشة جدا للاستعمار الصغير والمتوسط، وأتأسف بأنه لم يكن لي الوقت الكافي لإنهاء صورة هذا المشكل المعقد جدا"[3].

وبسبب المجهودات الكبيرة التي قام بها فيوليت في سبيل القرض الفلاحي، فإن النيابات المالية رغم أنها تعارض في كل مرة مشاريع فيوليت، إلا أن النائب هافارد (Havard) أعلن في جلسة للنيابات المالية: "سادتي، أعتقد بأني سأقوم بإتمام واجب بشكر وتقدير للمجهودات التي قام بها الحاكم العام من أجل إيجاد حل في باريس حول مسألة القرض الفلاحي"[4].

2.1- قمع واضطهاد الشيوعيين والوطنيين الجزائريين

إذا كانت مسألة الاستقرار الفرنسي في الجزائر هي سبب قبول فيوليت لمهمته في الحكومة العامة للجزائر، فإن الدعاية الشيوعية في الجزائر كانت في نظره من أهم الأسباب التي تهدد هذا المسعى، لذلك فإن فيوليت لم يتوان ولو للحظة في قمع هذه الحركة.

(1) Viollette, op.cit, pp 71 - 72.
(2) Ibíd. p 73.
(3) Ibíd. p 76.
(4) Ibid. p 75.

لقد بدأت حملة فيوليت ضد الحركة الشيوعية منذ وصوله للجزائر، وذلك لعدة أسباب تتمثل في مساندتها للثورة المغربية، تصريحاتها ضد الاستعمار، وكذلك محاولة إثارة الجزائريين، ففي المحاضرة الجهوية للفيدرالية الشيوعية الجزائرية، غلبت الأطروحة التي تقول بأن المستعمرات هي "ركيزة الامبريالية"، و تم التصويت بوجوب "الاستقلال، لأنه من دون الاستقلال لا يمكن حرمان الامبريالية من احتياطها السياسي، الاقتصادي والعسكري"[1].

لقد كانت أطروحة الشيوعيين فيما يخص استقلال المستعمرات تتمثل في ربط هذا الاستقلال بالبروليتارية الأوربية، حيث ربط البيان الأول للأممية في 5 مارس 1919 تحرر المستعمرات بتمكن العمال الأوربيين من الوصول إلى السلطة[2].

كما قام الشيوعيون بجهود كبيرة من أجل جلب العمال الجزائريين إلى صفوفهم، حيث توجهوا خاصة إلى العمال الذين عادوا من فرنسا: "أيها الرفقاء الذين عشتم في فرنسا بجانب البروليتاريا الفرنسية، لقد قمتم بعدة صراعات ضد الرأسمالية (...) يجب عليكم بعد عودتكم إلى الجزائر بالدفاع ضد نفس العدو الذي كان لكم في فرنسا: الأمبريالية"[3]، حيث كان هدف الشيوعيين هو الانتشار في كل مكان، إنشاء الخلايا، الإخلال بالنظام في الجيش، وتنظيم الشباب، وكانت الدعاية الشيوعية في هذه الفترة عن طريق أعوان ال PTT، وعن طريق عمال السكك الحديدية في المدينة، أما المعلمين فكانت مهمتهم القيام بالحملات[4].

معتبرا أنه من واجبه الحفاظ على الجزائر الفرنسية، فقد اختار فيوليت طريقة القمع، حيث شرح في 28 جوان 1925 لوزير الداخلية Schrameck سياسته في هذه المسألة: "إجراءات فعالة تظهر لي ضرورية حيث أننا في بلاد لا يجب اقتراف أي خطأ إذا كنا نريد

(1) Mahfoud Kaddache, op.cit, p 154.

(2) Charles Robert Ageron, « les communiste français devant la question algérienne de 1921 à 1924 » in **le mouvement social, bulletin trimestriel de l'institut français d'histoire social**, n° 78, janvier – mars, 1978, les éditions ouvrières, Paris, 1978, p8.

(3) Mahfoud Kaddache, op.cit, p157.

(4) Françoise Modoré, op.cit, p 104.

الاحتفاظ فيه بنفوذنا وهيبتنا والتي تمثل العنصر الأساسي لأمننا (...) من جهة أخرى سأربط الفائدة الكبرى في نص عقابي يسمح بقمع فعال لهذه الدعاية"[1].

وقد بدأ القمع بدون استثناء وبكل صرامة، حيث أن النائبين الشيوعيين دوريو (Doriot) وكوتوريي (Couturier) اللذان جاءا إلى الجزائر من أجل إرجاع قوة الحزب، وجدا أنفسهما محاصران من قبل 12 شرطي بالزي المدني، النائب الشيوعي لاسان (La Seine) صرح في اجتماع أمام حوالي 50 شخص، منهم بعض الجزائريين: "الأهالي لديهم الفرصة السانحة للثوران ضد الأمبريالية القاتلة"، فورا تم حبسه في سجن بربروس لـ : "مؤامرة ضد الأمن الداخلي للدولة"، كما تواصل حل الحركة الشيوعية، حيث يتم حجز جريدة **La lutte sociale** مرة إلى مرتين شهريا، وفي بعض الأحيان ثلاث مرات متتالية لمقالاتها ضد العسكرية، وعناوينها الكبيرة التي تفضح أعمال الوالي العام، وكذلك مقالاتها ضد الرأسمالية[2].

وبما أن الشيوعيون لم يستسلموا، ولم يتوقفوا عن دعايتهم، فقد قام فيوليت بتغيير منهجه، حيث أنه بسبب صعوبة محاكمة الشيوعيين الأوربيين لعدم وجود قوانين صريحة، فقد أصبحت حركته أساسا ضد المناضلين الجزائريين في صفوف الحزب الشيوعي، أو المساندين لثورة عبد الكريم، وذلك من أجل حرمان الحركة الشيوعية من المستمعين، وحرمانهم من التجنيد ، حيث قام فيوليت بإيقاف أمين خلية في سطيف لعزلة اسماعيل بن محمد و يوبي بسبب ترجمة الفكر الشيوعي للعربية، وذلك بقرار رسمي من فيوليت[3].

وقد تأسف فيوليت بسبب تركه وحيدا ضد الدعاية الشيوعية، لا نص ولا تعليمة وصلته تسمح له بقمع الحركة الشيوعية، ففي 24 أكتوبر 1925، كتب إلى وزير العدل De Monzie: "إن التهييج كما هو أمام 300 أهلي في قلب مدينة الجزائر، الصراخ لتسقط فرنسا، ولا يستطيع أي أحد الاعتراض، يبدوا أنه لا توجد جريمة، اليوم، ماذا يمكنني فعله؟،

(1) Françoise Modoré, op.cit, p 104.
(2) Ibid. pp 105 - 106.
(3) Ibid. p 106.

هاهي فضلا عن ذلك **La lutte sociale** لصبيحة اليوم، والتي قمت بمصادرتها من دون التأكد أن لي الحق في ذلك (...) نعم أم لا، أنريد البقاء في إفريقيا؟، في الحقيقة لماذا لا يتم تطبيق المادة 77 من القانون الجنائي ؟، ألا يمثل هذا تهديدا ضد أمن الدولة؟، أريد حقا تحمل مسؤولياتي، لا أطلب من الحكومة القيام بتغطيتي (...) لكن لا يمكنني المواصلة بدون سلبيات خطيرة بقمع الأهالي في حين أني ملزم بالتسامح من جهة الفرنسيين، لاسيما أنها أكثر عنفا ما دام أنهم يرون أن اللاعقاب مضمون لهم"[1].

ولم يتوقف فيوليت عن دعايته في كل الاتجاهات للحصول على التأييد من أجل الانتهاء من الشيوعية، ففي افتتاح جلسة جوان لمجلس الحكومة، قام بخطاب يشرح فيه تهديد الشيوعية، والإجراءات القمعية التي يطبقها من أجل إنهائها حيث يقول: "... لست بحاجة لتذكيركم بأي إجراءات قانونية، لكن ردعية كان علي القيام بها لوضع نهاية لدعاية شنيعة (...) وإثارة محتالة تتغذى في النقابات المركزية، تعمل جاهدة لإثارة الأهالي، وباسم عبد الكريم لتدمير الاستقرار الفرنسي في إفريقيا، منتظرة الوقت المناسب للهجوم على المتروبول نفسها (...) تحاول إغراق البلد بمناشير ممقوتة مطبوعة بالفرنسية والعربية، واحد من المناشير الأخيرة التي وصلتني تنهي كما يلي: « من أجل نيل المطالب الآنية، تعالوا إلينا، ستصبحون أكثر قوة من أجل إسقاط مع رفقائكم الأوربيين الحكومة الفرنسية التي تضطهدكم » -يواصل فيوليت- مثل هذه النشرة التي تؤسس نداءات واضحة للحرب المدنية، تجبرني هنا كما في النيابات المالية على التأكيد بكل قوة بأن الرجال الذين سلموا أنفسهم لهذه الدعاية الشنيعة، حتى وإن كانوا موظفين، لا يمكنهم أبدا الانتظار مني إلا تطبيق القانون الثأري (...) وعند الاقتضاء سيكونون هدفا للعقاب المثالي"[2].

وقد استعمل فيوليت أسلوب الإنذار من خلال الجرائد، مذكرا في كل مرة إصراره على إنهاء الشيوعية في الجزائر، حيث كتب في **l'action républicaine** في 6 أكتوبر

(1) Françoise Modoré, op.cit, p 106.

(2) L'Afrique Française, BCAFCM, n° 07, année 1926, p 347.

ينهي فيوليت هذا التدخل بقوله: "رغم مجهودات المحرضين، والمهمات التي يقومون بها في الجزائر بمصاريف كبيرة... النتائج التي تحصلوا عليها لدى الأوربيين والأهالي، لدي سعادة كبيرة لملاحظتها، تدعوا للشفقة".

1926: "سوف أواصل الأوامر والتعليمات حول مصادرة كل الجرائد، كل الصفحات التي تواصل هذه الدعاية، وإحالة كتابها إلى المحاكم"[1]، وفي حوار مع **Le Matin** في 2 ديسمبر 1926 يقول: "مهما كانت الهجومات، سيكون الموقف مماثل لها، سأواصل القيام بحجز كل الجرائد، كل الصفحات التي تواصل الدعاية الدنيئة، وتقديم كتابها إلى المحاكم، وأعتقد بذلك أنني على اتفاق كامل مع الحكومة، وذلك من دون القول بأنه إذا كان العكس، سيتم تعيين حاكم عام آخر، لأنني لن أتحمل مسؤولية منح الجزائر لنواب الأممية الثالثة"[2].

لقد كانت سنة 1927 سنة مفزعة لجريدة **la lutte sociale**، والتي أصبحت تظهر غالبا في صفحة واحدة، وكانت آخر التفتيشات من قبل فيوليت تحمل ضربة قاتلة لها، بالإضافة إلى نقص الأموال، رأت أنها مجبرة على الانقطاع وقتيا عن الصدور، وأصبحت لا تصدر إلا مرة واحدة كل شهر[3].

ورغم التقليص الكبير للدعاية الشيوعية في الجزائر، إلا أن فيوليت لم يسترح، حيث واصل توصياته عن خطرها الداهم، ففي خطابه أثناء افتتاح جلسة المجلس العالي لـ 1927، لم ينس فيوليت الإشارة إلى مسألة الشيوعية في الجزائر، حيث يقول: "... الدعاية المسمومة هي تلك التي تقوم بها الأممية الثالثة، الدعاية الدنيئة والإجرامية التي تقول بأن « كل رصاصة تخرج من البندقية تحوي داخلها وعدا بالتحرر » لم يتم تجريدها من سلاحها (...) لن أتعب من الاحتجاز الضروري لها، أنا من أولئك الذين يتحملون مسؤولياتهم، لدي المادة 10 من القانون الجنائي، أعلن بصراحة أنني سأطبقها (...) وفي إحدى مناشيرهم فإنهم يعودون إلى أحداث تعود إلى 1845، كل شيء جيد من أجل إهانتنا، وذلك بهدف محاولة جعلنا نفقد الاعتبار، أعلن انه من أجل سلامة بلادي لن أتردد أبدا ..."[4]

(1) Françoise Modoré, op.cit, p 106.
(2) Andres Nouschi, op.cit, P 60.
(3) Françoise Modoré, op.cit, p 107.
(4) Viollette, op.cit, p XXI.

وبما أنه عضو في رابطة حقوق الإنسان، فإن هذه الأخيرة قد أشارت إلى استبعاده في إحدى اجتماعاتها في الجزائر، لذلك فكان على فيوليت الشرح أمام اللجنة المركزية للرابطة في باريس، حيث أظهر بعض العطف فيما يخص البعض، لكنه يرفض العفو عن أعوان الأممية الثالثة "أنا أعفو عن الرجال الذين تم أخذهم وتضليلهم، لكن الرؤساء الواعون والمسئولون: لا"[1]

وبسبب استبداده ضدهم، فقد اعتبره الشيوعيين كأرستقراطي أسوأ من موسوليني، مستبد وجلاد، متهمين إياه بمحاولة القيام بنشر التجنيس عوض النضال إلى جانبهم من أجل التحرر[2].

لقد كانت نتيجة حملة فيوليت ضد الشيوعية أنه عرقل نشاطاتها في الجزائر، كما أنه ضرب أيضا الحركة الوطنية، ولم يستأنف الشيوعيون نشاطاتهم إلا سنة 1927، وهو تاريخ تعيين حاكم عام جديد بدلا منه"[3].

2- برنامج فيوليت في المسألة الأهلية

تمثل المسألة الأهلية الشق الثاني لبرنامج فيوليت في الجزائر والأصعب له على الإطلاق، فإذا كانت المعارضة فيما يخص المسألة الاستعمارية تواجهه برفض مشاريعه، فقد قامت فيما يخص المسألة الأهلية بالعمل على إبعاده من الجزائر وتشويه سمعته.

إذا كان منهج عمل فيوليت هو القيام بالأبحاث والتحقيقات الميدانية قبل القيام بعرض مشاريعه، فإنه لم يخالف ذلك فيما يخص المسألة الجزائرية، حيث قام بدراسة الشكاوى والتقارير، كما قام بالجولات في الشمال والجنوب، ففي كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** يستشهد فيوليت حول وضعية الجزائريين المأساوية بعدة كشوف منها كشف 1925 المتعلق

---

(1) Françoise Modoré, op.cit, p 107.

(2) Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporain, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de la libération 1954**, T2, 1éd, PUF, Paris, 1979, p 293.

(3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 1900-1930**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992، ص 335 .

بالأوضاع المعيشية للعمال الفلاحين الأهالي لمنطقة Beja: "...رغم بساطتهم وقلة احتياجاتهم، فإن هذا الأجر غير كافي (...) لا يكاد يكفي من أجل الغذاء، في الصباح يرضون برغيف من الخبز، وفي المساء تجتمع العائلة حول صحن من الكسكسي أو الحشيش المقطوف من الحقول بقليل من الزيت، لكن الخبز يكلف 1.75 فرنك للكلغ، والزيت من نوعية رديئة 8.30 فرنك (...) العائلة التي تحتوي على ثلاثة أطفال تستهلك معدل 3 كلغ من الخبز يوميا، ليس له إمكانية شراء برنوس، العامل يلبس معطف عسكري، ونلتقي في كل خطوة مع رجال ليس عليهم إلا الملابس الأولية"[1].

وفي كشف 1926 المتمثل في *رأي أهلي عن الوضعية الاقتصادية* يقول فيه بأن "الأهالي لم تبق لهم ثقة في فرنسا، كل الناس يشتكون من عدم وجود السلطة، ويتساءلون إلى متى يبقى تصاعد ثمن الأغذية الأولية، ويقول: لماذا فرنسا في مثل هذه الأزمة الشديدة تدير ظهرها وتمنحنا للمحتكرين ولعمال الضرائب"[2].

رأي آخر في 1926 يقول: "يتوجب جلب انتباه الحكومة حول الوضعية الحالية للعمال الأهالي بعد الارتفاع الجديد للأسعار، في حين أن الأجور لم ترتفع: 8 فرنك تمثل المرتب العادي للعامل المتوسط، وهذا يعني للأغلبية الساحقة من العمال الأهالي في منطقة الجزائر، أما مرتب 10 فرنك فهو نادر، من غير المفيد التذكير بأن الخبز بـ 2.35 فرنك، وأن الزيت 9.5 فرنك، والخضر لم تصل أبدا لهذه الأسعار الحالية في هذا الفصل، الطماطم بـ 10.5 فرنك مثلا، في هذه الشروط يمكن القول بأنه لا يمكن العيش إلا للعمال العازبين أو المتزوجين بدون أولاد، ومنذ زيادة العائلة عن شخصين، يبدأ البؤس والشقاء، في حين تصبح حالة يرثى لها عندما يكون 3 أو 4 أطفال، أو الوالدان تحت رعايته"[3].

وبسبب هذه الأوضاع المزرية، فقد أصبح الجزائريون يبحثون عن العمل في فرنسا، ورغم أن أجرتهم تكون كأجرة النساء، إلا أنهم يقبلون ما دام أفضل من الجزائر، غير أنهم لم

(1) Viollette, op.cit, pp 128 – 129.
(2) Ibid. p 129.
(3) Ibid. p 130.

يسلموا من ملاحقة المستوطنين، حيث قام هؤلاء بحملة كبيرة للضغط على الحكومة لوضع قانون يحفظ وفرة اليد العاملة في الجزائر[1]، وذلك للإكثار من البطالين والذي سيؤدي إلى سقوط الأجور[2].

وهكذا إذا، فإذا كان الأجر اليومي للعامل الجزائري لا يكفيه حتى للغذاء، فإنه يظهر إلى أي مدى كان الجزائري بعيدا عن شروط الحياة الأساسية التي تتمثل في الصحة، التعليم، السكن ... الخ، لذلك فقد كان برنامج فيوليت في فائدة الجزائريين ذو جانبين: جانب المسألة الاقتصادية، وجانب المسألة الاجتماعية.

1.2- المسألة الاقتصادية للجزائريين

لقد قام فيوليت بسلسلة من الإجراءات لضمان شروط العيش للجزائريين، فمن هذه الإجراءات أنه عمل على رفع أجرة العامل الجزائري، حيث قام بإرسال رسالة إلى المحافظين لبحث مسألة زيادة أجر الجزائريين، غير أنه اصطدم بمعارضة المعمرين الذين ادعوا بأن الزيادة ستجعل الجزائريين لا يعملون إلا أياما معدودة في الشهر[3]، في حين أن أحد أهم الشخصيات لمحافظة قسنطينة كتب إلى فيوليت "أنه مندهش بهذه المبادرة، وأنه يجب بالعكس دراسة الأجر الحقيقي للأهلي، والذي يتمثل فيما هو ضروري من أجل العيش"[4].

لذلك فقد قام فيوليت من أجل "الوقاية من المجاعة"، بمنع خروج القمح والدقيق حيث شرح ذلك بقوله: "يفهم لماذا كان علي بعد حصاد سيء بالتوسل للحكومة أن تتركني أتخذ

---

(1) Viollette, op.cit, pp 132 - 133.

(2) قام رئيس فيديرالية رؤساء بلديات الجزائر آبو بطلب تحديد هجرة الجزائريين، والذي ظهر في "جريدة البلديات" بتاريخ أول ديسمبر 1923 تحت عنوان "لا بد من تنظيم هجرة العمال الأهالي" جاء فيه: "إن المجلس البلدي يعتقد أن من واجبه أن يلفت نظر الإدارة الجزائرية العليا، ونظر برلمانيي المستعمرة، ونظر فيديرالية رؤساء البلديات، ونظر الحاكم العام إلى وضعية ما فتئت تستفحل أكثر فأكثر من جراء نزوح الجماهير العمالية الأهلية عن المستعمرة"، كما قام آبو بتفصيل الوضع غير المستقر للجزائريين، والذي يهدد -حسبه- فرنسا باستقبالها لهذه العناصر المشاغبة، وعن الأمراض التي ينقلونها خاصة السل الذي يسكنهم. (Ferhat Abbas, **De la colonie vers la Province, le jeune algérien**, ANEP, Alger, 2006, pp 27-28).

(3) Viollette, op.cit, p 149.

(4) Ibid. p 389.

الإجراءات التي أعرف أنها غير قانونية لكسر المضاربة، ومنع خروج القمح والدقيق من محافظة وهران..."[1].

ومن الإجراءات الأخرى التي عمل فيوليت على تطبيقها لحل المسألة الاقتصادية للجزائريين هي حل المسألة الغابية، التي ترتبط مباشرة بالمسألة الاقتصادية، وذلك بالتوسط بين إدارة الغابات والجزائريين من أجل تمكن هؤلاء من الاستفادة من المنافع الغابية، حيث يقول: "الغابة هي كل شيء بالنسبة للأهلي، يرعى قطيه، تزوده بالمواد المنزلية "[2]، ويضيف: "مصلحة الغابات بسبب انشغالها بحماية الغابات تقوم للأسف بالإكثار من العقوبات حول أصغر خطأ"، ويعطي مثلا على ذلك بمنطقة السعيدة، حيث يوجد فقراء لم يملكوا أبدا عشر فرنكات، تم عقابهم بما بين 15 و 20 ألف فرنك"[3].

ومن أجل حل هذه المسألة، قام فيوليت بأخذ "بعض معايير الانفراج"، ملخصة في نشرات ثلاثة تم إرسالها إلى المحافظين.

في المنشور الثاني، من الحاكم العام إلى محافظي الجزائر وهران وقسنطينة في 11 جويلية 1927، يقول:

"راغب في إعطاء التسهيلات للأهالي الفقراء من أجل السماح لهم بجمع وبيع الخشب الميت والذي يؤدي بهم إلى ربح معيشتهم بالعمل (...) قررت بأنه في المستقبل، الأهالي الذين يحصلون على بطاقة معوز، مسلمة من قبل رئيس البلدية أو الإداري، عن طريق طلبهم لها، يتم منحهم بطاقة دائمة من قبل مصالح الغابات صالحة لمدة سنة (...) كل مستفيد من هذه البطاقة، سيتم نزعها منه إذا قام بجنحة أو إفراط (...) أما فيما يخص غير الفقراء

(1) Viollette, op.cit, p 131.
(2) Ibid. p 143.
(3) Ibid. p 144.

(...) البطاقة صالحة لمدة شهر واحد، ويتم الدفع عند استخراجها بـ 5 فرنك لكل حمار - حمولة حمار- ولكل شهر"[1].

وينتقد فيوليت طريقة القيام بالغرامات المالية، حيث يعتبرها قابلة للنقاش عندما تتمثل في عدم المشاركة في إطفاء الحرائق: "بالتأكيد يمكننا فهم الغرامات الجماعية عندما تشب الحرائق ولا يحاول سكان الدوار إطفاءها، ولكن عقاب الدوار بالكل بسبب حريق من جهة ما من القرية فهذا يمثل إفراطا، وفي بعض الأحيان ظلم"[2].

وبالإضافة إلى عمل فيوليت على رفع أجرة العامل الجزائري وعلى حل المسألة الغابية، فقد عمل كذلك على إيجاد موارد العيش للجزائريين حيث ركز على الصناعات الحرفية، عن طريق مساعدة التعليم المهني، والذي سنقوم بدراسته في المبحث الخاص بالتعليم المهني.

ولا يمكن فصل مسألة الملكية عن المسألة الاقتصادية، حيث أن ضمان الملكية يمثل أساس الاستقرار والعمل، حيث يرى فيوليت بأنه "لا يجب نزع ملكيات الأهالي الذين لا يعملون أراضيهم، وذلك لأنهم يستغلونها برعي المواشي، خاصة بعد منع الرعاة الأهالي من دخول الغابات" ويقول بأن "نزع الملكيات يجب أن يمحى نهائيا إلا في حالات خاصة بضمانات أكيدة"[3]، كما ينتقد الإدارة بأنها "تنزع أراضي الأهالي في كل مرة - ويرى بأن - نزع الأراضي بسبب معقول، فإنه يجب التعويض، لكن أن لا يكون نقدا"[4].

بالإضافة إلى عدم نزع الملكيات فإن فيوليت يطالب بالتعويض على المباني المنشأة على أراضي الدولة، حيث قام بإرسال تعليماته إلى محافظي الجزائر وهران وقسنطينة، يدعوهم إلى القيام بتعويض الجزائريين على مبانيهم المنشأة على أراضي الدولة عند احتياج

(1) Viollette, op.cit, p 154.
(2) Ibíd. p 156.
(3) Ibíd. p 88.
(4) Ibíd. p 90.

الإدارة لاستخدامها بعد السماح لهم بالاستقرار فيها من قبل، وذلك رغم أن القانون الفرنسي لا يقر بذلك، حيث جاءت العليمات في 19 نوفمبر 1927[1] كما يلي:

"لقد شد انتباهي حول حق التعويض للأهالي الذين يقومون بالبناء بالحجر، بالطين، وبأغصان الشجر، والمنشأة على أراضي الدولة، عن طريق الكراء منذ مدة طويلة تقريبا، حيث احتاجتها الإدارة لاستخدامها،

"حقيقة أنه في القانون الفرنسي، البناءات المنشأة على أراضي الغير تعود لمالك الأرض، وأن الذي قام بالبناء لا يمكنه المطالبة إلا بما يحدده القانون المدني،

"المكان الذي استقر فيه هؤلاء الناس هو مكان ضروري، وأنه من العدل تعويض قيمة البناءات التي شيدها هؤلاء الناس الفقراء،

"أقرر بأنه في كل مرة تقوم الإدارة باسترجاع الأراضي التي سمحت من قبل باستقرار الأهالي فيه، ووجب إخلاءها، سيتم تعويض صاحب البناء بقيمتها من أجل الاستقرار في مكان آخر، حيث أن الثمن سيحدده الخبير، لكن قيمته يجب أن لا تكون أقل مما حددته المؤسسة المخولة بتخمين الضرائب".

2.2- المسألة الاجتماعية

رغم مجهودات فيوليت في المسألة الاقتصادية - أجور العمال، ضمان الملكية، إيجاد سبل حصول الجزائريين على أسباب العيش - فإن المجهود الكبير له كان فيما يخص المسألة الاجتماعية للجزائريين: تطبيق القوانين الاجتماعية (المساعدات)، ترقية قواعد الصحة، ونشر التعليم الابتدائي والمهني.

(1) Viollette, op.cit, pp 91 - 92.

1.2.2- تطبيق القوانين الاجتماعية (المساعدات)

تظهر حيرة فيوليت حول عدم تطبيق القوانين الاجتماعية في الجزائر وذلك رغم الحالة المزرية التي يعيشها الجزائريون، من خلال تدخلاته أمام النيابات المالية، المجلس العالي، وفي كل فرصة أمام المختصين في الشؤون الاجتماعية.

ففي الاجتماع السنوي لأطباء الاستعمار، قام فيوليت بتدخل لشرح وتحديد أفكاره حول هذه المسألة: "... لدى هؤلاء السكان من الجزائر، أين يوجد للأسف كثير من المساكين الذين هم في حالة من سوء التغذية التي لا يجهلها أحد، واضح بأن الأضرار ستصبح مخيفة جدا (...) كانت لي الفرصة لقول ذلك أمام النيابات المالية (...) ما دام بلد مثل الجزائر لا يمتلك إلا 90 إلى 92 طبيب ريفي، فهذا يمثلا إثباتا أنه ليس لنا الحق أن نكون فخورين..."[1].

ويعترف فيوليت بأن البؤس قد انتشر لدى كل الجزائريين بسبب إهمال الحكومة الفرنسية لمسائل الجزائريين منذ الاحتلال أي قرن كامل تقريبيا من الاستغلال والاستغلال فقط، ففي برنامج حول المساعدات قام بإيداعه لدى لجنة المساعدات التابعة للنيابات المالية في 11 فيفري 1927، يقول بأنه "فيما يخص البرنامج المرتقب، فهي بسعة إلى درجة أنه لا يمكن أن يكون عملا، لا من ميزانية، ولا من تشريع، ولا حتى ممكن من جيل..."[2]، كما يؤكد بأن المشكل يجب أن يتم دراسته دراسة كاملة قبل القيام بالحلول حتى وإن كانت جزئية وصغيرة[3].

وفي كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** يقول: "مهمة مصالح المساعدات في الجزائر كبيرة جدا، وذلك خاصة بسبب الأمراض التي ليست فردية، لكنها غالبا عرقية، وذلك بسبب السكن والغذاء، أريد الكلام حول السيفيليس، السل، حمى المستنقعات، تراخوما (Trachome)،

---

(1) Viollette, op.cit, p 206.

(2) Ibid. p 231.

(3) "...لكن ليس بدون فائدة -يقول فيوليت- وضع المشكل في أهميته الكاملة، لأنه حتى التحقيقات الجزئية لا يمكن أن تنطلق بذكاء إلا باشتغال الكل، المهندس لديه الحق بمباشرة جناح واحد من العمارة إذا كانت الإمكانيات المالية تحده، لكنه سيرتكب خطآ فادحا إذا باشر هذا البناء الخاص بدون امتلاكه تحت أعينه الرسم الكلي للصرح المراد بناءه ".

التيفوس، وكلها رهيبة لكل الذين هم في حالة من العجز الجسدي، والتي تمثل آفات اجتماعية حقيقية"[1].

ويستشهد فيوليت بتقرير مجلس مراجعة التصنيف الأهلي 1926 لإقليم مستغانم، الممضي من قبل الدكتور جيرود (Dr Giroud)، وهو تقرير كتب بعد مجيء طبيب من فرنسا إلى مستغانم، وقيامه بجولة حيث كانت النتائج كارثية، وقد تضمن هذا التقرير ما يلي: "الطبيب الذي جاء من فرنسا، وعمل لأول مرة في الجزائر، حمل على أن الوضع المعيشي في الجزائر مزري للغاية، وأن الجزائر تمثل متحف لعلم الأمراض"، ويشير التقرير إلى أن معظم الأشخاص هم ناقصين دائمين للغذاء منذ صغرهم، كما يبين أن الأمراض العديدة التي دخلت المجتمع الجزائري كانت جراء نقص التغذية وسوء المعيشة، والذي أدى إلى الإرهاق الكامل لأجسام الجزائريين، ما أدى بهم إلى عدم إمكانية تأدية الخدمة العسكرية[2]، لذلك ومن أجل حل هذه المسألة فقد عمل فيوليت على تطبيق القوانين الاجتماعية التي تتمثل في:

أ- المساعدات للأمهات والرضع

لقد كانت المساعدات للأمهات والرضع من أولى اهتمامات فيوليت، حيث يشرح ذلك بقوله: "لقد اعتبرت بأن تطبيق القوانين الاجتماعية يجب أن تبدأ بالمساعدات للأمهات والرضع (...) فإذا كان الطفل في فرنسا يتحصل على المساعدات والضمان حتى سن13 سنة عن طريق قانون العائلات الكبيرة، فإن الأطفال الأهالي حتى سن 13 سنة لا يحصلون على أي شيء، حيث أن 25 % من الذكور 5 % فقط من الإناث يتم إيجاد مدارس لهم، بالإضافة إلى عدم وجود الإعانات، فإن الطفل الأهلي يبدأ العمل منذ صغره بأجر دنيء جدا"[3].

وتتمثل هذه المساعدات في جناحين: الأول، إنشاء جهاز من الممرضات الزائرات، الثاني: مرتبات المساعدة.

(1) Viollette, op.cit, p 174.
(2) Ibid. p 139.
(3) Ibid. pp 153 - 154.

ففيما يخص الجناح الأول، فقد قرر فيوليت إنشاء جهاز من الممرضات الزائرات، تنظم زيارات إلى الدواوير، وتقوم بالعلاج، ومراقبة صحة الأطفال، و بالتوليد، حيث يلخص فيوليت هدفه من ذلك بقوله:"من أجل تأمين قطاع كهذا، لا يجب التوكل على الأطباء، بداية بسبب عددهم القليل، لكن يوجد سبب غير بسيط، وهو مقاومة معظم العائلات الأهلية بنداء طبيب للتقرب إلى امرأة خاصة عندما يكون الطبيب من أصل أهلي، عدد من النساء يفضلن الموت على أن تخضع لفحص طبيب خاصة فيما يخص التوليد"[1].

أما فيما يخص مرتبات المساعدة، فقد حاول فيوليت وضع قاعدة عامة على الأوربيين مثل الجزائريين: "من أجل الإنقاص من مقاومة النيابات المالية، بدأت بمبالغ مالية صغيرة بداية بـ 15 فرنك في الشهر في المدن، و 10 فرنك في التجمعات السكانية الأخرى، وهذا الاختلاف راجع لغلاء المعيشة في المدن مقارنة بالدواوير، ومن جهة أخرى فإن الطائفة الأوربية تتواجد تقريبا في المدن، ومن ثم كان ممكنا تطبيق مبدأ المساواة بين الطائفتين الأوربية والمسلمة"[2].

ورغم كل هذا الحذر، فقد بدأت المعارضة من قبل النيابات المالية، "... وقد قام أصدقاء حقيقيين، والذين رأوا تنظيم المعارضة، بالتوسل إلي لإيقاف البرنامج، الأمين العام دوبايف (Dubief) نبهني بالمشاكل التي ستعترضني إذا لم أوقف البرنامج، ورئيس مكتبي دعاني للمعرفة بأن مبادرتي أصبحت تعتبر حمقاء، وقد أغلقت الموضوع، وصرحت بأن قراري أصبح نهائي"[3].

قام فيوليت بطلب أول مبلغ بـ 5 ملايين، وقد تحصل عليه من قبل النيابات المالية التي هدفت من ذلك لضمان السلم الاجتماعي، حيث يشرح فيوليت ذلك: "في الحقيقة تحصلت على هذا المبلغ بفضل الشيوعيين، حيث أننا كنا في مسألة الريف، وكان الشيوعيون يساندون

(1) Viollette, op.cit, p 154.
(2) Ibid. p 155.
(3) Ibid. p 156.

الثورة، وقمت بعمل مضاد ضد الشيوعيين، لذلك فقد اعتبرت النيابات المالية ذلك تورعا، فقبلت هذا المطلب مادام يضمن السلم الشعبي"[1].

وقد أخذ فيوليت هذا المبلغ من أجل الممرضات الزائرات، في حين أن "المعركة الكبرى" كانت من أجل المرتبات.

استغل فيوليت جلسة 12 جوان 1926 للنيابات المالية من اجل مساندة برنامجه، حيث حاول إقناع أعضاء النيابات المالية بهذا الخطاب: "... هذا المرتب من 30 فرنك، في ثلاثة أشهر لأم العائلة، ألا ترون إليها على أن له دور معنوي أكثر منه مادي، ألا ترون أن الأم عندما ترى بأن فرنسا تهتم بطفلها الصغير الذي تحمله في ذراعيها، وعندما يولد هذا الطفل تتحصل على مساعدة، ألا تعتقدون أنه سيكون له دور حساس عند هذه الأم، خاصة أنه في بلد، جزء كبير من الشعب يعاني غالبا من نقص التغذية (...) هل تعتقدون بأن البلدان الأخرى التي تهتم بالحفاظ على قلوب شعوبها، تتردد بإنفاق بعض الأموال، هل تعتقدون أن بعض المجهودات التي تقوم بها بعض الأمم غير البعيدة منا والتي تحاول أن تصبح من أكبر القوى المسلمين، والتي، من أجل البقاء مع هذه الشعوب التي تريد طردهم، ألا تقوم بالتضحية؟، وأي تضحية حاليا، 4 أو 5 أو 6 ملايين في العامين المقبلين (...) هل تعتقدون أنه مال ضائع؟، إنها جزء من الدعاية التي أطلبها منكم، إنني أطلبها باسم بلادي، ومن أجل بلادي والجزائر كاملة"[2].

لقد واجه فيوليت معارضة شديدة من قبل الدكتور بوردراس (Bordéres) الذي ثار ضد هذه المرتبات، وذلك بحجة أن مواليد الجزائريين كبيرة، ولا يوجد سبب للحفاظ عليها، حيث رد على فيوليت بقوله: " لا يمكن القيام بالمعاملات عن طريق الشعر، وليس عن طريق الإحساس وفرنسا في مثل هذا الوضع (...) هل يوجد عندنا نقصان المواليد؟، لا لأن شعبنا يتكاثر بطريقة منظمة، لذلك لا يوجد أي سبب لمنح المساعدات للمواليد في بلاد نسبة

(1) Viollette, op.cit, p 156.
(2) Ibid. p 157.

المواليد كافية، لهذا أقول بأن هذا البرنامج قد أنشئ برؤية من فرنسيين من فرنسا وليس من فرنسيين من الجزائر"[1].

ويصل بوردراس إلى القول بأن الوفيات لدى الأطفال الأوربيين أكثر من الأطفال الأهالي، غير أن فيوليت يفند ذلك عن طريق إحصاءات البروفيسور لافرونت (Laffront) من كلية الجزائر، حيث يقول أن وفيات الأطفال الأوربيين أقل من عامين 22 بالألف في حين الأهالي 38 بالألف، وأن 20 إلى 25 من 38 يتوفون بسبب نقص الأوضاع الصحية والجهل[2].

وينهي بوردراس بالقول: ما زلنا أسياد ميزانيتنا، لذلك أطلب منكم التصويت على الاقتراح المتبنى من قبل المستوطنين، غير المستوطنين، ولجنة المالية[3].

يقول فيوليت: "بعد تدخل النواب الثلاثة، أصررت بهذه العبارات: " ... أعتقد أنني منذ وصولي إلى الشؤون العامة، لم أتهاون فيما يخص فوائد المستوطنين، التي هي فوائد الجزائريين عامة (...) أنا مجبر على ملاحظة أنه يوجد في الجزائر، عنصرين واللذان يجب أن يتعاونا، أنا مجبر على رؤية أنه توجد طائفة أوربية، وطائفة أهلية، وتوجد ضرورة للتوافق بينهما، وثيقة جدا بين الاثنين"[4].

ورغم كل هذا الجهد والحذر من فيوليت، فإن مشروع مرتبات المساعدة لم يتم التصويت عليه، "رغم ندائي، الرئيس الذي جاء إلى جانب عرض بوردراس قال: إلغاء المنح من 10 فرنك في الشهر، وبعدها لن يتم أي مساعدة مالية مطلوبة من البلديات، وهذا المقترح تم تبنيه من قبل 30 صوت ضد 26، ومن بين 26 صوت 15 نائب أهلي، ومن 30 صوت عدد كبير منهم اعترفوا بخطئهم"[5].

(1) Viollette, op.cit, p 158.
(2) Ibid. p 158.
(3) Ibíd. p 160.
(4) Ibíd. p 160.
(5) Ibid. p 161.

ب- المساعدة الطبية

بعد نجاح فيوليت في تحقيق نواة المساعدات للنساء والرضع بمرسوم، قام باغتنام الفرصة بزيادة عدد أطباء الاستيطان من أجل تقديم المساعدة الطبية، حيث قام بإرسال نشرة إلى المحافظين جاء فيها: " ... إنشاء قوائم المقبولين للاستفادة من العلاج المجاني بالنسبة للأوربيين حيث أن القوانين المعمول بها هي نفسها في فرنسا، أما بالنسبة للأهالي في البلديات المختلطة، أو في البلديات كاملة الصلاحية بأغلبية من الأهالي، فيتم إنشاء قوائم بوضع أسماء الذين يدفعون ثمن العلاج، وذلك بسبب العدد الكبير من المستحقين للعلاج المجاني"[1].

وجاء في هذه النشرة وثيقة باللغة الفرنسية والعربية[2]، جاء فيها: " لقد تم تعيين طبيب للاستيطان في القرى الفلاحية، وفي كل القرى التي تم تعيين طبيب للاستيطان، يستفيد من العلاج المجاني:

الأوربيون الأهالي الفقراء ، الأوربيون والأهالي المحتاجين،
إنشاء قوائم للمستحقين من العلاج المجاني للأوربيين
إنشاء قوائم لغير المستحقين من العلاج المجاني للأهالي

ويوجد أيضا في هذه الوثيقة: ماذا يعني المحتاج (تعريفه حسب المداخيل وعدد أفراد العائلة)، في حين أن الاستشارة الطبية تكون عند الطبيب أو مع جولات الطبيب في الدواوير، ويقوم الطبيب بالتنقل عندما يتعذر نقل المريض، أما في الليل فلا يقوم الطبيب بالتنقل إلا في الحالات الخاصة مثل الموت أو الولادة.
وفيما يخص الدواء، المستشفى الجواري يوزعها مجانا للفقراء، أما غير الفقراء، فإن الضمادات متروكة بثمن زهيد معلن في أماكن العلاج، وهذا الثمن المعتدل جدا لا يترك أي فائدة للمستشفى".

(1) Viollette, op.cit, p 168.
(2) Ibid. pp 168 - 169.

يقول فيوليت: "يجب أن أقول بأن هذا التنظيم لم يوقظ أي احتجاج لا من قبل الأطباء، ولا من قبل النواب الماليون، ويمكن القول بأنها دخلت حيز التنفيذ بدون أي صعوبة"[1].

كما كرس فيوليت جهوده في مسألة المساعدة المدرسية ومساعدة العمال الحرفيين، والتي سيتم دراستها في المبحث الخاص بالتعليم الابتدائي والمهني.

2.2.2- ترقية قواعد الصحة

بالإضافة إلى المساعدات الطبية التي قام بها فيوليت من خلال إنشاء الممرضات الزائرات، وزيادة عدد الأطباء والأدوية المجانية للفقراء التي تم دراستها أعلاه، فإن فيوليت قد عمل من أجل إصلاح المؤسسات الاستشفائية من أجل تقريبها من الجزائريين: "يجب معرفة أن الأهلي في القرى بعيد جدا من الطبيب، وهو جاهل بشكل كلي للأشياء الأساسية للقواعد الصحية، ولا يمكن السيطرة على الآفات الأكثر إخافة إلا بإيصالها -القواعد الصحية- إليه في بيته"[2].

ومن أجل هذا المسعى فقد عمل فيوليت على: إنشاء المستشفيات الجوارية، وإصلاح السكن الأهلي.

أ- إنشاء المستشفيات الجوارية

يصف فيوليت "العيادات الأهلية" التي كان يتعالج فيها الجزائريين بالوضع الكارثي سواء فيما يخص وضع البنايات أو الإمكانيات المتواجدة فيها: "معظم العيادات الأهلية التي وجدتها عند وصولي إلى الجزائر تتحدى كل وصف، في بنايات في بعض الحالات متعفنة بسبب الرطوبة، عدة جدارات ذات علو 60 سم عن الأرض من أجل إنشاء الأسِرة، أفرشة مخيفة، هذه هي العيادات! (...) حوالي 15 منشأة فقط في الجزائر كانت مقنعة ومهيأة"[3].

(1) Viollette, op.cit, p 171.
(2) Ibíd. p 175.
(3) Ibíd. p 184.

وفي تقرير عن تحقيق في 9 ماي 1927، جاء فيه ما يلي: "مركز البويرة، العيادة كانت مغلقة عند زيارتي، وذلك ليس شرا، لأنني أتساءل كيف يمكن إيواء مرضى بعتاد وسخ ومكسر كهذا ..."[1].

بسبب هذه الوضعية، فقد عمل فيوليت على تغير هذه العيادات الأهلية التي يسميها "الأكواخ القذرة" بإنشاء "المستشفيات الجوارية"، التي تحوي إمكانية استقبال الأوربيين والجزائريين، مع غرفة للعمليات الجراحية في الحالات الاستعجالية[2].

قام فيوليت بإعطاء التعليمات للمحافظين في 30 ديسمبر 1926، جاء فيها: "كما قمت بإعلامكم حول ذلك في عدة مرات، أعرض في مجال تنظيم العيادات الأهلية التعديلات من أجل السماح لها بالقيام بدور أكثر قيمة في مجال المساعدات العامة، هذه التعديلات تستجيب للإشغالين التاليين: الأول، وضع هذه المنشآت في حالة استقبال الأوربيين كما الأهالي، الثاني، تبني طريقة التسيير التي تضمن اشتغالها بالحد الأدنى الضروري فيما يخص مشاركة ميزانية المستعمرة تحت شكل الإعانات (...) لا يمكن التفكير باستقبال الأوربيين في العيادات الحالية التي لا تمتلك في أغلب الحالات إلا أدوات بدائية (...) يجب إذن تحسين الأدوات، أو تجديدها، إتمامها أو تحديثها (...) قررت إذن بأنه من الآن فصاعدا، سيتم تغيير تسمية "العيادات الأهلية" باسم "المستشفى الجواري"، الذي يقدم للسكان مفهوم أكثر دقة للأعمال التي يمكنهم الاستفادة منها ..."[3].

ب- تهيئة وإصلاح السكن

يعتبر فيوليت أن غياب المساكن المتوفرة للشؤون الصحية هي من الأسباب الأساسية لانتشار الأمراض الوبائية[4]، حيث يصف المساكن الجزائرية بقوله: "مؤسف حقا رؤية إلى أي درجة فضيعة وصلت مشاكل الأهالي في الدواوير، بأكواخهم المصنوعة عن طريق

(1) Viollette, op.cit, p 184.
(2) Ibíd. pp 185 - 186.
(3) Ibíd. pp. 187 - 188.
(4) Ibid. p 225.

تشابك الأغصان، أكيد أن المنازل بالحجارة بدأت تظهر خاصة في بلاد القبائل، لكنها أقل شروطا للصحة، وأقل تهوية بالنسبة للكوخ"[1]، وهو ما أدى به للعمل على تهيئة وإصلاح "السكن الأهلي" عن طريق سلسلة من الإجراءات.

ففي المنشور الذي أرسله إلى المحافظين في 13 أفريل 1927 من أجل حل مسألة السكن، اعتبر فيوليت بأن "مسألة السكن يجب أن تكون من أولويات انشغالاتنا"، فبالإضافة إلى أن غياب الشروط الصحية للمساكن قد أدى إلى انتشار الأمراض الوبائية، فإن " تفرق السكنات يمثل أيضا نقطة مؤسفة ومحزنة، فهي تجعل المعيشة صعبة جدا للذي يتواجد في عزلة كاملة، بعيدا عن الحماية الإدارية، بعيدا عن الأطباء، بعيدا عن أماكن العمل والتي تعطي بعض اليسر للعائلات"[2].

لذلك، فقد كان حل المسألة عند فيوليت يتمثل في "إنشاء قرى أهلية، والتي تضمن اجتماعية الأهلي"، حيث يستعرض النتائج التي تم التوصل إليها في كل من سطيف (الوفيات تناقصت بشكل كبير)، و مكيرة La Mekerra (إصلاح 3000 هكتار، و400 حصة مختلفة المساحة، و30 هكتار من أجل الطريق)[3].

ومن أجل إنشاء قرية حقيقية، يرى فيوليت وجوب "تخطيط الطرقات، تصريف المياه مع حوض، مدارس للذكور والإناث، إنشاء مركز للعمل ومحل للبناء"[4]، كما يبين الشروط التي يجب أن تتوفر في القرية من "ضمان الأراضي للسكان، وعدم بيع الأراضي وإنما بعقد إيجار بـ 99 سنة، وجوب وجود صانعين أو ثلاثة للحديد والخشب وإصلاح الآلات الفلاحية والبناء في القرية، نوع السكن حسب إمكانيات البلد، سبغ المنزل من الداخل بالجير مرتين أو

(1) Viollette, op.cit, p 223.
(2) Ibíd. p 225.
(3) Ibíd. p 225.
في كل من سطيف و مكيرة، تم إنشاء "قريتين أهليتين، تضمنان من جهة تقاليد المسلمين، ومن جهة أخرى الشروط الصحية العصرية" (Viollette, op.cit, p 223).
(4) Ibid. p 225.

ثلاثة في العام، تصليح الأرض ضد التعفن كل شهر، ويجب وضع النوافذ من أجل التهوية، يجب بناء المدارس والمعامل بسرعة عند الإمكان"[1].

ويشرح فيوليت هدفه من إنشاء هذه القرى - رغم أنه لم يكن له الوقت للبداية فيها- بأن "مسألة السكن مهمة جدا من أجل تطور سكاننا الأهالي (...) منذ كسب الأهلي بيتا قريبا من الشكل الأوربي، وبعض المواد، تظهر أولى انشغالاته وهي الرفاهية، تهيئة شؤون الطبخ، السرير، الساعة، المرآة، لكن فضوليته لن تتوقف، وإنما سيبحث عن الفخامة"[2].

3.2.2- نشر التعليم الابتدائي والمهني

أ- التعليم الابتدائي

لقد كانت مسألة التعليم مطروحة في الجزائر أثناء عهد فيوليت، والتي تتمثل في التعليم الابتدائي، حيث أن التعليم الثانوي والعالي لا وجود له أساسا[3].

يصف فيوليت مطالب الجزائريين للتعليم الابتدائي بأنها "إجماعية ومتحمسة، تقريبا متحمسة أكثر من المطالبة بالماء"، ويقول أن "الأهالي يريدون المدرسة الابتدائية، يريدون المدرسة الابتدائية الفرنسية، ويجب أن نعترف أننا لا نعطيها لهم إلا بالقطارة"[4].

لقد انتقد فيوليت عدم قيام الاستعمار بجهد من أجل تعليم الجزائريين، حيث أعطى بعض الأرقام التي تبين ذلك: عدد المتمدرسين 60 ألف، عدد الأطفال بدون دراسة 800 ألف، المدارس الواجب إنشاؤها 20 ألف قسم، في حين أن وتيرة إنشاء الأقسام هي 15 قسم في السنة، والتي يصفها فيوليت بأنها "لا تكفي حتى لتكاثر السكان، لذلك فالتأخر لن يعوض،

(1) Viollette, op.cit, pp 226 – 227.
حول الملكية في هذه القرى الجديدة، يقول فيوليت أنه ظهر إشكال وهو "كيف يمكن ترك كل هذه المنشآت للأهالي"، حيث رأى فيوليت أن أفضل طريقة هي منحها إياهم بعقد إيجار غير منتهية صلاحيته، ويعلل فيوليت سبب اختياره هذا "لعدم توريثها، لفرض رقابة الدولة عليها، ولتوفير الشروط الصحية" (ص224).

(2) Ibid. p 229.

(3) Ibid. p 258.

(4) Ibid. p 258.

وإنما سيكبر مع الزمن"[1]، وبالمقارنة مع الأوربيين، التي تقول النيابات المالية من أجل عدم إضافة المدارس للجزائريين بأنها متعادلة بين الأوربيين والجزائريين، فإن فيوليت يرد بأن " 60 ألف أوربي لا يجدون المدارس، غير أن الجهد أكبر من أجل الحل، كما أن الولادات لدى الأوربيين أقل من الأهالي" وأنها "تتناسب تقريبا مع الاحتياجات، غير أن الاحتياجات لدى الأهالي بعيدة جدا"[2].

وتظهر أهمية تعليم الجزائريين عند فيوليت من خلال **ملخصه حول المساعدات** الذي أودعه لدى لجنة المساعدات للنيابات المالية: "... لا أتردد كثيرا في تصنيف المدارس من بين المؤسسات التي يجب أن ننشغل بها بكل عجلة، مدارس للبنات كما للذكور"، ويضيف: "إن التعليم يمثل أولى الأولويات (...) أعترف بالمجهودات التي قام بها أسلافي، والمجالس المالية، غير أن المهمة كبيرة، والإمكانيات تقلصت"[3].

كما عمل فيوليت من أجل نجاح المدارس على إنشاء المطاعم المدرسية التي "لا يمكن تجزئتها من المشكل المدرسي"[4] وذلك بسبب قناعته بعدم إمكانية نجاح التعليم في الجزائر دون حل هذه المسألة "لا يمكن أن ينجح التعليم خاصة في بلد فقير مثل الجزائر إن لم تتوفر على مطاعم مدرسية"[5].

وفي نفس الملخص، يقول فيوليت بأن "التجربة تؤكد بأنه عن طريق مبلغ صغير نسبيا، يمكننا تشغيل بطريقة نظامية هذه المساعدة، والتي قامت بها بعض البلديات (...) بـ 40 سنتيم لكل طفل، يمكننا ضمان وجبة مغذية للطفل، إذا سجلت المستوطنة في ميزانيتها حوالي 800 ألف فرنك، فإنها تمثل إعانة من 10 إلى 12 سنتيم لليوم، وإذا منحت كل

(1) Viollette, op.cit, p 258.
(2) Ibíd. p 259.
(3) Ibíd. p 234.
(4) Ibíd. p 234.
(5) Ibid. p 263.

محافظة 250 ألف فرنك لنفس الهدف، فإنه لن يبقى تحت تكليف البلدية إلا 5 إلى 6 سنتيم، الجهد إذن ليس كبيرا جدا، وستكون نتائجه ذات أهمية كبرى"[1].

ورغم هذه الدراسات، وجهد فيوليت من أجل إيجاد حل لهذه المسألة، فلم تسانده النيابات المالية التي لم تضع تحت تصرفه إلا مبلغا صغيرا، في حين أن المجلس العام للجزائر قد رفض أن يهتم بالتعليم "ولو بفرنك واحد"[2].

ومن أجل تسيير هذا "المبلغ النحيف بأفضل طريقة"، قام فيوليت بإرسال التعليمات للمحافظين، جاء فيها بأن الاستفادة من المطعم المدرسي تكون للذين ليست لهم المقدرة على التعويض لمدة خمسة أشهر: نوفمبر، ديسمبر، جانفي، فيفري، مارس، حيث يستفيد كل مستفيد من 2 فرنك في الشهر، بالإضافة إلى محاولة الحصول على المساعدات من المؤسسات والمتبرعين[3].

ب- التعليم المهني

لقد كانت مسألة الصناعات الحرفية ذات أهمية بالغة في سياسة فيوليت الأهلية، وذلك من خلال التكوين المهني، وكذلك المساعدات فيما يخص المواد الأولية ومحلات العمل الضرورية.

ففي وصفه للمهن الحرفية في الجزائر، وطريقة استغلالها من أجل العيش في **ملخصه للمساعدات** الذي أودعه لدى النيابات المالية، يقول: "... مليون ونصف مليون من النساء لا يشتغلن في فائدة عائلاتهم وفائدة المجتمع إلا بجزء صغير من الأعمال التي يمكنهن القيام به، وليس ذلك بسبب سوء النية من قبلهن، ولكن بسبب الجهل فيما يخص الأعمال المفيدة، وغياب الأسواق التجارية، والمساحة الكبيرة التي تفصل بين كل مركز، وكذلك وجود يد

(1) Viollette, op.cit, pp. 234 - 235.
(2) Ibid. p 263.
(3) Ibid. pp 263 - 264.

عاملة مشتتة والتي تخالف كل جهد صناعي (...) حيث لا يمكن لواحد أن ينجح إذا لم يتم مساعدته من المجتمع"[1].

يعتبر فيوليت أن "مسألة الصناعة الحرفية لدى الأهالي ترتبط مباشرة مع المساعدة الاجتماعية، وذلك أن الصناعة الحرفية ليست قبل كل شيء إلا مساعدة عن طريق العمل"[2]، غير أنه يعطيها المكانة الأولى "فيما يخص السياسة الأهلية، وبالخصوص في سياسة المساعدات، أعطي للمهن الحرفية المكانة الأولى"[3].

ومن أجل تطبيق أفكاره فيما يخص هذه المسألة، فقد قام فيوليت بمرسوم أمضاه في 27 نوفمبر 1925[4].

من بين الفصول الموضحة لهذا المرسوم:

الفصل الأول: تم إنشاء "دار للصناعة الحرفية للأهالي" في مدينة الجزائر، بهدف تسهيل وتشجيع وتقوية العمل اليدوي للمرأة الأهلية في المستعمرة، خاصة بقرض من الآلات والمواد الأولية للعمل في المنزل.

الفصل الثاني: هذه المنشأة تتكون أيضا من قاعة لعرض المنتوج، مجموعتين تقومان بتكوين المدرسين المكلفين بتعليم صناعة النسيج والصوف، وصناعة الأحصرة والتطريز في الدواوير والمراكز الأهلية.

الفصل الثالث: تتركب هذه المنشأة من عدة موظفين: مدير مجموعة النسيج، مدير مجموعة الأحصرة والتطريز، عدة رسامين ورسامات، محاسب، شخص مكلف بنظافة المحلات والوسائل والمواد الأولية.

(1) Viollette, op.cit, p 232.
(2) Ibid. p 210.
(3) Ibid. p 232.
(4) Ibid. p 216.

ومن أجل شرح وتفسير هذا المرسوم، قام فيوليت بإرسال منشور في 26 أفريل 1926، متعلق بتنظيم التعليم المهني[1]، يقول فيه بأن "الوقت قد حان للانشغال بدراسة تنظيم عقلي للتعليم المهني في الجزائر، فإذا أردنا زيادة رفاهية الأهالي، فيجب أساسا إعطاءهم وسيلة جلبه من عملهم ربحا مشروعا ومفيدا".

كما شرح فيوليت المشاكل التي يعاني منها التلاميذ الذين أتموا الدراسات المهنية بقوله: "سهل ملاحظة أنه في أغلب الحالات، عند الخروج من الدراسات المهنية، التلميذ الأكثر نجاحا يجد نفسه من دون عمل، إنه مؤسف رؤية الذين اكتسبوا مهارة بارزة - خاصة في عمل النحاس - يسقطون بعد خروجهم من المدرسة في المهن الصغيرة في الطرقات"، وذلك بسبب "عدم امتلاكه للأموال اللازمة لإنشاء المعمل وعدم وجود الأسواق من أجل صرف الإنتاج"، ويرجع فيوليت ذلك إلى أن "العلاقة لم تتم بين الصناعة والتجارة من جهة، والصناعة الحرفية الأهلية من جهة أخرى".

أما مسألة عمل النساء، فقد قام فيوليت بالطلب - في نفس المنشور - من المحافظين بالاستعلام بعد أخذ رأي الأعيان الأهالي المؤهلين، "لأن سكاننا الأهالي لديهم عادات والتي يجب أن نحترمها" عن:

كيف يمكن أن تكون المحلات المهيأة؟، ما هي الأماكن التي يمكن للمرأة الأهلية المجيء للتعلم والعمل؟، ماهو نوع العمل المناسب لميل وقدرات كل بلد؟، هل يجب وجود معلمة؟، ما هو الأجر الذي يتم ارتقابه؟، أيتم منح الأجر بعد إتمام المهام أم بالأجرة اليومية؟.

لقد استطاع فيوليت خلال سنتين إلى التوصل إلى نتائج ميدانية، قام بإجمالها في كتابه **هل ستعيش الجزائر**[2]، حيث يعتبر أنها "لا يمكن إغفالها"، منها:

" فيما يخص التكوين المهني والصناعة، قامت دار الصناعة الحرفية بإنشاء ورشات للخيط والصوف في الجزائر، بوسعادة، تابلاط، والتي انشغلت بتحسين صناعة الأحصرة؛

(1) Viollette, op.cit, pp 217 - 219.
(2) Ibid. pp 219 - 222.

كما تم إنشاء مراكز عمل جديدة للنساء الجزائريات تم فتحها في ميلة، معسكر...الخ، حيث مكن ذلك النساء الجزائريات بصناعة الحايك والبرنوس في مدة 4 أيام عوض 25 أو 30 يوما؛

مشاريع إنشاء ورشات في قيد الدراسة أو في طريق التحقيق في قلعة سيباو، أفلو، فورناسيونال، عزازقة، تيقزيرت، جامع صهاريج، بجاية، جيجل، قالمة، بريكة، باتنة ...الخ؛

وفي الورشات المنجزة، أو في طور الانجاز، تقوم المعلمات بتلقين دروس حول قواعد الصحة للنساء الجزائريات؛

المجموعة البنائية تم التحاقها بعدة مدارس لضمان وجود حرفيين في الدواوير، ويمكنهم إصلاح أو تحسين المنزل الأهلي والأوربي؛

تم منح تسبيقات من إدارة الشؤون الأهلية في البلديات المختلطة: مغنية، رمشي، المينا، أعالي سيباو، ذراع الميزان، الصومام من أجل السماح للحرفيين باشتراء المواد الأولية لصناعاتهم".

وهكذا يعتبر فيوليت أنه رغم هذه الجهود، فإن مسألة تصريف المنتوجات تبقى العقبة الأخيرة في الصناعات الحرفية، ويقول: "أكيد أنه إذا توصلت منتجات الأهالي بفضل المنافسة التجارية إلى احتلال مكانة هامة في الأسواق، فإن الصناعة الحرفية ستعطي ازدهارا كبيرا في الأوساط الإسلامية"[1].

(1) Viollette, op.cit, p 222.

ثالثا: معارضة المعمرين لمحاولات فيوليت الإصلاحية وتقدير الجزائريين له

1- معارضة المعمرين

لا شك أن السيطرة السياسية والاقتصادية التي استطاع المعمرون الكبار التوصل إليها كانت عن طريق الاستغلال الفاحش للجزائريين والأرض الجزائرية، وذلك بعد قيام الاستعمار بسن القوانين الاستثنائية لفائدة أبنائه وعلى حساب الشعب الجزائري، كما منح الأقلية الأوربية حريات باهظة في حين أن الجزائري بقي أعزل لا سلاح له في الميدان السياسي للدفاع عن نفسه[1].

وبسبب هذه الشروط، فإن المعمرين عملوا من أجل الإبقاء على هذا الوضع بمحاربة كل إصلاح وكل فكرة تدعوا إلى أي تغيير محتمل في الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر، حيث يظهر ذلك جليا من خلال معارضة الإصلاحات ومحاربة الحكام العامين الذين يحاولون القيام بها.

يصف فيوليت هذه الوضعية بقوله: "إن الحاكم العام يجازف بالضرورة بتوازنه الشخصي عندما يريد تحقيق الإصلاحات، لأنه سيكون إلى جانب تغيير الأشياء السيئة بالأشياء الحسنة، حيث أن حتى الأشياء السيئة لديها من يدافع عنها، والذين يدافعون عنها لهم القوة الكبيرة ماداموا نجحوا في إبقاء الظلم أو على الأقل شل التقدم"[2].

لقد ظهرت المعارضة ضد فيوليت - كما تم الإشارة إليه أعلاه- مذ إثارة احتمال تعينه حاكما عاما على الجزائر، وذلك بسبب سياسته الاستعمارية التي تتعارض مع مصالح المعمرين الكبار، لذلك فقد كانت كل الوسائل مسموحة ومتاحة لإطاحة به وطرحه خارج الجزائر.

---

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 53.

[2] Viollette, op.cit, p 287.

فبعد وصول فيوليت إلى الجزائر، والذي اعتبر أن الاستعمار الكبير هو الذي يهدد بقاء فرنسا في الجزائر بسبب العمل لفائدته الخاصة على حساب المصلحة العليا لفرنسا في الجزائر، فقد كانت فكرته الأساسية تتمثل في أن الاستعمار الكبير "يجب مراقبته ووضع حد له في بعض الأحيان، عندما يقوم بالتسرع من أجل النجاح، فيقوم بإخضاع كل شيء لفائدته الخاصة، وعندما لا يعتبر بأنه يوجد في الداخل عدد من المستوطنين الذين لديهم هم أيضا حق العيش والازدهار (...) قلة مسيطرة اقتصاديا، مهما كان دورها القيم الذي لعبته، لا يمكنها التفكير في السيطرة السياسية والاقتصادية للبلاد، السكان الأهالي على سبيل المثال لديهم الحق هم أيضا بالمطالبة بالحرية الاقتصادية، وفرنسا، بقوتها وسيادتها تحقق للجميع ضمان الثروة مهما كانت كبيرة وضخمة، واجبها تحقيق السياسة التي تضمن الود لدى الكل، وتدين بالعكس كل المواقف التي تحرض الكره بين الأجناس، والتي تستطيع في المستقبل التسبب في متاعب خطيرة"[1]، كما أن "الحاكم العام يجب أن يدير شؤون الجزائر، بوجوب التوفيق بين مصالح المستوطنة والمصالح العامة للأمة بالكامل (...) الجزائر تعتقد أن لها الحق بحكمها من وجهة نظر جزائرية، وفي هذه الحالة أرى أنه يجب تسييرها من وجهة نظر فرنسية"[2].

وبسبب برنامج فيوليت حول مساعدة الاستعمار الصغير والمتوسط، وبرنامجه حول المساعدات للجزائريين، فقد قام المعمرون الكبار بالرد عن طريق وأد كل مشاريعه سواء حول الاستعمار[3]، أو حول المساعدات للجزائريين[4] - والذي تم دراسته أعلاه- حتى التي لا

---

(1) Viollette, op.cit, pp 7-8.

(2) Ibid., p 284.

(3) يتساءل فيوليت: "كيف يتم الامتناع عن التطور فيما يخص الوسائل الاقتصادية للبلاد، السدود، الموانئ، المدارس، الطرقات، حيث أن غيابها يجعل عدة مراكز استيطانية غير ممكنة السكن فيها" (viollette, op.cit, p XIX)
وفي مكان آخر: "لا يمكنني الفهم حتى الآن، كيف ليس فقط لا يتم القيام بجهد ضخم في هذا المجال -الإصلاح الزراعي-، لكن كذلك يتم التنكر والقضاء على المبادرات التي هي في الفائدة العليا للمستوطنة" (viollette, op.cit, p80)

(4) يقول فيوليت: "الاستعمار الكبير يقبل بالأهلي إذا كان خاضعا لأهدافه، ولكنه ينزعج منه عندما يقوم بأعماله الخاصة (...) ويقلق كلما ظهر سبب يؤدي إلى رفع قيمة عمل الأهلي مثل الهجرة التي تنقص اليد العاملة، المساعدات التي تنمي الأهلي بعض الشيء فيما يخص حالته، ومن ثم يصبح أكثر مطالبة بأجرة مناسبة، أو زيادة في عدد الأهالي، والذي يؤدي إلى خفض التفوق الأوربي" (viollette, op.cit, p 389).

تؤدي إلى أي تهديد لمصالحهم، وذلك من خلال "النيابات المالية التي يسيطر عليها الاستعمار الكبير"[1].

غير أن المعمرين وجدوا أن هذه الطريقة غير كافية لإيقاف مشاريع فيوليت بسبب إصراره على الإصلاح، حيث لم يستسلم لعوائق النيابات المالية، وواصل مهمته بين الجزائر وفرنسا، حيث استطاع تطبيق بعضها مثل الصناعات الحرفية، المطاعم المدرسية ... الخ، لذلك فقد تغير شكل المعارضة من معارضة مشاريعه الإصلاحية إلى تشويه سمعته والعمل على إبعاده من الجزائر.

فبسبب عدم استسلام فيوليت، وإصراره على تطبيق سياسته الإصلاحية خاصة في المسألة الأهلية، فقد انطلقت حملة تشويه ضد سياسته وسمعته، حيث كان محرك الحملة الصحافية التي انطلقت من أجل إبعاده من الجزائر، والتي تطورت بداية من صيف 1926 هو جاك ديروكس (Jacques Duroux)، عضو مجلس الشيوخ للجزائر، وزعيم المعارضة ضد فيوليت، حيث أن هذا الأخير لم يغفر لفيوليت المرسوم الذي يمنع خروج القمح الصلب من الجزائر، والذي حرم صاحب مطحنة الجزائر من الأرباح الكبيرة المجسدة لمنافع الاستعمار الكبير[2].

فمن أجل الضغط على فيوليت وعلى إصلاحاته، فقد قام جاك ديروكس بالعمل على إثارة الرأي العام باستعمال إمبراطورية الصحافة: **L'Algérie**, **Les Nouvelles**, **L'Echo d'Alger**, **Journal du Matin**, **Le Quotidien du Soir**[3]، حيث أن

(1) Viollette, op.cit, p 55.

(2) Jacques Cantier, op.cit, pp 32 - 33.

جاك ديروكس، هو إبن لجندي بسيط للجيش الإفريقي، والذي أصبح نموذجا للمستوطن الجريء، بعد الدراسات القانونية، دخل في ميدان الصناعة، وقام بأعمال ضخمة في تجارة الطحين، قبل أن يشتري أملاك ضخمة في متيجة، حيث كان سنة 1914 ممتلكا لغالبية المطاحن في الجزائر، مصنع للمواد الكيماوية، أكثر من ألف هكتار من الأراضي، الحرب انتهت إلى إرساء ثروته، وكرست دخوله في السياسة، مستشار بلدي لـ maison-carré في 1912، ثم مستشارا عاما في حسين داي في قوائم اليمين المعتدل، قام بالاقتراب من الراديكاليين لانتخابه عضوا لمجلس الشيوخ للجزائر، في 9 جانفي 1921، ثم تأييده من الوجوه الرئيسة من اليسار المعتدل: آبو، فيوري، غوستافينو، مالارمي، رافي، ظهر كواحد من الرجال السياسيين الأكثر نفوذا في ذلك الوقت (Jacques Cantier, op.cit, pp 32-33).

(3) Ibid. p 32.

أفضل وسيلة لذلك هي انتقاد السياسة الأهلية لفيوليت، مستغلا بذلك تعصب المستوطنين ضد الجزائريين[1].

كانت هذه الحملة في الأساس تهدف لإظهار فيوليت بأنه يقوم بدفع المسلمين ضد الفرنسيين، حيث أعلنت أن فيوليت لديه النية بطلب تجنيس مجموع الأهالي في المواطنة الفرنسية، وقد نجحت في ذلك، حيث أن كثير من المستوطنين رأوا وجوب أخذ الباخرة والعودة إلى أرض الأجداد[2].

وقد اشتدت هذه الحملة وأصبحت أكثر صلابة بعد ذهاب فيوليت إلى فرنسا نهاية أوت 1926، وانتشار إشاعة أن الحاكم العام سيقابل وزير الداخلية، وأن مسألة تجديد مهمته يمكن أن تطرح[3]، حيث كتبت جريدة ديروكس **ليكودالجي** بأسلوب ساخر حول أفكار فيوليت بتجنيس الجزائريين: "فيوليت حلم في يوم ما بالقيام بالتجنيس الكلي والإجباري للأهالي مع نيل كل الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين، وعندما تلفظ بهذا الجنون أمام دهشة مستمعيه، قام بالتراجع لفترة زمنية، وتحدث بتجنيس النخبة فقط، أي حوالي 20 ألف لكل محافظة، إجراء مذهل، والذي يسمح له بالقيام بانتخابات على طريقته"، كما اتهمت فيوليت بأنه يحاول التقرب من الجزائريين لحكم الفرنسيين: "بينما يتصور الجزائريون -الأوربيون- السلم والازدهار للبلاد عن طريق التقارب التدريجي للعناصر العرقية، باشتراك المنافع،

---

(1) يصف فرحات عباس تعصب المستوطنين بقوله: "إن الفرنسيين والإيطاليين، والإسبانيين، واليهود الذين يكونون هذا المجتمع يتكارهون ويتباغضون، ولكنهم تجمعهم فكرة واحدة هي العنصرية وكره العربي، كما لهم مصالح مشتركة في نطاق النظام الاستعماري الذي يدافعون عنه دفاع المستميت (...) إن العنصرية المناوئة للعرب هي الرابطة القوية التي تجمع تلك الطبقات فتجعل منها بناءا مرصوصا (...) حتى يرى العامل الأوربي نفسه أسير نعمة المعمر، فإن هذا العامل البسيط الساذج واع كل الوعي بهذا الحيف، ولذا تجده أكثر عنصرية وأشد تعصبا من الأغنياء والمعمرين الكبار" (فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، المرجع السابق ، ص 117).

أما Albert Memmi، فيقول: "بالتأكيد، ليس كل أوربيي المستوطنات متسلطين، ولا يتمتعون كلهم بآلاف الهكتارات، كما لا يسيرون كلهم الإدارات، كثير هم ضحايا أرباب الاستعمار، فهم مستغلين اقتصاديا، مستعملين سياسيا فيما يخص الدفاع عن المنافع التي ليست لهم أي علاقة بها، غير أن المستعمر الصغير في الواقع متضامن مع المعمرين، ومدافع عنيف عن المزايا الاستعمارية (...) للدفاع عن منافعه المحدودة جدا، فإن عليه أن يدافع عن منافع كبيرة للغاية" (Albert Memmi, Op.cit , pp 18 - 19).

(2) Ageron, **Histoire de l'Algérie Contemporain**, op.cit, p 293.

(3) Jacques Cantier, op.cit, p 33.

وسياسة حرة لكنها حذرة، يقوم السيد فيوليت بالمزاد العربوفيلي (Arabophile) ويستخدم الأهالي للفصل بين الفرنسيين"[1].

وقد تواصلت حملة **ليكودالجي**، حيث كتبت في 19 سبتمبر 1926 باستهزاء: "إذن محيط فيوليت يكلفنا كثيرا، أسفار فيوليت أيضا تكلفنا أموال كبيرة (...) أضف إلى ذلك أن فيوليت ساكن، يقوم بالتسخين، الإنارة، يغتسل، يملك سيارة، بنزين، زيت، سائق مأجور"، وحول تعيينه حاكما عاما للجزائر: "إذا تم مجازاتنا بفيوليت، فذلك لأنه غير مرغوب به في فرنسا، لا في مجلس الحكومة، ولا في مجلس المالية (...) لقد بعثوا إلينا منفي سياسي (...) لكن ليس بطريقة أولئك المبعوثين سنة 1852، في كل الأحوال، أولئك قاموا بالمساهمة بالقيام بجزائرنا، وفيوليت يقوم بالخدمة من أجل إزالتها"، ومن أجل الدعاية لإنهاء مهامه في الجزائر، كتبت **ليكودالجي**: "إن أيام فيوليت كحاكم عام معدودة، ويبدو ذلك أكيد بأن مهمته النصف سنوية والمنتهية بعد عدة أسابيع لن تكون مجددة"[2].

وبسبب كلامها اللاذع وحملتها المتواصلة ضد فيوليت، فإن **ليكودالجي** ترجع ذلك إلى استبداد فيوليت وعدم وجود إمكانية للتفاهم معه، حيث كتبت في مقال في 25 سبتمبر : "فيوليت غير راض أبدا بالاهتمام الذي نظهره له منذ عدة أسابيع، عفوا سيادة الحاكم العام، لكننا سنواصل ما دام لازال لدينا فيما يخصك بعض الأشياء الصغيرة المهمة لروايتها لقرائنا الجزائريين (...) فيوليت يخطئ في غالب الأحيان، ويقوم أثناء إقامته القصيرة بيننا بكثير من الهفوات وحتى أخطاءا خطيرة ضد الجزائر"[3].

ومن مشاريع فيوليت التي لاقت المعارضة الكبيرة والاستهزاء، مشروعه حول النساء الحوامل والرضع، حيث كتبت **ليكودالجي**: "...مشروع فيوليت المتعلق بالنساء الحوامل

(1 **L'Echo d'Alger**, 11 septembre 1926.
(2 **L'Echo d'Alger**, 19 septembre 1926.
(3 **L'Echo d'Alger**, 25 septembre 1926.

والرضع يمكن تسميته "فن القيام بالحماقات بتبذير الملايين (...) إن تجربة فيوليت دامت طويلا، وتمديدها مرة أخرى سيؤدي إلى نكبة"[1].

وقد كثرت المقالات حول فيوليت ، والتي تبررها **ليكودالجي** بمحاولة إخطار المواطنين لتدارك الأوضاع: "للأسف، لا يمكننا التوقف عن فضح الأخطاء والهفوات التي يقوم بها فيوليت، لأنه من واجبنا إنذار مواطنينا حول الأخطار التي تعترضهم، وذلك من أجل محاولة تداركها، لأن فيوليت ما هو إلا خطر عمومي"[2].

بالإضافة إلى **ليكودالجي**، كتبت **l'Evolution Nord Africaine**، في 17 سبتمبر 1926: "هكذا كان إذا غيورا عن جونار العربي، الذي ليديه أنديجينوفيلية خرافية، فيوليت باشا (...) يحلم بتحويل الجزائر إلى إمارة عربية، أين الروميين، الذين يمثلون عشر السكان المسلمين، سيكون لديهم من الآن فصاعدا الاختيار بين القرآن والباخرة"[3].

لقد قامت عدة جرائد بالكتابة حول حملة ديروكس ضد فيوليت، منها جريدة **Les Annales Africaines** التي كتبت سلسلة من المقالات تحت عنوان "مبارزة"، تشرح فيها بأنه لا مجال لفيوليت للإفلات من ديروكس، وأن نهاية فيوليت وشيكة، ففي عددها الصادر في 3 سبتمبر 1926، تكتب: "... يسهل التوقع، حيث أنه غير مشكوك لدى الذين يعرفون الوسائل التي يمتلكها كل واحد، بأن هذه المبارزة ستنتهي بالانتصار الكامل لديريكس، فمنذ وصول فيوليت، الأسابيع والأشهر تمر، يبدوا أنه قد عرف أن ديروكس في يديه تقريبا كل دواليب الحياة السياسية في الجزائر، إذ فهم أن السيد الحقيقي هنا ليس الحاكم العام للمستعمرة، وإنما السيد هو ديروكس، وعرف الخطر الذي يداهمه بسبب عداوته له (...) لو قام بالملاحظة، والتأمل وخاصة الاستعلام من المصادر الصحيحة، فإنه سيرى بوضوح وضعية جديدة له، وسيقول في نفسه: "يوجد من بين الذين أحكمهم، رجل لديه سلطة ضخمة، والوسائل التي يستعملها لا تقاوم، هذا الرجل لديه بين يديه السلطة التي تمكنه من

(1) **L'Echo d'Alger**, 29 septembre 1926.
(2) **L'Echo d'Alger**, 30 Octobre 1926.
(3) Jacques Cantier, op.cit, p 33.

هزيمة كل الآخرين والتي تتمثل في الصحافة اليومية للإعلام، ولديه كذلك أصدقاءه وعملاءه في أكبر المجالس المنتخبة، بلدية الجزائر، رئاسة المجلس العام، رئاسة النيابات المالية، رئاسة النقابة التجارية (...) وضعيته السياسية كسيناتور، يخضع له نائبان برلمانيان والذان يدينان له انتخابهما، حتى أنه الرئيس المسلم به لتمثيل محافظة الجزائر في البرلمان، وضعيته تستند على ثروة شخصية الأكثر ضخامة على الإطلاق، هذا الرجل الجبار الذي لا يمكن لأي شيء أن يزعزعه، يجب عليّ أن أجامله..."[1].

وفي مقال آخر لها في 17 سبتمبر، تتوصل إلى درجة اعتبار أن فيوليت لا يمثل شيئا بالنسبة لديروكس: "هل هي مبارزة؟، المصطلح يبدوا غير صحيح (...) توجد مبارزة عندما يكون السلاح في اليد، ويريد كل واحد ضرب الآخر، لكن لا توجد أي مبارزة إذا كان الواحد منهما يتلقى ضربات، وليس له لا سيف ولا بندقية، ولا هراوة للدفاع عن نفسه (...) هي الحالة تقريبا بالنسبة للحاكم العام فيوليت أمام السيناتور ديروكس، حيث أن هذا الأخير مسلح بقوة جرائده الثلاثة (...) إنه جلد، حيث أن البائس الحاكم العام يبقى متألما وساخطا"[2].

أما في 24 سبتمبر، فتكتب: "مبارزة فيوليت- ديروكس، أو بالأصح سلخ الحاكم العام فيوليت من قبل السيناتور ديروكس يستمر مع تسلي الشعب الجزائري عن طريق صدى بكلام لاذع، أو بمقالات أكثر قساوة والتي يوجهها ضد البائس الموظف العالي الذي يتلقى ضربات دون استطاعة ردها"[3].

وبقيت الجرائد الجزائرية تتربص بفيوليت حول أي زلة أو أي خطأ، حيث بدأت حملة جديدة ضده متهمة إياه بأنه صرح لصحفي في باريس بأن الأهالي في الجزائر يتم معاملتهم كعبيد، ورغم قيام فيوليت بإرسال برقية إلى الصحافة ينفي ذلك، إلا أن الحملة لم تهدأ، حيث قامت باستغلال ذلك من أجل مواصلة دعايتها ضده، وحسب الجريدة الأسبوعية **l'Avenir**

(1) **Annales Africaines**, 3 septembre 1926.
(2) **Annales Africaines**, 17 septembre 1926.
(3) **Annales Africaines**, 24 septembre 1926.

de l'Est Gazette Algérienne، فإن فيوليت لم يقل ذلك، وإنما الصحفي أضافها في مقاله[1].

وبفعل كل هذه الحملات المعادية لفيوليت، فقد أجبر على الاستقالة، حيث تصف فرانسواز مودوري (Françoise Modoré) هذه الوضعية بقولها: "مهاجم حتى من إدارته، مسلم لحقد النيابات المالية (...) مشتوم من قبل الصحافة، فيوليت يستسلم تحت ثقل الكراهية وعدم الفهم (...) متعب، كاره، قدم استقالته للحكومة، وحافظ على شرفه"[2]، حيث عرض استقالته على وزير الداخلية، مطالبا إياه بالاحتفاظ بها بسرية حتى الخريف[3].

2- تقدير الجزائريين لفيوليت

حتى تعيين موريس فيوليت حاكما عاما للجزائر سنة 1925، لم يكن للجزائريين أي سلاح في الميدان السياسي للدفاع عن حقوقهم، ولم يكونوا مجتمعين للدفاع عن مصالحهم، فباستثناء حركة الأمير خالد الذي طالب ببعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي انتهت بنفيه، فلم يوجد أي حزب لا حركة ولا جمعية تدافع عن الجزائريين، وكل ما كان يأمله الجزائريون في هذه الفترة هو قيام الحكام العامين بتسيير عادل ، أو انتظار المشاريع الإصلاحية من أحرار فرنسا.

ورغم بداية تجمع العلماء خلف الشيخ عبد الحميد ابن باديس تحت جريدة **المنتقد** ثم **الشهاب**، والتي بدأ العلماء فيها بكتابة مقالات عن الإصلاح الديني، وانتقاد التعسف والاضطهاد الاستعماري، وكذلك تجمع النواب والمنتخبين خلف ابن التهامي على المطالبة بالإدماج والمساواة مع الفرنسيين عن طريق جريدة **الإقدام**، فإن الجزائريين لم تكن لهم أي قوة سياسية تمكنهم من إيصال صوتهم، أو المطالبة بالإصلاحات حيث لم يكن للجزائريين لا تمثيل في البرلمان، ولا تمثيل حقيقي في المجالس المحلية.

---

(1) **l'Avenir de l'Est Gazette Algérienne**, 29 janvier 1927.

(2) Françoise Modoré, op.cit, p110.

(3) Jacques Cantier, op.cit, p36.

لذلك فمع وصول فيوليت للجزائر، وبدايته في تطبيق أولى إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية تحت معارضة المستوطنين، والتي تم دراستها سابقا، فقد كبر في نظر الجزائريين، حيث قال فيه الشيخ عبد الحميد ابن باديس: "لم نر في جميع الولاة من يضاهيه في الاعتناء بالمسألة الأهلية"[1]، كما كتب الإبراهيمي بعد ذلك بسنوات، سنة 1936: "لم يظفر سياسي بمثل ما ضفر به من حب الجزائريين وتقديرهم وامتلاك قلوبهم، كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم، وسعى صالح مسعاه في مصلحتهم"[2].

لا شك أن هذا الاحترام والتقدير راجع إلى الأوضاع المعيشية التي كان يعيشها الجزائريون ماديا ومعنويا، حيث أنه بالإضافة إلى ما درسناه سابقا من المعاناة من الجوع والأمراض الوبائية، وكذلك تبعات القوانين الاستثنائية -الضرائب، الغرامات، سلب ونهب الممتلكات...إلخ- فقد عانى الجزائريون من شتم واحتقار ضد دينهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، لذلك فمع تصريحات فيوليت حول المساواة بين الجزائريين وغيرهم بقوله: "إن المساواة بين الأهالي وغيرهم من الجاليات الأخرى مرحلة يجب الوصول إليها"، فقد اعتبره ابن باديس "رجل عظيم من رجال فرنسا المتشبعين بالمبادئ الديمقراطية"[3].

لقد كانت إصلاحات فيوليت المتمثلة في تطبيق القوانين الاجتماعية، وترقية قواعد الصحة، ونشر التعليم الإبتدائي والمهني، والمساواة في الخدمة العسكرية، وحرية النقل وإنهاء القوانين الاستثنائية تتمثل في صلب مطالب الجزائريين المستعجلة.

ففي العدد 21 من جريدة **الشهاب**، كتب ابن باديس حول مطالب الأمة الجزائرية : "نؤكد لحضرته -فيوليت- أننا نعرب عن فكر السواد الأعظم من الأمة، ذلك السواد الذي لا يحسن أكثره الإعراب عن نفسه (...) نريد الالتفات قبل كل شيء إلى الإنسان الجزائري، إلى حالته العقلية المنحطة، إلى حالته الأخلاقية الفاسدة بسبب قلة مدارس التعليم والتهذيب، إلى حالته الصحية بسبب قلة أو عدم المستشفيات في كثير من القرى والإسعافات الطبية، إلى

---

[1] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 37، 12 جويلية، 1926 ص72.
[2] **الشهاب**، مجلد 12، جزء 5، جويلية 1936، ص197.
[3] **الشهاب**، السنة الأولى، العدد 5، 14 جويلية 1925، ص90.

حالته الاقتصادية بفقد المدارس الفلاحية وعدم الإعانة لصغار الفلاحين، نريد العدل في العلم حتى يوحد برنامج التعليم فلا يبقى برنامجا خاصا كأنه مخلوق خاص، نريد العدل في الإسعافات"[1].

أما مطالب النواب والمنتخبين فقد كانت تتمثل في : التمثيل المتساوي في المجالس الجزائرية وفي البرلمان، إلغاء القوانين الاستثنائية، المساواة في الخدمة العسكرية وتقلد جميع المناصب المدنية والعسكرية، حرية النقل والصحافة، تطبيق القوانين الاجتماعية وتطبيق القانون المتعلق بالتعليم الإجباري، وفصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي[2].

إن مطالب الجزائريين من النواب والعلماء والإصلاحات التي عمل فيوليت على تطبيقها لم تكن مختلفة، لذلك فقد اعتبر هؤلاء أن بقاء فيوليت على رأس الولاية العامة للجزائر كبشرى عن تطور الجزائر وتقدمها نحو الأفضل، حيث كتبت الشهاب: "إن وجود مثل سموه على رأس الإدارة العليا فرصة سعادة تخطو بها الأمة الجزائرية بنت فرنسا خطوات نحو الأمام (...) لذا كان على الجزائريين أن يبتهجوا بتجديد ولايته، ويتمنون طولها والإسراع بإنجاز مصالحهم فيها"[3].

وإذا كانت هذه الإصلاحات قد اصطدمت بمعارضة المعمرين -كما تم دراستها سابقا- فقد ساند الجزائريون فيوليت ضد هؤلاء حيث كتبت **الشهاب** مقالا بعنوان: "م. فيوليت وعصبة الغلاة من المستعمرين"، جاء فيه: "لو كان لعصبة الغلاة شيء من الإنصاف والتدبير، أو شيء من احترام المبادئ الفرنسية ومراعاة مصلحة فرنسا نفسها، لكانوا يلاقون تلك الخطب بالتصفيق الشديد، ويكونون مع م. فيوليت في تنفيذها بالتعاون والتأييد ولكن أنى يكون لهذه العصبة إنصاف وهي لا ترى الجزائري إلا كالحيوان الأعجم لا يصلح إلا للعمل"[4]، كما قامت **الشهاب** بالتنديد ضد الحملة التي قام بها المعمرون من أجل إبعاد فيوليت

---

[1] **الشهاب**، السنة الأولى، العدد 21، نوفمبر 1925، ص411.
[2] فرحات عباس، المرجع السابق ، ص ص 138-139.
[3] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 37، 12 جويلية 1926، ص ص 72- 73.
[4] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 61، 11 أكتوبر 1926، ص 404.

من الجزائر وذلك "لذنبه الوحيد (...) وهو عزم الرجل على تحسين حالة الجزائريين الفرنسيين تدريجيا مجازاة لهم على إخلاصهم، واحتفاظا بقلوبهم (...) لهذه العصبة نقول إننا مع تقديرنا لأعمال م. فيوليت التي ساءتكم، وشكرنا على مقاصده التي أخافتكم، فإننا لا نراها إلا نزرا يسيرا مما نستحقه من فرنسا العظيمة بخدمتنا وإخلاصنا"[1].

لكن رغم مساندة الجزائريين لفيوليت، فلم تكن لهم أي قوة لا في الميدان السياسي ولا في الميدان الإعلامي من أجل الضغط لإبقائه في منصبه، حيث نجح المعمرون في مدة قصيرة في إجباره على الاستقالة، وهو ما حصل فعلا.

فمع سماعهم لخبر استقالة فيوليت، فلم يتمكن الجزائريون إلا بإظهار تقديرهم وشكرهم له على أعماله والطلب منه البقاء لخدمة الجزائر وفرنسا، لذلك فقد اجتمع آلاف من نواب عدة جمعيات: جمعية الموظفين العامة، جمعية جرحى الحرب، جمعية أصحاب الطرق الحديدية، نواب حزب الاشتراكيين، جمعية النواب الأهالي، الجمعية الودادية لتلامذة المدارس، نادي الترقي ...إلخ، وجمع غفير من الناس انظموا إلى الوفود، حيث سار الجميع من أجل الإلحاح على فيوليت، والطلب منه الرجوع عن استقالته[2].

ومع وصول الجميع إلى قصر الشتاء، والالتقاء بفيوليت، تقدم رئيس فيديرالية النواب المسلمين الجزائريين - تأسست في 18 جوان 1927- ابن التهامي حيث خطب باسم الحاضرين وقال: "إنكم يا حظرة الوالي العام تشخصون هنا فرنسا وعطفها وشرفها (...) كلنا هنا فرنسيون ومسلمون نعلن بصوت عال أن الأعمال التي شرعتم في خدمتها تستحق الاعتبار، فأعمالكم هاته ظهرت نتائجها في كل المواضع، وفي أقصى الدشر تلهج الألسن كل يوم بالثناء عليكم والدعاء لكم، فمستوطنون ومسلمون وموظفون وتجار وفلاحون وعمال، كلهم يحمدون ويتشكرون أعمالكم والاختراعات والتحسينات التي قمتم بها في هيأة الجزائر الاجتماعية والاقتصادية، ولكن كل هذه الأعمال وإن كانت عظيمة فإنها لم تتم إلى الآن، أنتم بنيتم أساس هذه الأعمال، فلا يمكن إنجازها وخروجها للاستثمار إلا بكم، إن وطن الجزائر

[1] **الشهاب**، السنة الثانية، العدد 61، 11 أكتوبر 1926، ص ص 405-406.
[2] **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص ص 418-419.

كله يطلب منكم أن تبقى لنا لتتم البناء الذي وضعتم أحجاره الأولى"، كما عبر ابن التهامي أن بقاء فيوليت في الجزائر وعدم استقالته "ضروري لتمكين الروابط التي تلحقهم -الجزائريين- بفرنسا"[1].

وقد رد فيوليت بأنه بذل كل جهده من أجل إصلاح الحالة الجزائرية، غير أنه لا يمكنه الجواب إلا للحكومة ووزير الداخلية الذي هو تحت تصرفهم[2]، وقد علقت **الشهاب** بأن "ما قاله ابن التهامي هو ما يقوله كل جزائري، وفي ذلك الدليل القاطع على عرفان الجزائري للجميل، وتقديره للرجال، وتعلقه بفرنسا الحقيقية"[3].

لم يكن لهذه التظاهرة أي تغيير لمجريات الأمور، حيث لم يلبث فيوليت أن غادر الجزائر، وقد اجتمع الجزائريون مرة أخرى لوداعه "حتى امتلأت المحطة مع وسعها" ويروي ابن باديس حادثة وداع فيوليت حيث يقول: "شعرت هناك في جملة المودعين بروح واحدة تشهد لـ م. فيوليت بحسن أفكاره وعلو آرائه وإخلاصه بأعماله للوطن"، وبعد أن أخذ المركب في السير نحو شواطئ فرنسا "شعرنا حينئذ بأن الأكباد كادت تتمزق وهطلت الدموع"[4].

إن طرد فيوليت بسبب محاولته للقيام ببعض الإصلاحات في فائدة الجزائريين كانت دافعا جديدا لاتحاد الجزائريين فيما بينهم، حيث كتب ابن باديس بعد تأكد استقالة فيوليت: "مهما كان الحال، يلزمنا أن نعتمد على أنفسنا، ونترقب الظروف لانتهاز الفرص فلا نيأس ولا نأمن، يلزم أن نكون دائما على حذر ويقظة، مستعدين للعمل مع الفرنسيين الأحرار، وأن نتحقق بأن الحقوق نؤخذ ولا تعطى (...) نظموا أنفسكم معشر الوطنيين، واعملوا لما يحييكم،

(1) **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص 419.
(2) **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص 420.
(3) **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 121، 10 نوفمبر 1927، ص ص 420-421.
(4) **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 125، 8 ديسمبر 1927، ص ص 488-490.

واتركوا سفاسف الأمور، ووجهوا قواكم نحو غاية واحدة هي سعادة الجزائر بجميع سكانها (...) وكونوا كالبنيان المرصوص"[1].

أما النواب، الذين لاحظوا المنظمة القوية لرؤساء البلديات، فقد شعروا بضرورة توحدهم، حيث قاموا بتأسيس فيديرالية النواب المسلمين الجزائريين في 18 جوان 1927 بهدف "الإتحاد وتنسيق جهود المنتخبين المسلمين في مختلف المجالس والنيابات وغرف التجارة من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم"[2].

أما فيوليت فإن ذهابه عن الجزائر لم يكن إلا جسديا، حيث بقي مرتبطا بإصلاح الجزائر، فمباشرة بعد وصوله إلى فرنسا، فقد بدأ في العمل على تحضير مشروع إصلاحي، يعرف بمشروع فيوليت والذي تحكم في الحياة السياسية الجزائرية طيلة الثلاثينات.

(1) **الشهاب**، السنة الثالثة، العدد 123، 24 نوفمبر 1927، ص 450.

(2) Claude Collot et Jean-Robert Henry**, le mouvement national algérien, textes 1912-1954**, 2eme éd, OPU, Alger, 1977, p 40.

الفصل الثالث

فيوليت والقضية الجزائرية بين 1927- 1936

من نهاية مهامه كحاكم عام إلى عهد الجبهة الشعبية وعودته كوزير في حكومة الجبهة الشعبية مختصا بالشؤون الجزائرية.

1- اقتراح مشروع قانون 3 جويلية 1931

2- نشر كتاب **هل ستعيش الجزائر؟** سنة 1931

3- مساءلة وزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935

الفصل الثالث: فيوليت والقضية الجزائرية بين 1927 – 1936 (من نهاية مهامه كحاكم عام إلى عهد الجبهة الشعبية وعودته كوزير في الحكومة)

لقد تزامنت ولاية فيوليت على الجزائر مع بداية تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية، فبعدما كانت قبل هذه الفترة تتمثل في بعض الشبان الجزائريين الإدماجيين، فقد ظهرت ثلاث حركات جزائرية تدافع عن مصالح الجزائريين، وتنتقد التعسف الاستعماري والتي تتمثل في النواب بقيادة ابن جلول وفرحات عباس، العلماء خلف الشيخ عبد الحميد ابن باديس، ونجم شمال إفريقيا في فرنسا تحت زعامة مصالي الحاج، وقد كانت هذه الحركات مختلفة في إيديولوجياتها وسياساتها ومطالبها، إلا أن هدفها كان واحدا وهو الدفاع عن مصالح الجزائري المسلم ماديا ومعنويا.

لقد عملت هذه الحركات على تنظيم المجتمع الجزائري، حيث عمل ابن باديس على نشر التعليم العربي والإسلامي منذ عودته من تونس في 1913 من خلال إنشاء المدارس، كما أسس جريدة "المنتقد" في 1925، والتي جعل منها مدرسة للتعليم والتهذيب، وكذلك "الشهاب" التي خلفتها بعد إيقافها من السلطات الاستعمارية، حيث كانت جهود ابن باديس والعلماء تهدف إلى إعادة الروح للمجتمع الجزائري وتهيئته لمواجهة الأزمات والمشاكل التي يعاني منها.

كما قام النواب بتأسيس "فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين" في 1927، حيث أجمع النواب من الآن فصاعدا بطلب المساواة والإدماج بشرط عدم المساس بالشخصية الجزائرية الإسلامية.

كما ظهرت حركة ثالثة في فرنسا وهي "نجم شمال إفريقيا" في 1926، والتي تشكلت من المهاجرين المغاربة الذين وجدوا حرية أكثر في التعبير، واكتسبت بعض المؤيدين في

فرنسا خاصة من الحزب الشيوعي، والتي صادق أعضاؤها على مبدأ الاستقلال التام خلال اجتماع 30 جانفي 1927 في قاعة "لافارج أوبيل"[1].

أمام هذه الحركات التي بدأت تنشط من خلال صحافتها داخل المجتمع الجزائري، فقد استشرف فيوليت مآلها، لذلك فبداية من ذهابه من الجزائر فقد كثف جهوده فيما يخص المسألة الجزائرية من خلال الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والتي يعتبرها فيوليت الوسيلة الوحيدة لإخماد الحركة الوطنية في مهدها، حيث كرس منذ هذا الحين جل حياته السياسية حتى بداية الحرب العالمية الثانية من أجل الجزائر الفرنسية، وذلك من خلال نشره لكتاب: **"هل ستعيش الجزائر؟"** سنة 1931، وعرض مشروع قانون 1931 حول تجنيس النخبة ومنح بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، كما قام بمساءلة الحكومة في البرلمان سنة 1935 حول سياسة فرنسا في الجزائر ووجوب تقديم الإصلاحات.

أولا: نشر كتاب "هل ستعيش الجزائر؟ " *(L'Algérie vivra-t-elle ?)* سنة 1931

بعد السنتان اللتان قضاهما فيوليت في الجزائر كوال عام، فقد أدت به تجربته إلى معرفة دقيقة للوضعية الجزائرية في كل المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباعتباره مختصا في مجال القانون، فقد حاول إيجاد حل يوفق بين الاستعمار وحقوق الجزائريين.

وقد أدت المدة التي قضاها في الجزائر، والتناقضات التي انتشرت أثناء ولايته -مثل مطالبة الجزائريين بالإلحاق المباشر للجزائر بفرنسا عكس المعمرين الذين يطالبون باستقلال الجزائر تحت سيادتهم، وكذلك العداوة الشديدة ضد الجزائريين من المعمرين والإدارة الجزائرية، رغم أن الجزائريين لا يطالبون إلا بالمساواة- إلى استشراف المستقبل السيئ لفرنسا في الجزائر.

[1] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص ص 37-38.

فبعد كل محاولاته الميدانية للإصلاح، والتي فشلت في معظمها بسبب المعارضة التي انتهت بإبعاده عن الجزائر وتغييره ببورد (Bordes)، وبعد إيداع مشروعه على مستوى الغرفة سنة 1928 والذي لم يكن أحسن حظا، فقد اعتبر فيوليت أن من واجبه إنذار الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية بالخلل الموجود في الجزائر، والعواقب المتأتية جراءه، وهو ما دفعه إلى نشر كتاب تحت تسمية **"هل ستعيش الجزائر؟" -L'Algérie vivra-t-elle ?)** سنة 1931، أي عشية مئوية الاحتلال.

وتظهر من خلال عنوان هذا الكتاب **"هل ستعيش الجزائر؟"** النظرة التشاؤمية لفيوليت، وذلك بسبب قناعته بحتمية فقدان الجزائر إذا لم يتم تدارك الأوضاع في الوقت المناسب، والطريقة المناسبة، وهو ما أدى به محاولة إنقاذها بكل الوسائل المتاحة والممكنة، منها حشد الرأي العام.

ففي توطئة الكتاب، يشرح فيوليت السبب الذي أدى به إلى نشره لـ **"هل ستعيش الجزائر؟"**، والذي يتمثل في تحذير الفرنسيين من عواقب السياسة الفرنسية في الجزائر: "على مرور عامين ونصف والتي مارست فيها وظائف صعبة في الحكومة العامة للجزائر، فقد أدت بي إلى ملاحظات حول الرجال وحول الأشياء (...) أعتقد أنه حتى عشية المئوية، آن الأوان لقول الأشياء الضرورية، وعود جميلة قطعت ولم يتم تطبيقها، ولا أحد اهتم بها، ويظهر أن أولئك الذين حظروا الاحتفالات متحمسين بروعة الجزائر لم يدركوا حتى إذا كان يمكن وجود مسألة جزائرية، أغلب مواطنينا لا يرون الجزائر إلا من خلال الروائع واحتفالات 14 جويلية، أو المجلة الجزائرية الكبرى (...) أطلب السماح بزعزعة هذه الطمأنينة القاتلة والتذكير بوجود في الجهة الأخرى من المتوسط مشاكل خطيرة جدا وصعبة جدا، وخطير جدا ترك التفاؤل يغزونا متولد من روعة الطبيعة، والسعي الجميل والحقيقي للاستعمار"[1].

(1) Viollette, op.cit, p XII.

أما في مقدمته، فقد أعاد فيوليت الخطاب الذي وجهه في افتتاح جلسة المجلس العالي لسنة 1927، والذي يشرح حسب فيوليت "كل مصاعب مهمتنا في الجزائر"، والمتمثلة خاصة في الأخطاء المرتكبة من قبل النيابات المالية: "أتأسف بأنني لم أستطع إقناع النيابات المالية -فيما يخص الدفاع الوطني-، وأحزن أكثر بسبب عدم اعتبار واحترام الضباط وضباط الصف لجيشنا الإفريقي الرائع"، وفيما يخص إعاقة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرها فيوليت فيقول: "إنه من العبث محاولة إيقاف تطور نفقات بلد، والذي ينموا بمئات الآلاف من السكان في السنة، كما أنه من العبث تثبيت حجم ملابس طفل أثناء نموه (...) كيف يتم مثلا الامتناع عن التطور فيما يخص الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، السدود، الموانئ، المدارس، الطرقات، حيث أن غيابها يجعل عدة مراكز استيطانية غير ممكنة السكن فيها (...) كيف يتم كذلك منع التطور فيما يخص نفقات التضامن، والتي لا تمثل حاليا إلا جزءا صغيرا من ميزانياتنا، إنه شيء غير ممكن"[1].

وفي فصله عن الاستعمار الصغير والمتوسط، يبين فيوليت الوضعية المأساوية التي يعيشها المستوطنون الصغار: "عندما تم اجتياز موانئنا الجزائرية ذهلنا حقيقة بهذه الأرض، لكن هذه الأرض الجزائرية التي يتم التماسها بشدة (...) متسترة بالخراب والمآسي، من إذن يمكنه أن يفكر بها؟، من يمكنه أيضا أن يفكر بهذه المأساة الحالية بمقدار أن هؤلاء المستوطنون الصغار الذين هم بعيدون عن الساحل، مقيمون في شروط معيشية غير محتملة، بإدارة جد بيروقراطية، يطالبون بقلق، كم من يوم آخر يمكنهم البقاء على قطعة الأرض التي استنفذوا فيها توفيرهم وخربوا آمالهم، وغالبا صحتهم"[2].

وكذلك فيما يخص المسألة الأهلية، اعتبر فيوليت بأنه "يجب إنذار الرأي العام الفرنسي بالمشكل الجزائري، حيث أنه مع الاحتفالات المئوية غير المعتدلة، البرلمانيين والسياح لم يروا في الجزائر إلا روعة النتائج الأوربية، والأدب الكامل للقادة الكبار الأهالي،

(1) Viollette, op.cit, pp XVI – XIX.
(2) Ibid. p 2.

الذين لا تعطى لهم الكلمة إلا للمدح، ولم يسمح مثلا لـ شكيكن بأخذ الكلمة لأنه حاول التذكير بأنه تنقص في الجزائر بعض الإصلاحات"[1].

هذه الأسباب إذن هي التي يعتبرها فيوليت خطيرة على مستقبل فرنسا، ومن أجل التعجيل في حلها، حاول فيوليت من خلال كتابه حشد الرأي العام الفرنسي حول الإصلاحات الواجب إتباعها، وذلك بعد معرفته بعدم إمكانية الحكام العامين تطبيق الإصلاحات مهما كانت سياساتهم ومعارفهم الميدانية.

لقد قام فيوليت بتقسيم كتابه إلى أربعة أجزاء، متمثلة في: الاستعمار، المسألة الأهلية، الإدارة في الجزائر، والوحدة الجزائرية، الذي وضع فيه المشكل الجزائري في إطاره التاريخي بتحليل الأوضاع الجزائرية على ضوء تطورات الحركة الوطنية الجزائرية، وعقلية الجزائريين، وكذلك على ضوء التطورات الإقليمية منها حرب الريف، والدولية مثل الأفكار الشيوعية، ومبادئ ويلسون، وذلك من خلال تجربته الجزائرية.

ومن خلال دراسة الكتاب، يمكن تقسيمه إلى جانبين، جانب ميداني يمثل تجربة فيوليت في الجزائر، والصعوبات التي واجهها، وجانب فلسفي وقانوني، ويتمثل في اقتراح السياسة الواجب إتباعها من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية.

وإذا تم دراسة الجانب الأول أعلاه في فصل "فيوليت حاكم عام للجزائر 1925-1927"، فإن الجانب الثاني - اقتراح السياسة الواجب إتباعها- هو موضوع دراستنا في هذا المبحث، حيث اعتبر فيوليت أن حل القضية الجزائرية يتمثل في نقطتين أساسيتين: 1- إصلاح الإدارة والتسيير الجزائري، 2- ربط المسلمين بفرنسا.

1- : إصلاح الإدارة والتسيير الجزائري

يعتبر فيوليت أن نوعية تسيير الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية والإدارة الجزائرية هما أسباب وضعية الجزائر المقلقة، والتي ستؤدي إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، فبعدما

(1) Viollette, op.cit, pp 131 – 132.

شرح بدقة الأخطاء التي وقعت فيها في الجزء الأول والثاني من كتابه حول : الاستعمار، و المسألة الأهلية، فقد خصص الجزء الثالث من أجل اقتراح مشاريع إصلاحها، والمتمثلة خاصة في مراقبة الحكومة الفرنسية للجزائر، منصب الحاكم العام، والنيابات المالية.

1.1- مراقبة الحكومة الفرنسية:

لقد أدى إهمال الحكومة الفرنسية للجزائر حسب فيوليت إلى استقلال الإدارة الاستعمارية في الجزائر في سياستها وقراراتها، وهو ما أدى بها إلى القيام بمصالحها الخاصة دون النظر إلى المصلحة العليا لفرنسا، حيث يرى فيوليت أنه يجب على الحكومة الفرنسية القيام بالتسيير المباشر للجزائر دون المرور من الإدارة الاستعمارية، كما انتقد هذه الأخيرة حيث اعتبر أنه لا يحق لها المطالبة بالاستقلال إداريا ولا اقتصاديا عن فرنسا: "إذا كانت الجزائر تعتقد أن لها الحق بحكمها من وجهة نظر جزائرية، فإني في هذه الحالة أرى أنه يجب تسييرها من وجهة نظر فرنسية"[1].

وينتقد فيوليت طريقة تسيير الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية، وذلك من خلال عدم الاهتمام المباشر بها، حيث أنها إذا كانت تابعة لوزارة الداخلية، فإن هذا الوزير " ليس له وقت من أجل الاهتمام بالجزائر التي يجهلها كلية غالبا (...) وزير الداخلية ليست له أي وسيلة لإنشاء وجهة نظر شخصية، فإذا كان مدير الشؤون الجزائرية غير موضوعي، فإن الوزير سيجهل دائما الشؤون الجزائرية (...) إذا فإن مدير الشؤون الجزائرية هو الوزير الحقيقي للجزائر"[2].

لهذا فإن فيوليت يعتبر أن مراقبة فرنسا على الجزائر "ليست إلا نظرية"، غير أن وجودها ما هو إلا "من أجل شل عمل الحاكم العام"[3]، لذلك، وبسبب الأخطاء التي تم ارتكابها، والخطر المرتقب جراء السياسات المنتهجة، فقد عرض فيوليت إصلاحها.

(1) Viollette, op.cit, p 284.
(2) Ibid. pp 272 – 273.
(3) Ibid. p 272.

يقترح فيوليت لحل هذه المسألة بإنشاء وزارة لإفريقيا الشمالية تكون مهمتها تسيير شؤون شمال إفريقيا وتضمن التسيير المباشر للجزائر من الحكومة الفرنسية، والذي يعني إلغاء منصب الحاكم العام، حيث يشرح سبب ذلك: "رأيت غالبا اتصالات المخابرات من الدرجة الأولى، وهي مرمية في أرشيف لمكتب وزارة الحربية، وأنا مقتنع بأن وزير الحربية لم تكن له أي معرفة بذلك، وأكثر من ذلك وزير الداخلية"، ويضيف: "لو كان وزير إفريقيا الشمالية لما حصل الحادث المؤسف وهو إنشاء مدارس إيطالية في تونس"[1].

وحول الانتقادات المحتملة حول إنشاء هذه الوزارة، فإن فيوليت لا يعيرها اهتماما مقارنة بالمجال الاستعماري الفرنسي: "سيعارض ذلك بشدة وزير الحربية، لكن مجالنا الاستعماري أوسع لأن تسيره إدارة واحدة فقط"[2].

2.1- إعادة تحديد صلاحيات الحاكم العام:

بما أنه لم يتم إنشاء وزارة لإفريقيا الشمالية بعد، والتي لا زال فيوليت ينتظرها[3]، فقد عرض إعادة تحديد صلاحيات منصب الحاكم العام وذلك بسبب صعوبة مهمته، وعدم تمكنه من القيام بمهمته الأساسية والتي تتمثل في "إدارة شؤون الجزائر بوجوب التوفيق بين مصالح المستوطنة والمصالح العامة للأمة بالكامل"[4].

يبدأ فيوليت بتصوير وضعية الحاكم العام في الجزائر: "دور الحاكم العام في الجزائر صعب ولكنه مهم، في بلد تتنوع فيه الأجناس، وأين توجد المصالح المتناقضة، مع قوى خفية كبرى"، وهو ما يجعل مهمته شاقة، غير أن فيوليت يعتبر أن "الطريقة التي يمكن أن تجعل مهمة الحاكم العام يسيرة هي قبوله تسيير الشؤون الجارية"[5]، والذي يعني عدم فرض أي سياسة أو إصلاح ماعدا ما تقوم به النيابات المالية.

(1) Viollette, op.cit. pp 280 – 281.
(2) Ibid. p 281.
(3) Ibid. p 285.
(4) Ibid. p 284.
(5) Ibid. p 284.

ومن أجل إيضاح الصورة أكثر، فقد استشهد فيوليت بالنشرة الرسمية لـ لاسال (Lassel) الذي لخص فيها الأسباب المتنوعة لتبديل الحكام، حيث علق عليها فيوليت بقوله "الحاكم العام يجازف بالضرورة بتوازنه الشخصي عندما يريد تحقيق الإصلاحات، لأنه سيكون إلى جانب تغيير الأشياء السيئة بالأشياء الحسنة، حيث أنه حتى الأشياء السيئة لديها من يدافع عنها، والذين يدافعون عنها لهم القوة الكبيرة ماداموا نجحوا في إبقاء الظلم أو على الأقل شل التقدم"[1].

لذلك، فإن "الحاكم العام لم يصبح إلا رئيسا للمجلس مسؤولا نظريا أمام الحكومة الفرنسية ، لكن تطبيقيا أمام النيابات المالية فقط"، وبسبب هذا الوضع، فإن الحاكم العام لا يمكنه " الحكم ولا الإدارة إلا إذا كان على اتفاق كلي مع النيابات المالية"[2].

ويعتبر فيوليت أن "جور النيابات المالية راجع إلى التشجيع من قبل باريس" خاصة من وزارة الداخلية، كما أن " معظم البرلمانيين الجزائريين هم إلى جانب النيابات المالية ضد الحاكم العام"[3].

من أجل القيام بمهامه كاملة، يعرض فيوليت منح الحاكم العام سلطات كبيرة: " يجب أن يكون للحاكم العام سلطات كبيرة، لأن لديه دور أزلي وهو التحكيم ، يجب عن طريق قرار ثابت الوصول إلى إعطاء كل حق حقه"[4]، كما " يجب أن يكون الحق للحاكم العام كسائر الحكام العامين بالحضور في مجلس الوزراء فيما يخص الشؤون الجزائرية"[5].

(1) Viollette, op.cit, pp 286 – 287.
(2) Ibid. p 291.
(3) Ibid. p 293.
(4) Ibid. p 288.
(5) Ibid. p 285.

وينهي فيوليت بدعوته إلى "دراسة إشكالية سلطات الحاكم العام، هل يطبق سياسة الحكومة برقابة البرلمان، أو يطبق سياسة النيابات المالية" ويقول "الإشكالية خطيرة، لكن يجب حلها بشكل أو بآخر"[1].

3.1- إصلاح النيابات المالية (les délégations financières):

يعتبر فيوليت أن النيابات المالية[2] هي العائق الأكبر لاستمرارية فرنسا في الجزائر، وذلك من خلال شلها لمهام الحكام العامين، الذين يمثلون السيادة الفرنسية في الجزائر، حيث قامت فيما يخص فيوليت بتجميد معظم مشاريعه أثناء ولايته، والذي تم دراسته أعلاه، وهو ما جعل فيوليت يطالب بتعديل قانونها وصلاحياتها، وإعطائها المكانة التي تستحقها.

يبدأ فيوليت أولا بدراسة قانونها التأسيسي، معتبرا أنها قد تعدت حدودها التشريعية، حيث يتساءل: " ماذا عرض لافريار (Lafferrière) بالضبط عندما تخيل إنشاء المجالس المالية وليس المجلس المالي؟"، ويقول: "في الحقيقة لافريار، لم ير مجلسا موحدا مثلما أصبح حاليا، وإنما ثلاث مجالس (...) وهي تمثل بالأصل تنظيم مالي واستشاري، موكل بإعطاء رأيه حصريا حول الميزانية"[3]، و: "في تقرير ثاني بنفس اليوم، يضيف رئيس المجلس: كل مجلس يقوم بالتداول بشكل منفصل، ولا يستطيع الاجتماع لدراسة إشكالية من المنفعة العامة إلا عن طريق قرار من الحاكم العام الذي يوضح هدف التداول المشترك، والإشارة إلى النيابات التي ستقوم بالاجتماع"[4]، لذلك، يقول فيوليت: "نحن بعيدون عن الحقيقة الدستورية"[5].

---

(1) Viollette, op.cit, p 295.

(2) تتشكل النيابات المالية من ثلاث مجالس: مجلس المستوطنين 24 نائب، مجلس غير المستوطنين 24 نائب، مجلس الأهالي 15 نائب عربي 6 نواب قبائل.

(3) Ibid. p 296.

(4) Ibid. p 297.

(5) Ibid. p 293.

بالإضافة إلى ذلك، فقد انتقد فيوليت تمثيلية هذه المجالس المالية، حيث أن بعض النواب الماليون "يستطيعون هكذا أخذ حكمهم عن طريق هيئة انتخابية محدودة جدا ، والتي تمثل أقل من 100 ناخب"[1].

ومن أجل الاستدلال حول عدم تمثيلية النيابات المالية، يستشهد فيوليت بتقرير السيد أنتونيلي (Antonelli) لميزانية 1930، حيث يقول: " نرى بأن 24 نائب من المستوطنين يمثلون كلهم أصحاب أملاك عقارية، ولا واحد منهم منتخب بأكثر من 1000 صوت (...) و24 نائب مالي لغير المستوطنين، 11 منهم أصحاب أراضي فلاحية كبير، وأخيرا 21 نائب أهلي عربي أو قبائلي، لا يوجد إلا 3 منهم ليس لهم فوائد في الزراعة" وهكذا "53 نائب من 69 يمثلون حصريا أو أساسيا فوائد الملاك الزراعيين"[2] وفيما يخص الهيئة الناخبة: "24 نائب مستوطن ينتخبهم 12 ألف ناخب، 24 غير مستوطن ينتخبهم 40 ألف، و21 أهلي ينتخبهم 54 ألف"[3].

لهذا، يقول فيوليت بأن "إصلاحات النيابات تفرض نفسها، وحتى النيابات تطالب بها، ولها الحق في ذلك، يجب على البرلمان القول: النيابات أصبحت قوية جدا، ويجب أن تتوقف هنا" ويتعجب فيوليت: "ألم تأت لرؤية رئيس المجلس بدون معرفة الحاكم العام، جاءت إلى باريس، تتناقش مع رئيس المجلس مسألة ضرائب الجزائر والنفقات العسكرية"[4].

وقد كانت القطرة التي أفاضت الكأس لدى فيوليت هي رفضها لمساعدة فرنسا أثناء المئوية: "مجلس يقوم برفض مساعدة بـ 150 مليون، في وقت ليس لها مدارس ولا قوانين اجتماعية، ولا مجاري مياه، وكل ذلك من أجل بقائها سيدة في إدارة مصاريفها، وكذلك

(1) Viollette, op.cit, p 298.
(2) Ibid. p 303.
(3) Ibid. p 318.
(4) Ibid. pp 314-315.

يصعب فهم هشاشة الحكومة التي لا تقوم بممارسة حقها عشية الحدث السياسي الكبير والذي يمثل الاحتفالية (...) يجب الانتهاء من هذا النظام الهجين"[1].

2- : ربط المسلمين بفرنسا

إذا كان أكبر تهديد ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر آت من الجزائريين، وذلك بطلبهم للاستقلال عاجلا أم آجلا، فإن فيوليت قد سارع من أجل حل هذه المسألة بعرض مسألة ربط المسلمين الجزائريين بفرنسا لإنهاء التهديد حول الاستعمار، حيث أن هذا الربط له جانبان، الربط السياسي والربط الفكري والمعنوي.

1.2- ربط المسلمين سياسيا: تجنيس النخبة

لقد كانت فكرة فيوليت هي إيجاد صيغة قانونية فيما يخص التمثيل الأهلي وصفة المواطنة، وذلك بعد فشل التجنيس الفردي، حيث اعتبر فيوليت أن عدم تجنيس الجزائريين بالجنسية الفرنسية، وعدم تعيين ممثلين لهم في البرلمان الفرنسي للدفاع عن مطالبهم سيؤدي إلى التباعد بين الطائفتين، المسلمة والأوربية، والذي سيؤدي إلى الاصطدام.

بدأ فيوليت فكرته في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** بالاعتراف بأن "حل المشكل صعب جدا"، وذلك لعدة أسباب منها أعمال الإدارة التي انتقدها بالقيام بالفضائح خلال انتخابات المجلس العام لسنة 1929، والتي لقبها "بالمطبخ السياسي المزعج"، والمتمثلة في: التغييرات في النتائج، تعيين مستشارين ملاحقين قضائيا، منع مرشحين لديهم حظوظ للفوز عن طريق التهديد، وكذلك، خلافة صاحب المنصب المنتهية عهدته بأحد من أهله رغم أنه أمي[2].

وبعدها باشر فيوليت دراسة مسألة التمثيل البرلماني للجزائريين، حيث يرى أن "فرنسا لا يمكن أن تبقى إلى الأبد منكرة كليا للأهالي، والتي لا يمكن الدفاع عنها عقليا ولا

(1) Viollette, op.cit, p 321.
(2) Ibid. pp 439-440.

قانونيا، المفكرون الأهالي يتكاثرون كل عام، تطور الحقوق السياسية للأهالي هو شيء مقضي (...) إذا حزننا أو لا، فهو الحدث، والحدث يؤدي دائما إلى النتائج القانونية التي لا يمكن اجتنابها[1].

لذلك يقترح فيوليت بمنح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات من المسلمين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وذلك من أجل اجتناب الاصطدامات : "لنبحث إذا عن الوسائل الممكنة لتحقيق بأدنى جزء من الاصطدامات وببرودة، مشاركة المسلمين في السيادة الفرنسية، ونترك ما يسمى الأحوال الشخصية، حيث أننا لم نطالب البلديات الأربعة في السنغال وشعوب الهند بتركها من أجل مشاورتهم حول صفة المواطنة"[2].

إن فكرة فيوليت حول النيابة البرلمانية للجزائريين مرتبطة بالمواطنة الفرنسية، وذلك بعدم إمكانية المشاركة في انتخاب النواب البرلمانيين إلا المواطنون الفرنسيون، عكس المشاريع الأخرى التي تقترح الهيئة الانتخابية الأهلية، والتي يشارك فيها كل الجزائريون دون أن يكونوا مواطنين، حيث ينتقد فيوليت هذا النوع من الانتخاب - الهيئة الانتخابية الخاصة - بقوله: "هل يجب إنشاء هيئة انتخابية أهلية خاصة؟ (...) أرى بأن هذا الحل له عدة سلبيات"، والتي تتمثل في أنها تؤدي إلى التباعد بين المسلمين والأوربيين، والذي هو معاكس لهدف فيوليت: "يوجد خطر وهو إنشاء هيئة انتخابية دينية (...) الأهالي أحرار الفكر ليست إلا قلة صغيرة، الهيئة الانتخابية الأهلية، ستصبح هيئة انتخابية مسلمة، وسيكون لها نزعة المعارضة للهيئة الانتخابية اليهودية-المسيحية، والنتيجة ستكون تفريق فرنسيي الجزائر إلى هيئتين، وذلك حسب ديانتهم، وهذا سيكون ضد الهدف الذي يجب العمل من أجله، وخاتمتي هي صريحة: لا اقتراع عام للأهالي"[3].

(1) Viollette, op.cit, p 448.
(2) Ibid. p 448.
(3) Ibid. p 442.

كما يحذر فيوليت من الإدماج الجماعي للجزائريين في المواطنة الفرنسية[1]، وذلك خوفا من تهديد التفوق الأوربي حيث يقول: "من المستحيل سكب كل الشعب الأهلي في الهيئة الانتخابية الأوربية"[2].

لذلك فإن فيوليت يدعوا إلى "إيجاد وسيلة إعطاء حق الاقتراع لكل الذين هم مستعدين لممارسته"[3]، أي منح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية دون النظر إلى الأحوال الشخصية التي تعتبر العائق الأساسي للتجنيس:" لماذا لم تقرر -الإدارة الاستعمارية- بأن كل أهلي جزائري اكتسب الحضارة الفرنسية يستفيد شخصيا وذاتيا من الإدماج، وبعده الحق بالمواطنة الفرنسية"[4].

وينهي فيوليت بالتحذير حول العواقب الآتية: "لا أتخيل بأن أحدا يعجبه انتظار الحرب لإعطاء الأهالي الجزائريين بعجلة، المنافع التي أعطيت بعجلة لأهالي البلديات الأربعة السنغالية (...) بلد كبير يستطيع أن يتفاجأ بالحوادث، لكن سيكون غير مسموح إذا لم يفهم وجوب اليوم الذي يهدد بالكارثة"[5].

2.2- ربط المسلمين فكريا وروحيا بفرنسا

منذ وصوله إلى الجزائر، عمل فيوليت على كسب ود الجزائريين، حيث لم يغفل في كل سياساته عن هذا الجانب، وذلك من أجل جعلهم يحسون بالانتماء الوطني لفرنسا، رغم معرفته بصعوبة المهمة.

فأثناء دفاعه عن مرتبات المساعدة أمام النيابات المالية، اعتبر أن الجزء الأهم في هذه المساعدات يتمثل في الدور المعنوي لدى الأمهات: "ألا ترون إليها على أن لها دور معنوي أكثر منه مادي، ألا ترون أن الأم عندما ترى بأن فرنسا تهتم بطفلها الصغير الذي تحمله في

(1) Viollette, op.cit, p 451.
(2) Ibid. p 448.
(3) Ibid. p 451.
(4) Ibid. p 455.
(5) Ibid. p 465.

ذراعيها، وعندما يولد هذا الطفل تتحصل على مساعدة، ألا تعتقدون أنه سيكون له دور حساس عند هذه الأم (...) هل تعتقدون بأن البلدان الأخرى التي تهتم بالحفاظ على قلوب شعوبها، تتردد بإنفاق بعض الأموال (...) هل تعتقدون أنه مال ضائع؟، إنها جزء من الدعاية التي أطلبها منكم"[1].

أما في مسألة المرأة الأهلية فيقول: "إذا استطعنا لمس قلب المرأة الأهلية، فإننا سنربح الشوط قطعيا -الاستقرار في الجزائر- لكننا لن نتوصل إلى ذلك إلا عن طريق الممرضات والمعلمات"[2]، وفي موضع آخر: " الشروط المادية والمعنوية للمرأة الأهلية في نظري هي من أولى الأولويات، يجب علينا الحصول على ثقتها"[3].

إن فكرة ربط المسلمين بفرنسا لم تكن فكرة خاصة بفيوليت وحسب، وإنما كانت فكرة أساسية لكل المدافعين عن الاستعمار بوعي سياسي، مثل جون ميليا، صاحب كتاب **المصير المحزن للأهالي المسلمين الجزائريين** (1935)، والذي كتب: "إذا قمنا بترك الأهالي زمنا طويلا على هامش وجودنا الوطني، سينتهون بالابتعاد عنا، وعدم الاعتراف بنا مجددا، لأنه قانون تاريخي، والذي يقول بأن أي جنس لم يتحد مع جنس آخر، فإنه يبتعد عنه حتما، وهذا ما سيحصل في الجزائر..."[4]

لهذا السبب دعا فيوليت إلى تقريب العلاقات بين الجزائريين والمستوطنين، حيث اعتبر أن العلاقات بينهما حسنة، لذلك فقد حاول من خلال كتابه هذا "إزالة سوء التفاهم بين الطائفتين".

ففيما يخص المثقفين بالثقافة الفرنسية، فإن فيوليت يعتبرهم مساوين للأوربيين: "يجب علي أن أشهد دائما للأهلي الذي ولج الحضارة الفرنسية، بأنني لا أضع أي فرق بينه وبين

(1) Viollette, op.cit, p 157.
(2) Ibid. p 260.
(3) Ibid. p 416.
(4) Jean Melia, op.cit, p 315.

الأوربي"[1]، ويدعوا فيوليت إلى وجوب فهمهم واحترامهم، وذلك بسبب إخلاصهم لفرنسا، في حين تجاهلهم سيؤدي بهم إلى الابتعاد عنها: "اليوم، حتى لدى الذين يعانون من الاحتقار الذي نبديه لهم، مازالت لديهم الثقة في فرنسا، ليس فقط يقبلون بها (فرنسا)، وإنما يطالبون بها (...) فرنسا تقوم بالخطأ غير المسموح بعدم فهمهم وعدم الاستماع إليهم، سيكونون مُجرين مثل ما حصل في الهند الصينية، إلى وطنية بغيضة، والتي يقوم السوفيات مثل الهند الصينية باستغلال المنفعة"[2].

أما فيما يخص الجزائريين عامة، فإن فيوليت يدعوا إلى الاتحاد بينهم وبين المستوطنين، حيث يرى بعدم وجود خلاف بين الجزائريين والمستوطنين الصغار، "حيث أنهم يتعاونون في عدة مجالات"[3]، في حين أن الخلاف راجع إلى الاستعمار الكبير الذي "لا يرى الأهالي إلا من خلال أوراق تسديد الأجر" والذي "يمتلك سلطة فائقة داخل النيابات المالية التي تأثرت بكره الأهلي"[4].

وهكذا ينتقد فيوليت نظرة المعمرين الكبار للجزائريين حيث يعتبرهم سبب الهوة بين الجزائريين وفرنسا بسبب عملهم لفائدتهم الخاصة دون النظر للمصلحة العليا للاستعمار الفرنسي في الجزائر على المدى المتوسط والبعيد حيث أعطى بعض الأمثلة من خلال تجربته الجزائرية، فحينما اقترح تنظيم المساعدات للنساء المرضعات، "فمثلما اندهشت من المقاومة والتحفظ، نائب قال لي :لكن سيدي الوالي، ألا تعلم أن عدة عناصر من زملائي لن يسمعوك، أنت ترى بأنه يجب مساعدة الولادة الأهلية، وهم يعتبرون أنها زائدة عن الحاجة"[5]، وفي رسالته إلى المحافظين سنة 1927 من أجل بحث مسألة زيادة أجر الأهالي،

(1) Viollette, op.cit, p 419.
(2) Ibid. p 424.
(3) Ibid. p 387.
(4) Ibid. p 388.
(5) Ibid. p 388.

"أحد أهم الشخصيات لمحافظة قسنطينة كتب إلي بأنه مندهش بهذه المبادرة، وأنه يجب بالعكس دراسة الأجر الحقيقي للأهلي، والذي يتمثل فيما هو ضروري من أجل العيش"[1].

لذلك، فإن فيوليت يحذر من عدم إدراك المسألة الأهلية في الجزائر، ويدعو إلى التعامل معها بفطنة: "يجب علينا أن لا نفكر بأنه يمكننا فعل ما نريد بهذا الشعب"[2]، وذلك خاصة بعد التطور الذي حصل لدى الجزائريين، والذي يرجع حسب فيوليت إلى عدة أسباب منها ولوج الأفكار الفرنسية إلى الجزائر: "جهود الأهالي في الحرب، الرحلات إلى فرنسا، وجود 170 ألف أهلي شمال إفريقي في فرنسا، 5% منهم تأقلموا كليا في فرنسا، متزوجون وأصحاب عائلات، وفي كل رحلة، بعض الأفكار الفرنسية تعبر البحر المتوسط معهم، وتختمر في الذهنية الأهلية"[3]، وكذلك "الحملات غير الحذرة والعنيفة ضد الوالي العام، المشتبه به بأنه متعاطف مع الأهالي"، وهو ما أدى إلى نزاع عرقي والذي "يكبر في الأوساط الأهلية"[4].

كما يعتبر فيوليت أن الاحتفالات المئوية قد أدت إلى سلبيات خطيرة ضد كسب ود الجزائريين من قبل فرنسا، حيث كانت هنالك وعود من قبل الحكومات لم يتم تطبيقها، وأكثر من ذلك، فقد أدت إلى ضرب الجزائريين معنويا، حيث اعتبر فيوليت أنه عوض تقديم الإصلاحات، فقد عمل المعمرون من خلال هذه الاحتفالات على تذكير الجزائريين بالمآسي التي عاشوها خلال قرن من الاحتلال[5].

ويرجع فيوليت سبب خوفه من المسألة الجزائرية إلى تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية، حيث استشهد بمقال لزناتي في **La voix indigène**: "الأهالي واعية بأنها لا تجرم القدر وتستحضر المكتوب، فهي تحدد المسؤوليات، وتأخذ احتياطات المستقبل (...) القانون الاستثنائي التي تبقى خاضعة له، وضعها في هامش المجتمع الجزائري، رفض

(1) Viollette, op.cit, p 389.
(2) Ibid. p 400.
(3) Ibid. p 396.
(4) Ibid. p 396.
(5) Ibid. p 396.

إدارتها الحق العام، يفرض عليها وجوب الانتظام، والنضال في إطار المساواة، ولا تعتمد إلا على نفسها من أجل الحصول على الإصلاحات (...) لن نطيل في التأسف على الماضي، فلنعرف كيف نستفيد من الدروس القاسية في الحياة، ولننظم أنفسنا منهجيا..."[1].

كما أورد أيضا مقال من **الشهاب** 3 جوان 1926 تحت عنوان: "مظاهرة مضادة للمسلمين، مؤتمر عدم الإنصاف في القرن العشرين"، التي كتبت بعد قيام فيدرالية رؤساء بلديات محافظة الجزائر بمؤتمرها السنوي والمطالبة بأن الأهالي ليس لهم الحق بالمشاركة في انتخاب رؤساء البلديات[2].

وإذا قام فيوليت بانتقاد المعمرين وسياستهم تجاه الجزائريين، فقد انتقد كذلك الجزائريين بأنهم أساءوا الاعتبار للمستوطنين: "الأهلي قام بظلم مماثل عندما حاول الرؤية إلى المستوطن إلا كغازي بهدف النجاح، حيث يمكنه الإشارة إلى عدة أسماء، لكن ليست حقيقية كليا، حيث أن كثير من المستوطنين، حتى من بين الأكثر صرامة على الأهالي، لا ينحرفون عن مبادئهم"[3].

لذلك يختم فيوليت: " في الحقيقة، لا الأوربيين ولا الأهالي هم كاملين، كلاهم يحتاج للتصحيح"[4]، وهذا التصحيح هو الذي يعتبره فيوليت وسيلة التقارب بين الطائفتين من أجل جعلهما مجتمعا واحدا تحت السيادة الفرنسية.

ثانيا: اقتراح مشروع قانون 3 جويلية 1931

لقد كانت نية فيوليت مع وصوله إلى الجزائر تتمثل في تهيئة الأجواء للاحتفال بمئوية الاحتلال الفرنسي في الجزائر، حيث أراد جعل هذا التاريخ بداية للانتقال إلى سياسة استعمارية أكثر إنسانية، غير أنه صُدم بالطريقة التي تم فيها الاحتفال الذي أظهر فيه

(1) Viollette, op.cit, p 397.
(2) Ibid. p 398.
(3) Ibid. p 410.
(4) Ibid. p 410.

المعمرون عداوتهم للجزائريين، كما رفضت النيابات المالية قبول الإعانات التي خصصتها فرنسا في فائدتهم.

تأسف موريس فيوليت على هذه "الأخطاء المرتكبة في تصور المئوية"، لذلك فقد قام بطلب في 8 جويلية 1930 من لجنة الاقتراع للجزائر في مجلس الشيوخ إذن القيام بتحقيق سياسي في الجزائر، غير أنه لم يتحصل إلا في 10 فيفري 1931 على حق الذهاب هو وبعض أعضاء مجلس الشيوخ إلى الجزائر للتحقيق حول الحالة الحقيقية للاستعمار، وحول كل المشاكل المرتبطة بأوضاع الجزائريين، لكن بشرط عدم الخوض في مسألة التمثيل البرلماني للجزائريين[1].

ومع عودته، أودع فيوليت مشروع قانون جديد وأكبر[2] في 3 جويلية 1931، والذي قام فيه بعدة اقتراحات، حيث عرض إدخال النخبة الجزائرية في المواطنة الفرنسية، دون التخلي عن الأحوال الشخصية، عن طريق المادة 45 أهم مادة في مشروعه الذي يمنح الاستفادة من المواطنة الفردية لخمسة فئات من المسلمين، والتي جاءت كما يلي:

---

(1) Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p 399.

(2) قدم فيوليت مشروع أول في 8 نوفمبر 1928، متعلق "بالاحتفالات المئوية لتحرير الممالك البربرية": "بعدم الحديث عن الاحتلال، يجب تنظيم المئوية بطريقة تجعل الأوربيين والأهالي يتحدون أخويا في ظل فكرة الأمل المشترك"، وقد عرض فيه فيوليت إنشاء "مدارس المئوية" و "مستشفيات وأطباء المئوية"، وإلغاء قانون الأهالي، والمساواة في الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والمسلمين، وفي موضوع الحقوق السياسية، المادة 11 من مشروعه تمنح النواب الماليين الجزائريين حق المشاركة في انتخاب رئيس مجلسهم الذي كان قبل ذلك مرفوضا لهم، والمادة 12 التي تمنح حق التمثيل البرلماني للمسلمين بنسبة نائب عربي واحد لكل محافظة، ونائب واحد لبلاد القبائل، هؤلاء النواب سيتم انتخابهم من قبل القسم الثاني، بهيئة انتخابية من النواب المسلمين، مكون من النواب الماليون، المستشارون العامون والبلديون، وأعضاء اللجان البلدية و"الجماعات".

وإذا كان النواب المسلمون قد أقروا لائحة لتأييد هذا المشروع بعد اجتماع النيابات المالية العربية والقبائلية، وتم إرسالها إلى وزير الداخلية، كما أعلنت كل من فيدرالية المنتخبين، الرابطات الولائية للمتجنسين، جمعيات المحاربين المسلمين القدامى بأنهم في نفس الطريق، فإن المستوطنين قد عارضوا هذا المشروع بشدة، حيث قال مدير الشؤون الأهلية ميرانت (Mirante) "العرب هم أهالي، لا يجب منحهم أي شيء عندما لا يوجد أي شيء يلزمنا ذلك".

وقد فشل هذا المشروع، حيث أنه من بين 17 عضو من اللجنة المصوتة على هذا المشروع، 13 منهم قاموا برفضه، في حين لم يوجد إلا صوت واحد أقره، حيث أنه أثناء المناقشات في اللجنة، كان يتم تكرار حجة بأن "المستوطنون قالوا بأنه لم يبق لهم إلا الذهاب إذا تحصل الأهالي على نواب خاصين (Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, pp 396-398).

يتحصل قانونا من الاستفادة من التجنيس الفردي مع كل منافعه، الأهالي الفرنسيون، المولودون في الجزائر أو في فرنسا الذين يصنفون ضمن الفئات التالية:

1- الأهالي المنتخبون باستمرار كمندوبين ماليين، مستشارين عامين، أعضاء الغرف التجارية أو الفلاحية، الأهالي الباشغاوات، الآغاوات، وقادة جوق الشرف

2- الشبان من الجنسين، الذين تحصلوا على شهادات البكالوريا، شهادة نهاية الدراسة الثانوية، أو الشهادة العليا أو الابتدائية أو شهادة المدارس العربية

3- الأهالي الذين خدموا تحت العلم الفرنسي برتبة ضابط أو ضابط صف لمدة 15 سنة

4- الأهالي الذين يتم انتخابهم بأغلبية الأصوات من طرف الغرف التجارية والغرف الفلاحية لكل محافظة، مجتمعين في مجلس كامل، وهذا بمعدل خمسون عن كل محافظة فيما يخص الفلاحة، وخمسون للتجارة، في السنة الأولى سيرتفع هذا العدد إلى مائتين لكل محافظة وثلاثمائة لمحافظة الجزائر

5- علاوة عن التجار والفلاحين الأهالي المعينون من طرف الغرف التجارية والفلاحية، يستطيع الحاكم العام كل سنة منح عن طريق مرسوم، التجنيس الفردي لعشرة تجار وعشرة فلاحين لكل محافظة[1].

ويحتوي مشروع فيوليت هذا على ثمانية فصول وخمسون مادة، حيث أقر الفصل الأول المعنون "الاستعمار" القيام بالإصلاح الزراعي، من خلال "إعادة دراسة الحصص الاستيطانية وتوسيعها حتى تصل إلى مائة هكتار، وبإضافة عشرة هكتارات عن كل طفل" و "تأسيس بعثتين مخصصتين للبحث عن المياه"، كما "لا يمكن إنشاء أي مركز استيطاني دون أن يكون مربوطا بشبكة طرقية"، وعدم بعده "أكثر من 50 كلم عن المستشفى الجواري (...) و20 كلم عن المدرسة"[2].

(1) Viollette, op.cit, pp 488 - 489.
(2) Ibid. pp 475 - 478.

أما الفصل الثاني المعنون "المدارس والمستشفيات"، فقد كان من أجل تحسين مستوى التعليم والصحة من خلال "إنشاء عن طريق مصاريف الدولة الفرنسية مدرستين للمئوية - دون حساب المنشآت التي هي في طور الإنجاز-، وكذلك "إنشاء تحت مصاريف الدولة، مستشفى جواري للمئوية"[1].

هذا في حين نص الفصل الثالث المعنون "الإصلاحات الأهلية"، على أن "الأهالي الجزائريين رعايا فرنسيين، يخضعون لنفس الواجبات، ولهم نفس الحقوق لكل الفرنسيين، إلا باحتفاظهم بالأحكام الناتجة عن أحوالهم الشخصية، أو تلك التي أقرها القانون"، ويسمح لهم "بالمشاركة دون أي تحفظ لكل المنافسات للحصول على الوظائف العامة، المدنية والعسكرية، والمساواة في شروط التوظيف في الوظائف مهما كانت أحوالهم الشخصية"[2]، أما فيما يخص قانون الأهالي، فقد نص على "إلغائه، وكذلك تلك المتعلقة بالمحاكم الزجرية"[3].

ونص الفصل الرابع المعنون "الجيش والبحرية" على "المساواة في الخدمة العسكرية لكل الفرنسيين"، في حين أن "الأهالي الذين لا يحسنون اللغة الفرنسية، سيقومون في نفس الكتيبة بستة أشهر كتدريب عسكري إضافي"[4].

أما الفصل الخامس، المعنون "التمثيل الأهلي"، فقد نص على "مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ"، وعلى "تشكيل في باريس لدى الوزير لجنة استشارية مسلمة جزائرية مشكلة من ثلاثة أعضاء من كل محافظة"[5]، بالإضافة إلى منح المواطنة الفرنسية للفئات المذكورة أعلاه.

(1) Viollette, op.cit, pp 479 - 480.
(2) Ibid. pp 480 - 481.
(3) Ibid. p 484.
(4) Ibid. p 486.
(5) Ibid. pp 488 - 490.

كما نص الفصل السادس المعنون "التنظيم العام"، على إنشاء وزارة لآسيا والمحيط الهندي، ووزارة لإفريقيا، وأن الجزائر تابعة لوزارة إفريقيا.

ونص الفصل السابع تحت عنوان "المجالس الجزائرية"، على إنشاء مجلس عالي للحكومة من 72 عضو - ربع منهم مسلمين منتخبين من الجسد الانتخابي الموحد-، وهو المجلس الذي يوازن سلطة النيابات المالية، وهذه الأخيرة يتم إصلاحها حيث ينص هذا المشروع على "إتمامها بمجلس رابع من أصحاب الأعمال الحرة والأجراء، مكون من 15 عضو"، كما أن مجلس غير المستوطنين سيصبح تحت تسمية "مجلس التجارة والصناعة"، ورفع عدد أعضاء مجلس الأهالي من 21 عضو إلى 29 عضو، أما حول صلاحيات النيابات المالية، فإن هذا المشروع يقوم بتحديد مجالات تدخلها، حيث "لا تستطيع التدخل في إدارة المستوطنة"[1].

هذا في حين نص الفصل الثامن والأخير المعنون "أقاليم الجنوب" على "إعطاء بعض بلديات الجنوب الحالة المدنية"، و"تشكيلها في بلديات كاملة الصلاحية"[2].

لقد أحدث هذا المشروع احتجاجات شديدة من قبل فرنسيي الجزائر، الذين أعلنوا أنهم سيحاربون المشروع: "هذه القنبلة الموقوتة موضوعة تحت الصرح الفرنسي"، ومن حججهم أن "التجنيس مع الأحوال الشخصية يجعل الأهالي موطنين استثنائيين، يصوتون على القوانين التي لا تطبق عليهم"، وقد كتب مورينو: "يجب منح مائة مرة الأهالي التمثيل في البرلمان على رؤية هذه الإصلاحات تتحقق، والتي تمثل مقبرة التفوق الفرنسي"[3].

(1) Viollette, op.cit, pp 491- 493.
(2) Ibid. p 495.
(3) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p 400.

أما المسلمين، أو على الأقل النواب، فقد أظهروا من جديد عرفانهم لموريس فيوليت، حيث قاموا ببعثة من الأعيان والنواب لحفل التكريم على شرف المهام السياسية التي تقلدها فيوليت في درو (Dreux) في 1933[1].

إن دراسة هذا المشرع من قبل اللجنة البرلمانية قد بدأ بالفصل السابع، الذي يمثل إعادة تنظيم المجالس الجزائرية، حيث تم قبوله في النهاية وتحويله إلى الحكومة في 28 ديسمبر 1932، وقد انتظر وزير الداخلية تاريخ 25 مارس 1934 لمعارضة هذا المشروع المحافظ جدا، والذي قامت النيابات المالية بمشروع مضاد له، وحتى جانفي 1935، فإن اللجنة البرلمانية لم تكن قد بدأت بدراسته[2].

وبعد كل هذه المدة، وانتشار القلق في الجزائر نتيجة الأزمة الاقتصادية، ومنشور ميشال، وخوفا من انفلات ممكن للوضعية من يد فرنسا، قرر فيوليت من أجل إرجاع الحركة لمشروعه بمساءلة الحكومة الفرنسية حول المسألة الأهلية، حيث قام وزير الداخلية بالسفر إلى الجزائر، وبعد عودته تمت المناقشة في 22/21 ماي 1935.

(1) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p 401.
(2) Ibid, p 401.

ثالثا: مساءلة فيوليت لوزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935

بسبب الإهمال في دراسة مشروعه الذي قدمه في 3 جويلية 1931، وتقدم الحركة الوطنية في أوساط الجزائريين، بالإضافة إلى سخط الطبقة المثقفة على فرنسا، قرر فيوليت، لإعادة الحركة لمشروعه بطلب في 12 فيفري 1935 مساءلة الحكومة الفرنسية حول: "الإجراءات التي تنوي اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي قدمت للجزائريين أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال"[1].

وقبل إعلان تاريخ المناقشة، قرر وزير الداخلية مارسال ريني بالذهاب للتحقيق ميدانيا، مرافق من قبل مستشاره أغوسطين بيرنار، حيث جاب في أقل من 15 يوم، أكثر من 3500 كلم، وقام -حسب قوله- بألف مقابلة منهم المنتخبين المسلمين الذين تم رفض استقبالهم بباريس في 1933، كما استمع أيضا، تحت التهديد عدة بعثات من المستوطنين: "سيادة الوزير، أنتم لا تعلمون شيئا، احذروا، لأن غضب الجزائريين (المستوطنين) سريع"[2].

وحسب مجلة **مسائل شمال إفريقيا**، فإن الغالبية العظمى من الشخصيات السياسية، الفلاحية والتجارية، فرنسية، عربية وقبائلية تم استقبالها من قبل الوزير، حيث استطاعوا عرض تظلماتهم وشكاويهم[3].

غير أن بعثات المستوطنين قد استطاعت إقناعه بأن عليه القيام بالمناهج القمعية لإنقاذ الجزائر الفرنسية، كما أكد له الحاكم العام وجوب معاقبة الإثارة الإسلامية، لذلك فقد اقتنع، وعاد إلى فرنسا عازما على القيام بإسقاط عرض فيوليت[4].

بعد عودة وزير الداخلية ريني بدأ النقاش حول مساءلة فيوليت لوزير الداخلية، والذي دام طيلة يومي 22/21 مارس لسنة 1935.

---

(1) Ageron, **histoire de l'Algérie contemporaine**, op.cit, p 401.
(2) Ibid, p 430.
(3) **Questions Nord-Africaines**, RPSATM, 1ère année, juin, 1935, p 94.
(4) Ageron, **histoire de l'Algérie contemporain**e, op.cit, p 401.

1- : مداخلة موريس فيوليت

بداية تأسف فيوليت من جهل وعدم معرفة الحكومة الفرنسية بالأوضاع الحقيقية للجزائر إلا بعد حدوث الاضطرابات في الوسط الجزائري: "إنه شيء محزن وجوب حدوث كل هذه السلسلة من الأحداث المقلقة من أجل المعرفة في فرنسا بوجود قلق عميق في شمال إفريقيا، وخاصة في الجزائر"، ناتج عن "أسباب اقتصادية وأسباب معنوية"[1].

بدأ فيوليت في تحليل ما أسماه "القلق الجزائري" (malaise algérien)، والذي "تشير إليه الجرائد كل يوم، والسيد وزير الداخلية وجب عليه الذهاب إلى عين المكان لقياس حجم الأزمة"، حيث انتقد فيوليت إرجاع سبب هذا القلق للدعاية الخارجية، وللمؤسسات الشيوعية أو الجامعة الإسلامية، حيث اعتبر مع عدم إنكاره لمحاولات هؤلاء، أن "مثل هذه الدعاية، من أجل أن تصبح خطيرة، فيتوجب وجود سياسة مؤسفة قامت بجمع سوء التفاهم"[2].

ومعتبرا أن الوضع السيئ للجزائريين ما هو في الحقيقة إلا تهديد لبقاء فرنسا في الجزائر، فإنه يدعو إلى "دراسة كيف يمكننا تحسين هذا المريض، والذي حالته المادية والمعنوية تهمنا بشكل كبير جدا" حيث تساءل فيوليت: "كيف سيكون أمننا وشرفنا لو لم يكن للميتروبول امتداد في الجانب الآخر للبحر المتوسط"[3].

ويرى فيوليت أن هذا "القلق الجزائري" راجع أساسا إلى خيبة أمل الجزائريين في الاحتفالات المئوية - التي بقيت هاجسا في ذهنه، والتي لم يستطع هضمها سواء في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**، أو في كل خطاباته حول الجزائر- : "أثناء الاحتفالات المئوية ظهر أمل كبير لدى جميع المسلمين الجزائريين، للأسف هذا الأمل قد خاب"[4]، حيث استشهد بمقال

(1 **Journal Officiel de La République Française**, débats parlementaires, Sénat, Séance du jeudi 21 mars 1935, p 344.
(2 Ibid. p 344.
(3 Ibid. p 344.
(4 Ibid. p 344.

إيدوارد سوليي في إحدى الجرائد والذي قال بأن الجزائريين كان لهم أمل كبير في الاحتفالات المئوية في حين لم يتم إعطاؤهم شيئا، لذلك فقد ظهرت خيبة الأمل، وظهر البؤس والحقد في ذهن الجزائريين والذي أدى إلى القلق الجزائري"[1].

وبعد شرحه لأسباب "القلق الجزائري"، انتقل فيوليت إلى عد وإحصاء التناقضات والأخطاء التي تم اقترافها في الجزائر، والتي أدت حسبه إلى إذكاء سوء التفاهم، منها رفض الإعانات للجزائريين أثناء المئوية التي كانت أكبر هذه الأخطاء حسب فيوليت "قامت الغرفة على خلفية طلبي، وبعد تفاهمي مع الحكومة، بالتصويت على مبلغ من 30 مليون لفائدة الأهالي، كما صادق مجلس الشيوخ على ذلك، في حين، شيء لا يصدق لكنه معبر للغاية، النيابات المالية الجزائرية قامت بقبول الإعانات للاحتفالات، لكنها رفضت الإعانات للأهالي"[2].

أما الخطأ الثاني، فيتمثل في منشور ميشال، حيث أن لجنة الشؤون الإسلامية التي أنشئت من أجل دراسة الشؤون الجزائرية وإعطاء آرائها حول السياسة الواجب إتباعها في الجزائر "تم تغطيتها بسرعة بالأشياء المضحكة غير المطاقة عندما وافقت على مشروع إصلاح من قبل الإدارة، والذي يلغي كل الحريات الصغيرة للمسلمين الجزائريين"، ما أدى إلى " اجتماع عشرة آلاف أهلي في قسنطينة ..."[3].

كما انتقد فيوليت رفض وزير الداخلية شوطان استقبال المنتخبين الجزائريين أثناء زيارتهم إلى باريس، و"الذين قام ريني بالذهاب للجزائر للاستماع إليهم"[4].

إن الخطأ الرابع الذي ذكره فيوليت من الأخطاء الكثيرة في تسيير الجزائر هو تدخلات الإدارة في انتخابات الجزائريين، حيث "تم منع 2000 ناخب قبائلي في بجاية من الانتخاب بتعسف"، وهو ما أدى إلى سخط في أوساط الجزائريين، -يواصل فيوليت- "حتى

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 344.
(2) Ibid. p 344.
(3) Ibid. p 344.
(4) Ibid. p 345.

الدين لم يتم احترامه في الجزائر، حيث أن المحافظ قام بتعيين في رئاسة الشعائر الإسلامية موظف كاثوليكي"[1].

لذلك، يعتبر فيوليت أن هذه الأخطاء وأخطاء أخرى يمكن "استخدامها من أجل دعاية مضرة"، ويتساءل: "لكن لماذا نقوم بتزويد هذه الدعاية بمثل هذه الحجج"[2].

وبعد هذا، انتقل فيوليت إلى المجال الاقتصادي، حيث انتقد فكرة أن سبب هذا "القلق الجزائري" هي الأزمة الاقتصادية، حيث قال بأنه "في الفترة الأكثر ازدهارا (...) الأهلي لديه أمراض كثيرة وناقص تغذية"[3]، وبعد أن يستدل على ذلك بأعداد المعفيين من التجنيد بسب الأمراض والعجز الجسدي، يتساءل فيوليت: "هل أخطأ عندما أرى في ميزانية الجزائر بأن حصة المساعدات الطبية لا تمثل إلا 300 ألف فرنك، والذي يمثل مبلغا شحيحا، حيث أنه لمدينة من 14 ألف ساكن، النفقة في فرنسا تمثل 150 ألف سنويا، أيعتبر فرنسيا سيئا سيدي الوزير الذي يطلب منكم التفكير بكل هؤلاء البؤساء الذين ينتظرون بلا جدوى من فرنسا منحهم المساعدة والنجدة"[4].

كما قام فيوليت بالإضافة إلى ذلك بشرح الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، والتي أوردها في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**، والتي تتمثل في القرض الفلاحي "الذي لا يوجد إلا على الورق بالنسبة للفلاح"[5]، ومسألة الغابات، نزع الملكيات، بالإضافة إلى المناهج الإدارية: الأمر الإجباري، القمع السريع، ابتزازات بعض القياد، والتي تم دراستها في فصول سابقة.

ورغم كل هذه المشاكل التي يعاني منها الجزائريون، والتي تعتبر مشاكل مادية، فإن فيوليت يعتبر أنه "أعمى من يعتقد بأنه لا يوجد في الجزائر إلا هذا الوجه من المشكل" حيث

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 345.
(2) Ibid. p 345.
(3) Ibid. p 345.
(4) Ibid. p 345.
(5) Ibid. p 346.

توجد في كل مكان من المدن الكبرى مثل القرى، "أزمة معنوية خطيرة جدا"، ففي "كل محاولة للحديث عن المسألة السياسية للأهالي الجزائريين، قسم من الرأي العام الجزائري يقف مباشرة، ويعلن أنه إذا كانت مطالب الفلاح مشروعة - رغم أنه لا يتم الانشغال بها إلا كما أوضحتها سابقا- فإن المسألة السياسية لا تتمثل إلا في بعض المثقفين المحتقرين"[1].

وإذا كان فيوليت يعتبر أن المثقفين بالثقافة الفرنسية هم الحلقة الرابطة للجزائر بفرنسا، وهم الذين يمكن الاعتماد عليهم لنشر الأفكار والمعيشة الفرنسية في الجزائري، فإنه يعتبر أن القول بأن المثقفين الجزائريين لا يمكن الاعتماد عليهم ما هي إلا حجة "من أجل إبعادهم"، ويضيف: "يقولون بأنهم معادين لفرنسا، تعرفون سيادة الوزير بأنهم ليسوا معادين لفرنسا (...) أعترف أنني لا أفهم سبب هذا الحذر تجاه المثقفين الأهالي، ويظهر لي بأنه يجب علينا أن نكون فخورين بهذه النتائج الكاملة في بعض الأحيان بالثقافة الفرنسية"[2].

وقد انتقد فيوليت نظرة المستوطنين للجزائريين، حيث استشهد بما قاله جولي فيري "...إنه صعب جعل المستوطن الأوربي يفهم بأنه توجد حقوق أخرى غير التي له في البلاد العربية، وأن الأهلي ليس خاضعا للضرائب والسخرة ..."[3].

وبعد محاولة فيوليت إقناع وزير الداخلية والنواب حول إمكانية الاعتماد على المثقفين الجزائريين وعلى إخلاصهم من أجل استقرار فرنسا في الجزائر، فقد انتقل إلى المسألة الأكثر حساسية، والتي تتمثل في مشروعه حول منح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية مع احتفاظها بالأحوال الشخصية، حيث بدأ بأن فكرة التمثيل البرلماني للجزائريين ليست فكرة خاصة به وإنما هي فكرة قديمة، والتي "اشتركت فيها حكومات عديدة، وأحزاب سياسية قامت بقبولها"[4].

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 347.
(2) Ibid. p 347.
(3) Ibid. p 347.
(4) Ibid. p 348.

غير أن الحديث عن التمثيل البرلماني للجزائريين يبدأ دائما بالاختلاف حول الصيغة: "نحن أمام مفهومين: نواب أهالي يتم انتخابهم عن طريق الهيئة الانتخابية الأهلية، أو التوسع التدريجي للحقوق المدنية لكل الأهالي المتطورين، دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية"[1].

وقد انتقد فيوليت الصيغة الأولى، والتي تمثل "أخطارا كبيرة" ضد استقرار فرنسا في الجزائر، حيث يقول: "ألا تلاحظون بأن هؤلاء النواب الأهالي، بالضرورة، فإنهم ليسوا رجالا يمثلون آراءا اقتصادية وسياسية، وإنما هم مسلمون، منتخبين كمسلمين، للدفاع عن المنافع الإسلامية باسم هيئة انتخابية مسلمة تماما، وهذا هو الأخطر، لأنكم تحصرون الجزائر الأهلية في ديانتها، وتجعلون الجزائر الإسلامية معارضة للجزائر المسيحية-اليهودية، التقارب بين الغرب والإسلام يصبح مستحيلا، مصير البعض غير مرتبط بمصير البعض الآخر، لا تضامن سينشأ بين مختلف العناصر في الجزائر، وسوء التفاهم بين الأجناس سيكون لسنوات عديدة"[2].

لذلك، وبسبب التهديد الذي تمثله هذه الصيغة على فرنسا في الجزائر، فإن فيوليت يختار الصيغة الثانية، وهي التي يعتبرها الوسيلة المثلى للربط الكلي للجزائر بفرنسا من خلال جعل الجزائريين والمستوطنين يدافعون عن نفس الأفكار، ويتحالفون لمستقبل مشترك: "لا أريد أن يكون في فرنسا أقلية مسلمة، أريد نظاما ليس فيه أي تمييز، أريد نظاما من السلام، إذن، ما الذي يجب فعله؟، برأيي، يجب تطبيق القانون العام من خلال الإدماج التدريجي لكل أهالي الجزائر في الهيئة الانتخابية الفرنسية حسب تطورهم الذي يؤدي بهم إلى التفكير الفرنسي، من دون قلق على أحوالهم الشخصية"[3].

وحول قلق المستوطنين، يطمئنهم فيوليت: "التوازن لن يكون أبدا مهددا، والحصة الجديدة في كل سنة لن تستولي أبدا على تفوق العنصر الأوربي، والذي سيكون فقط واجبا عليه بالحساب مع العنصر الأهلي (...) هذا النظام حذر ومعتدل، فهو يتصرف بشكل

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 348.
(2) Ibid. p 348.
(3) Ibid. p 348.

تدريجي (...) والذي يقصي السلبيات الخطيرة التي أشرت إليها حول التمثيل بالهيئة الانتخابية الأهلية"[1].

وإذا كان الانتقاد الشائع حول التمثيل البرلماني للجزائريين هو "لماذا لا يتجنسون"، فإن فيوليت يقول بأن أولئك الذين يعرضون هذا السؤال "لا يعرفون ماذا يمثله القرآن بالنسبة للأهالي"، كما ينتقد الإدارة التي " تقبل التجنس بصعوبة (...) حتى أنها تدعي أن المتجنسين الجزائريين هم متجنسين من طبيعة خاصة، أسفل من المتجنسين المالطيين، المتجنسون الجزائريون هم الأدنى في سلم الفرنسيين"[2].

كما عبر فيوليت صراحة بأن فرنسا تعتمد الكيل بمكيالين حول الأفكار التي تنادي بها في العالم، وسياستها المطبقة في الجزائر: "لا أطلب إلا ما استلزمته فرنسا على البلدان الأخرى، أطلب بأن تكون فرنسا متحررة مثلما تطالب البلدان الأخرى أن تكون"[3]، حيث يستعرض ما عاشته رومانيا بعد دخول اليهود إليها، وقيام البلدان الأخرى منها فرنسا بالضغط عليها من أجل إدخالهم في المواطنة رغم أنهم غرباء عن البلد[4].

وبعد أن يستدل فيوليت بولاء الجزائريين لفرنسا: "إن هؤلاء السكان أعطونا منذ قرن، أدلة لا مثيل لها حول الإخلاص والوفاء (...) أثناء حرب الريف (...) وعندما كانت كل الكتائب الجزائرية مسيرة باتجاه المغرب، وباتجاه جبهة أخرى، أعلنت بافتخار على منصة النيابات المالية الجزائرية بأنه من قسنطينة إلى وهران، لا يوجد لدي إلا وحدتين للمدفعية، ولكن لدي محبة الأهالي لفرنسا، وكان الجزائريون هم من صفق أكثر"[5]، ينهي فيوليت بفكرته التي ناضل من أجلها طويلا: "إما أن تدمج فرنسا الجزائر وشمال إفريقيا (...) أو ستخسر وضعها كقوة متوسطية"[6].

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 348.
(2) Ibid. p 349.
(3) Ibid. p 350.
(4) Ibid. p 350.
(5) Ibid. p 351.
(6) Ibid. p 352.

2- : معارضة نواب الجزائر

1.2- بول كيطولي (Paul Cuttoli)

أول من أخذ الكلمة هو بول كيطولي، سيناتور قسنطينة، والذي بدأ بمحاولة تبييض "اللوحة السوداء التي رسمها فيوليت" فيما يخص المسلمين الجزائريين: "ضروري الإشارة إلى التضحيات الكبيرة التي قامت بها فرنسا في فائدة الأهالي (...) صديقي فيوليت (...) قام برسم لوحة سوداء بعض الشيء، المسلمين الفرنسيين للجزائر حسبه هم ضحية القلق الكبير"، وقد تعجب كيطولي حول الحل الذي قدمه فيوليت: "وللتخفيف من البؤس، فإنه - فيوليت- لا يعطينا إلا وسيلة واحدة، بطاقة الانتخاب لبعض الفئات، أعترف بأنه دواء فريد"[1].

وبعد هذه المقدمة، يبدأ كيطولي دراسة المسألة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعترض على أفكار فيوليت حول المسألة الاقتصادية للجزائريين: "بعض الأفكار المحزنة، تدعي بأن القرض الفلاحي للأهالي غير موجود، ليسمح لي بالقول بأن هذا التأكيد غير صحيح، الأهالي لديهم مدخل إلى التعاونيات الفلاحية، وخزينات المساعدة من قبل الدولة الجزائرية مفتوحة لهم بسعة "[2].

كما يعتبر كيطولي أنه زائد عن الحاجة الكلام طويلا حول الفوائد المادية والمعنوية التي حملتها فرنسا إلى مستوطناتها منذ الاحتلال، حيث توجد حجة واحدة كافية للاستدلال على ذلك: "المجال الديمغرافي سيكون الشاهد الفصيح لمعروفنا (...) ففي 1830، العدد الكامل للأهالي الجزائريين حسب أغلب التقديرات مليون ونصف مليون، وفي 1935، حسب آخر الإحصائيات، العدد وصل إلى 5.568.314 ساكن"، ويقول: "هكذا، أثناء 105 سنوات،

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 353.
(2) Ibid. p 353.

السكان الأهالي تضاعفوا أربعة مرات، لا أعرف إذا كان من بين الأمم التي تعتبر خيرة في مجال الاستعمار، التي تستطيع التباهي بمثل هذه النتائج المشرفة"[1].

كما قام كيطولي باستعراض الإصلاحات المحققة منذ 1915، أي لمدة عشرين سنة، حيث اعتبر أن "أعظمها هي التي تمت فيما يخص المسألة الضريبية (...) حيث تم إخضاع العرب لنفس النظام مع الأوربيين (...) ما جعل المساهمين الفرنسيين يتحملون معظم تكاليف الميزانية الجزائرية، وهكذا في 1933، 850 ألف أوربي دفعوا 950 مليون من الضرائب، في حين 5 ملايين ونصف لم يدفعوا إلا 290 مليون"، ويعتبر كيطولي هذا تورعا من قبل النيابات المالية، والذي قام بالاعتراف لها بمهمتها الإنسانية: "هاهي سادتي إحدى الإصلاحات السخية التي تم التصويت عليها عفويا من قبل النيابات المالية، والتي هي دائما مستعدة للمشاركة باندفاع في مهمة تحرير الأهالي"[2].

---

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 353.

لقد قام كيطولي بهذه الحجة من أجل الافتخار والتباهي بالاستعمار الفرنسي في الجزائر والفوائد التي حملها إليها، غير أن هذه الحجة كانت غير صحيحة، حيث كان عدد الجزائريين أثناء الاحتلال أكثر من الرقم الذي أعطاه، فحسب حمدان بن عثمان خوجة الذي عاش الاحتلال، فيرجح عدد الجزائريين إلى عشرة ملايين نسمة (حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ش.و.ن.إ، الجزائر 2005، ص 270)، أما المؤرخ جيلالي صاري، من خلال دراسته لإحصائيات وفيات الجزائريين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في كتابه **النكبة الديمغرافية**، فيقول بأن عدد الجزائريين أثناء الاحتلال هو خمسة ملايين على أقل تقدير: "من خلال دراسة تركيب المجتمع الجزائري التقليدي، ومن خلال النصوص الفرنسية مع نهاية الإمبراطورية الثانية، يمكننا تقدير المجتمع الجزائري بخمسة ملايين نسمة على أقل تقدير"، كما يقول أنه من 1830 حتى 1866، خارج الفترة القصيرة بين 1856 و1861، كل ملاحظي وكتاب هذه الفترة يعترفون بتراجع ديمغرافي عام في الجزائر (Djilali Sari, **le désastre démographique**, édition SNED, Alger 1982, pp 261-262)

وإذا أخذنا عدد الجزائريين بأقل تقدير وهو خمسة ملايين نسمة، ومقارنتها مع سنة 1935 تاريخ هذه المساءلة أي بعد قرن من الزمن، فإننا نجد أن المجتمع الجزائري لم يتكاثر وبقي على حاله، وهنا تظهر حقيقة الاستعمار الفرنسي في الجزائري، والتي اتسمت بالإبادة الجماعية، وعزل الجزائريين بعد سلب ممتلكاتهم وأراضيهم، حيث انتشرت الأوبئة والمجاعات، والتي وصلت أوجها بين 1866 و1871 بوفاة مليون جزائري تقريبا حسب دراسة جيلالي صاري (Djilali Sari, op.cit, p 11)

(2) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 354.

لقد تكررت حجة أن الأوربيين يدفعون ضرائب أكبر من الجزائريين منذ قرار 30 نوفمبر وأول ديسمبر 1918، والذي أقر حذف الضرائب العربية وتغييرها بالضرائب الأوربية، وقد رد رئيس القسم العربي للنيابات المالية سيسبان، في جلسة 19 ماي 1933 لمدير المصالح المالية ووكيل الحكومة آريس (Aris) على هذه الحجة بقوله: "أود جلب انتباهكم حول مسألة تمت إثارتها في عدة مرات في النيابات المالية من بعض زملائنا، يقولون بسهولة بأن الأهالي لا يدفعون ضرائبهم بكفاية، وأتساءل إذا كان مثل هذا التأكيد مطابق للحقيقة، منذ 1919، الأهالي خاضعون لنفس النظام الضريبي الذي للأوربيين، النظام يتم تطبيقه في نفس الشروط، أتساءل إذن، كيف يمكن أن يدفع الأهالي ضرائب أقل من المكلفين=

كما يصنف كيطولي الإصلاحات التي قام بها فيوليت أثناء ولايته ضمن الإصلاحات التي يفتخر بها رغم أن هذه الإصلاحات تم محاربتها من قبل النيابات المالية والمستوطنين، وحتى هؤلاء النواب إلى درجة دفع فيوليت إلى الاستقالة، حيث يعترف بها كيطولي ويصنفها في خانة الانجازات الفرنسية في الجزائر، والتي تتمثل في "بعض القوانين الاجتماعية في الجزائر، وإصلاح الصحة في الدواوير والمساعدات الاستشفائية، وتطوير الصناعات الحرفية التي فتحت للأهالي إمكانية التعلم الفني والمهني"[1].

أما فيما يخص المطالب السياسية للجزائريين، فقد اعتبر كيطولي أن الهدف منها ليس تحسين أوضاعهم، وإنما "تحت غطاء ما يسمى المطالب السياسية، تختفي الصحوة المقلقة للتعصب والكره للأجانب"، ووسيلتها هي "صحافة أهلية خاصة"، منها "بعض الصحف المحررة بالفرنسية، والتي تعبر بعنف وبدون حدود، في حين أخرى تقوم بنقد غادر لمؤسساتنا، وهذه الأخيرة المكتوبة باللغة العربية تسمح لإشعال بؤر الحرائق بسرية"[2].

لذلك فقد حاول كيطولي تنبيه فيوليت باعتباره ذو نفس كريمة، لكنه غير حذر: "إنه في وقت، أين الأعصاب مشدودة، الأنفس ساخنة، نتائج التعصب المقلق متبوع بالأزمة الاقتصادية، وفي وقت، حالة الأنفس المشكوكة تسيطر لدى الأهالي (...) أنفس كريمة دون شك، لكنها غير حذرة، تطالب للسكان الأهالي الحقوق السياسية التي لا يهتم بها إلا بعض المثقفين"[3].

=الآخرين؟، ثم أنا أدعي بأنهم ليس فقط لا يدفعون اقل وإنما بسبب جهلهم، فإنهم يدفعون ضرائب مباشرة أكثر من الأوربيين، أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة، فإنها تسدد في معظمها من قبلهم لأنهم أكثر عددا، بدون شك، استهلاكهم بشكل عام أقل من استهلاك الأوربيين، لكن بسبب عددهم الكبير، يمكننا التأكيد أن جزءا كبيرا من الضرائب غير المباشرة تسدد في معظمها من قبلهم، وبناءا عليه، أحتج باسم زملائي ضد هذا التأكيد المجاني، فإذا سدد الفلاحون الأوربيون ضرائب كبيرة، فهذا راجع إلى امتلاكهم لاستثمارات واسعة، وعادل تسديدهم لأعداد كبيرة (Melia, Op.cit, pp 128-129).

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 354.

(2) Ibid. p 355.

(3) Ibid. p 355.

وهكذا يدعو كيطولي إلى التصرف بمرحلية ومنهجية في تقديم الإصلاحات: "الجزائريون تم إعلانهم فرنسيين في 1865، ومنذ ذلك الحين، تم التصويت والإمضاء على النصوص المتتالية المنظمة للحقوق الانتخابية للجزائريين: مرسوم 24 سبتمبر 1908 من أجل المستشارين العامين، 23 أوت 1918 وديسمبر 1922 للنيابات المالية، وقانون 4 فيفري 1919 دستور سياسي حقيقي لمسلمينا الفرنسيين"[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن كيطولي يرفض فكرة فيوليت بتجنيس بعض الفئات من الجزائريين، مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية بسبب اختلاف القانون الإسلامي مع القوانين الفرنسية، حيث يقول بأن "القانون الإسلامي مبني على الذكورة، سواء في نظام الزواج أو في نظام الوراثة، الزوج يمكنه عن طريق إجراء بسيط تطليق زوجته، ويمكنه الزواج بأربع زوجات"[2].

ويبدو من خلال خطاب كيطولي أن معارضته للإصلاحات في الجزائر معارضة مبدئية دون اعتبار الحقائق، فهو يحاول الإقناع بطرق ملتوية، حيث يقول تارة بأن "أصدقاءنا المسلمون لا يريدون تجنيسا إجباريا، فهم ليسوا ناضجين لذلك، ومنحهم الحقوق السياسية (...) سيكون اقترافا لأخطاء لا يمكن إصلاحها"[3]، وتارة أخرى ينتقد المثقفين المسلمين: "هؤلاء المثقفون المسلمون الذين يمثلون الفئة التي يفكر فيها فيوليت، يمكن القول عنها أنها من كل الأهالي، كانت الأقل محبة لنا (...) فإذا تمكنا من فتح ذكاء هذه النخبة التي أنشأناها، فإننا لم نتمكن حاليا من فتح قلوبها (...) إن المسلمين المثقفين هم أولئك الذين هم مبتعدون أكثر عنا"[4].

(1) **J.O.R.F,** Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 355.
(2) Ibid. p 356.
(3) Ibid. p 356.
(4) Ibid. p 357.

2.2- روكس فريسنينق (Roux Freissineng)

في اليوم الموالي، أي 22 مارس 1935، تواصلت النقاشات، حيث كان أول من صعد المنصة هو سيناتور وهران، روكس فريسنينق.

بدأ روكس فريسنينق كلمته بشكر زميله كيطولي الذي "تكرم الليلة الماضية للإجابة فورا على لائحة الإتهام التي قام بها زميلنا فيوليت سواء ضد المستوطنين الجزائريين، أو ضد الإدارة الجزائرية"، حيث أعاب على فيوليت "سلسلة الأخطاء -المرتكبة في الجزائر- التي تفوه بها في مجلس الشيوخ، والذي كان عليه إعطاء أهمية للمنصب الذي تقلده في الجزائر"[1].

ويتعجب فريسنينق من أقوال فيوليت حول الأخطاء المرتكبة من قبل الإدارة والتصرفات السيئة للمستوطنين ضد الجزائريين، حيث يستعرض ما قام به فيوليت أثناء ولايته، والتي اعتبرها إصلاحات مهمة: "أنا أفهم بصعوبة مثل هذه التصريحات من قبل السيد الحاكم العام السابق فيوليت، الذي ساهم بطريقة فعالة أثناء ولايته في الجزائر في محاربة الآفات بإحصائه لها واتخاذه لإجراءات مفيدة جدا لهذا الغرض (...) المستشفيات قمنا بالإكثار منها (...) وتم إنشاء العيادات الجوارية بعدد كبير في الأرياف (...) وقمنا بتعيين الممرضات الزائرات (...) فيوليت يقول أن 800 ألف أهلي دون تعليم (...) لقد قمنا بما استطعنا، وسنقوم بذلك أكثر، الجزائر تخصص مبالغ ضخمة من أجل تطوير التعليم "[2]، كما رد كيطولي على قول فيوليت بلسان جول فيري حول عداء المستوطنين للجزائريين حيث قال: "كل الناس أصحاب النية الحسنة يعترفون أن الوضع ليس كذلك حاليا: هذا المستوطن يعيش في وئام مع عامله الأهلي، يمد له المساعدة المادية، ويقدم له النصيحة اللازمة"[3].

(1) **J.O.R.F,** Débat - Parl - sénat, séance du 21 mars 1935, p 364.
(2) Ibid. p 364.
(3) Ibid. p 366.

وبعد ذلك ينتقل فريسنينق إلى ما يسمى "الأزمة المعنوية" حيث بدأ بتحليل هذه المسألة بالتساؤل: "من أين جاء القلق الجزائري؟"، ويقول، "منذ بضع سنوات كل شيء كان يسير على ما يرام، ولكن واقعة جديدة حدثت، هي صحوة الإسلام في جميع أنحاء العالم (...) المؤتمر الإسلامي الكبير في القدس في ديسمبر 1931 جمع ممثلين لكل القوى الإسلامية (...) وتم إنشاء لجنة تنفيذية دائمة (...) كما تم إنشاء لجان أخرى خارج هذه اللجنة العامة: لجنة في سوريا بدمشق، لجنة في مصر بالقاهرة، لجنة في لوزان وجنيف، لجنة، سادتي في برلين (...) إنها أموال ألمانيا هي التي تقوم في الجزء الكبير بتطوير دعاية الجامعة الإسلامية في شمالنا الإفريقي، في تونس والمغرب، وكذلك الجزائر"[1].

وبالإضافة إلى الجامعة الإسلامية، يشير فريسنينق إلى الحزب الشيوعي "الذي يتحرك في شمال إفريقيا وفي باريس من أجل جمع أكبر عدد من الأهالي (...) ومن أجل التأثير، قام بتأسيس منظمة في باريس والتي تسمى نجم شمال إفريقيا، هذه الأخيرة، مثل الشيوعيين، لا تخفي برنامجها، هدفها ببساطة طرد الفرنسيين من شمال إفريقيا"[2].

أما الحركة الثالثة التي أدت إلى "القلق الجزائري" حسب فريسنينق فهي جمعية العلماء المسلمين، والتي قرر أعضاؤها "تجديد الإسلام، وإرجاعه إلى عاداته الأولى، بهذا الحدث فقط يبتعدون عن أفكارنا الحديثة، ويبتعدون عنا "، لذلك، فيعتبر فريسنينق أن كل هذه الحركات تهدد الوجود الفرنسي: "العلماء يتصرفون من جانبهم، المتطورون من جانب آخر، المثقفون كذلك، والشيوعيون يقومون بحركتهم، وهكذا كل هذه الفئات تتحرك في الحقيقة ضد السيادة الفرنسية"[3].

وإذا كان فريسنينق يعتبر أن كل الاتجاهات هي ضد فرنسا، فإن قبول مشاريع فيوليت ما هو إلا من أجل تقويض السيادة الفرنسية: "إذن فإنه - فيوليت- قدم مشاريع، وعلى الفور تشكل حوله أناس، والذين رأوا فيه وسيلة لتقويض سيادتنا (...) ومنذ تلك اللحظة، بدأت

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 366.
(2) Ibid. p 366.
(3) Ibid. p 367.

دعاية حية تتطور في الجزائر"[1]، حيث يرى أن عبارات الإخلاص والوفاء من الجزائريين لفرنسا ما هي إلا خدعة لأهداف أخرى: "عندما يتم النداء *تحيا فرنسا*، يتم نسيان نداءات أخرى (...) *يحيا هتلر*، *لتسقط فرنسا*، والذي تم الصراخ به في تلمسان، الجزائر وسطيف (...) وفي كل مرة تظهر صورة هتلر في السينما (...) أيمثل ذلك إخلاصا؟ (...) وبالتالي لا يجب أن نكون مخدوعين عن طريق بعض المواقف الفطنة"[2].

لقد حاول روكس فريسنينق من خلال هذا التقديم تصوير حركة مضادة لفرنسا في الجزائر من كل الاتجاهات، والتي يُحمّل فيوليت مسؤوليتها وذلك أنه المدافع عن المحركين للفتنة: "سادتي، أنا لا أريد أن أذكركم بالتفصيل بسلسلة الأحداث التي وقعت تباعا في عنابة، تبسة، الجزائر وغيرها (...) وفي وقت ما، لم يوجد يوم لم تحدث حركات مثيرة للفتنة (...) وما يشجع هذه الحركات هو بالتحديد الدعاية من قبل المثقفين المسلمين الذين أخذوا المبادرة، والذين كان خلفهم (...) لمساندة حركتهم شخصية زميلنا فيوليت"[3].

وفيما يخص مسألة الحقوق السياسية للجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية التي كانت صلب مشروع فيوليت، فإن فريسنينق يعارضها بكل بساطة: "غير مقبول في فرنسا وجود فئتين من المواطنين، البعض واجب عليه احترام كل القوانين الفرنسية، وآخرين تمنح لهم نفس الحقوق ونفس الامتيازات، لكنهم يحافظون على القانون الإسلامي الذي يسمح للأب ببيع ابنته تحت لون الزواج (...) القانون الذي يمنح الزوج حق تطليق امرأته عن طريق حركة (...) قانون الوراثة، الذي يمنح للمرأة نصف الرجل"[4].

كما ينتقد مشروع فيوليت بأنه "غير ديمقراطي، بما أنه ينشئ امتيازا في فائدة عدد صغير من المسلمين، هؤلاء لديهم كل الحقوق، والآخرين مسلوبين"[5].

(1) J.O.R.F, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 367.
(2) Ibid. p 367.
(3) Ibid. p 368.
(4) Ibid. p 369.
(5) Ibid. p 369.

وينهي فريسنينق كلمته مخاطبا فيوليت، ومنبها إياه بخطورة العمل الذي يقوم به على فرنسا: "أقول بأسف كبير لفيوليت: ألم تر خطر هذه الدعاية التي تحدث تحت غطائك وتحت حمايتك الكاملة؟ (...) ألم تفكر أنها تستعملك لتخفي انبعاثا آخرا للشيوعية من جهة، والجامعة الإسلامية من جهة أخرى، أي من كل أعداء السيادة الفرنسية في الجزائر (...) يحق لي أن أقول لك سيد فيوليت، بأنك في أعين الغالبية العظمى من فرنسيي الجزائر بمن فيهم أنا (...) أنت تتحمل في الأحداث التي جرت منذ ثلاث سنوات، وفي هذه الإثارة الخطيرة ضد فرنسا والتي أدت خاصة إلى دسائس مضادة لفرنسا، جزءا كبيرا من المسؤولية"[1]، وهكذا يدعو فريسنينق فيما يخص منح الجنسية مع الأحوال الشخصية للنخبة الجزائرية إلى "هدمها وإفراغها من محتواها، يجب علينا اقتلاع الجذور الأخيرة (...) يجب أن ينتهي ذلك، ولن يتم الحديث عنها أبدا مرة أخرى"[2].

3.2- جاك ديروكس (Jacques Duroux)

بدأ ديروكس كلمته بالأمل الذي ينتظره من سفر وزير الداخلية إلى الجزائر: "إذا كنا من الجانب الاقتصادي مدينين لوزير الداخلية بالتخفيف من الأضرار، فإننا نأمل من جهة أخرى بأن يحمل سفره علاجا لما تم تسميته القلق الجزائري"[3].

لم يختلف رأي ديروكس عن زميليه، حيث كانت فكرته هي عدم إخلاص الجزائريين لفرنسا، وذلك من خلال "تصريحات مهينة ومهددة في المقاهي المغربية ضد الحكومة، ضد اليهود، ضد الفرنسيين الذين جاؤوا للاستقرار في شمال إفريقيا (...) وليس نادرا رؤية أصلبة نازية ضخمة على الجدران على طول الطرق الوطنية، وعندما يظهر هتلر على شاشات السينما، الأهالي يظهرون فرحتهم بصخب"[4].

(1) **J.O.R.F,** Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 369.
(2) Ibid. p 370.
(3) Ibid. p 371.
(4) Ibid. p 371.

وحول "القلق الجزائري"، الذي يرجعه فيوليت إلى الوعود غير الحذرة بعد المئوية، فإن ديروكس يعتبر هذا "الإدعاء" باطلا، في حين أنه "صحيح بالعكس، بعد الحرب، إننا قمنا بالتعويض على الإخلاص الكامل للأهالي بالمشاركة بطريقة أكثر فعالية في الحياة العامة"[1]، حيث أنه وعند ديروكس - كما زميليه- فإن "القلق الذي يهيمن على الجزائر يمكن شرحه بدعاية الجامعة الإسلامية، وبالدعاية الهتلرية (...) وفيما يخص الشيوعية، فهي تحاول إثارة الحس الوطني لدى الأهالي"[2].

أما فيما يخص السياسة الفرنسية في الجزائر، فإن ديروكس ينفي أي دور لفرنسا في هذا "القلق"، حيث قام بعد الأعمال التي قامت بها: "لقد قمنا بتطوير الرفاهية العامة أكثر من كل ما تم القيام به في البلدان الأخرى، حوالي 2 مليون ساكن في 1830، عدد السكان الأهالي أصبح ستة ملايين (...) كيف لا يمكن الإشارة إلى الإجراءات المهمة المتخذة لضمان النظافة والصحة العامة خاصة لدى الأهالي (...) إمكانية امتلاك الأراضي، ففي بلاد القبائل خاصة، عدد كبير منهم أصبحوا ملاكا لعقارات في المراكز الأوربية، كما أن المهمة التعليمية (...) توجد حوالي 2600 مدرسة قرآنية (...) وفيما يخص التعليم الفرنسي للشبان الأهالي، يتم اتهامنا بترك 800 ألف طفل دون تعليم ابتدائي (...) فيوليت يعترف في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟** بعدم إمكانية إنشاء 22 ألف قسم، بالإضافة إلى نقص المعلمين"[3].

وبعد ذلك، ينتقل ديروكس إلى مسألة المواطنة للنخبة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية التي عرضها فيوليت، وبعد أن يتساءل: "أيتناسب، نعم أم لا، منح تمثيل برلماني للأهالي الجزائريين، وفي أي شرط؟"، يطرح كل من مشروع قرنوت، ومشروع فيوليت: "نحن أمام مشروعين، واحد من النائب قرنوت، والآخر من زميلنا فيوليت (...) السيد قرنوت عرض بعث إلى البرلمان تمثيلا خاصا، منتخبا من الأهالي دون وجوب تخلي هؤلاء عن الأحوال الشخصية"، وقد انتقد ديروكس هذا المشروع فيما يخص عدم تناسب الأحوال الشخصية

(1) **J.O.R.F,** Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 371.
(2) Ibid. pp 371-372.
(3) Ibid. p 372.

الإسلامية مع القانون الفرنسي، حيث أعاد نفس الألفاظ التي نطق بها زميليه حول الزواج، الميراث، الطلاق[1].

أما فيما يخص مشروع فيوليت، فقد كانت انتقادات ديروكس تتمثل في الخوف من تهديد التفوق الأوربي: "فيوليت يحدد بأنه يتمثل في البداية بعدد قليل من الناخبين، لكنه يشير من جهة أخرى أنه في كل سنة العدد سيتكاثر آليا (...) هذا العدد من الأصوات المسلمة سيكون سدس (1/6) الأصوات (...) وفي عدة سنوات، سيصبح المواطنون الفرنسيون محكومون من قبل عدد من الأصوات المتماسكة الخاضعة لتعصب ديني (...) والدليل على ذلك هو الذل الذي يعيشه كل المتجنسين، حيث أن المتجنس يعتبر، حتى من قبل المثقفين خائنا، ويصلون إلى درجة منعهم من دخول المقابر المسلمة"[2].

ويضع ديروكس كما زميله فريسنينق مسؤولية الأحداث المضادة لفرنسا من قبل الجزائريين على عاتق فيوليت: "يبدو أن فيوليت لا يشك بأن الحركات الوقحة ضدنا قد كثرت منذ أن جعل نفسه المدافع عن الأهالي، وهذا مؤلم للغاية"[3].

وفي الأخير يدعو ديروكس فيوليت إلى التوافق من أجل عودة الهدوء في الجزائر، وذلك من خلال التصويت على جدول أعمال لوسيان سان (Lucien Saint)، ميسيمي (Messimy) والجنرال بورجوا (Général Bourgeois)، حيث "سيعبر ذلك بأنه لا يوجد تعارض في نوايانا المتبادلة (...) وأننا نبحث كلنا على تحقيق مهمة فرنسية وإنسانية، ويكفي معرفة ذلك في الجزائر لعودة لهدوء مباشرة في الأنفس من أجل إطفاء عداوة الأهالي ضدنا، وحقد المستوطنين الجزائريين ضدكم"[4].

(1 **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 373

(2 Ibid. p 373.

(3 Ibid. p 374.

(4 Ibid. p 374.

3- : رد وزير الداخلية مارسال ريني

لم يكن رد وزير الداخلية مارسال ريني مختلفا عن النواب الثلاثة، حيث ردد نفس أفكارهم في معظم الأحيان.

بدأ مارسال ريني كلمته بالتعبير عن افتخاره بالنتائج المذهلة التي تم إنجازها في الجزائر، حيث قال بأنه جلب من الجزائر "إحساسا بالفخر الفرنسي، وذلك بملاحظة أنه في أقل من قرن، استطاع بلدنا الكبير إنشاء هذه الجزائر المذهلة، حيث انبثقت مدن ضخمة، وكثرت الطرق، وأنشئت السكك الحديدية، وكذلك تطورت الزراعة بسرعة خارقة، والتي تبدو في نظر العالم كجوهرة لا مثيل لها، والتي تظهر قوة بلدنا ومستوطنينا"[1].

كما شكر مارسال ريني المستوطنين، لكنه تمنى لو كانت هذه المساءلة فرصة للحديث عن دورهم في ازدهار الجزائري: "كنت أتمنى لو تم الإلحاح على دورهم، لأنه إذا قامت الإدارة الفرنسية بإتمام مهمتها في هذه البلاد، فإن الفضل الكبير لتطورها يرجع إلى هؤلاء الرواد الأوائل الذين ذهبوا إلى هذه البلاد الإفريقية، المدمرة والمقسمة، والتي شيئا فشيئا، باجتهاد مثابر، استطاعوا إنشاء الجزائر كما هي عليه الآن"، حيث استدل بما كتبه فيوليت في كتابه "**هل ستعيش الجزائر؟**" فيما يخص خصال المستوطنين الحميدة - في حين لم يشر إلى الانتقادات التي وجهها ضدهم-، وقال: "نعم، هكذا هم مستوطنونا، أنا مسرور بإعادتها، والقول برفعة مهمتهم"[2].

وبعد هذه المقدمة، انتقل ريني إلى الحديث عن سفره إلى الجزائر، واللقاءات التي جمعته مع مختلف الفئات من الجزائريين، حيث كانت الفكرة الموحدة والمشتركة بين الجميع -حسبه- هي الإخلاص لفرنسا: "يجب علي القول بأنني رأيت وسألت كل هؤلاء الرجال، وتحدثت معهم طويلا، وكلهم دون أي استثناء أكدوا لي بحزم عال جدا بأنهم فرنسيين كاملين،

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 376.
(2) Ibid. p 376.

وأنهم يبقون مرتبطين مع فرنسا، ويريدون أن يظلوا مخلصين (...) وأظهروا لي أنه لو ذهبت فرنسا، فإنهم لا يعرفون ماذا سيكون بلدهم، ولهم تمام الحق في ذلك"[1].

وهكذا يبدوا أن مارسال ريني لا يرى أي ضرورة لتغيير الأوضاع، أو تقديم إصلاحات، حيث اعتبر أن إنجازات فرنسا زائدة عن الحاجة، وأن المستوطنين قد قاموا بأفضل ما يمكنهم في فائدة الجزائر، في حين أن الجزائريين لا يتمنون إلا البقاء فرنسيين كما هم، لذلك، ففيما يخص الإصلاحات التي قدمها فيوليت، فإن ريني يقول باستحالة قبولها: "منذ 1919 قمنا بأقصى جهد، ولا يجب الطلب منا الذهاب أبعد من ذلك لأنه مستحيل"[2].

وكذلك فيما يخص منح الجنسية الفرنسية: "في 1919، قمنا بمنح الأهالي حق التجنيس، قلنا لهم: بتوفر أحد الشروط - واحد فقط من خمسة أو ستة- ليس لكم إلا طلب الجنسية الفرنسية من أجل منحها لكم"، لذلك فلا يمكن منح أي إصلاح سياسي آخر، والإصلاح الوحيد الذي يمن تطبيقه حسب الوزير هو جعل المتجنسين الجزائريين مساوين لكل المتجنسين بالجنسية الفرنسية: "المتجنسون الجزائريون لا يتم معاملتهم مثل المتجنسين الآخرين من البلدان الأخرى، ويبقون كإخوة من طبقة سفلى، وهذا سينتهي"[3].

وفيما يخص الجنسية الفرنسية مع الأحوال الشخصية، والتمثيل البرلماني للجزائريين، فإن ريني يرفض بكل صراحة هذا الطرح الذي قدمه فيوليت، حيث رد أنه "من غير الممكن الجمع في برلمان، نواب لديهم قوانين مختلفة، أصول مختلفة، وأحوال شخصية مختلفة، لا يوجد إلا مواطن فرنسي واحد، هو الذي يقبل الواجبات الفرنسية من أجل التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، على هذه النقطة تقع إجابتي الواضحة تماما"[4].

وبما أن مساءلة ريني كانت بسبب الاضطرابات الجزائرية، فإن ريني عوض أن يبحث عن الحلول السياسية، فإنه اعتبر أن هذه المسألة هي مسألة أمن، وحلها يكمن في

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 377.
(2) Ibid. p 378.
(3) Ibid. p 378.
(4) Ibid. p 379.

استعمال القوة ضد الجزائريين المطالبين بالإصلاحات: "نريد رؤيتها -المهمة الحضارية الفرنسية- تكبر يوما بعد يوم، لكن من أجل ذلك، يجب أن تكون السيادة محترمة، ستكون إنسانية وعادلة كما قلت منذ قليل، لكنها ستصح شديدة، وإذا كان هذا ضروري لضمان أمن وحياة المستوطنين في الأرياف، فإنها ستستخدم القوة" (جيد جدا !، وتصفيق)[1].

وينهي ريني رده على مساءلة فيوليت بالقول: "بلد (...) لا يزال علينا العمل أكثر له، ولكن كذلك، فقد قمنا بشيء كبير لفائدته لا يجب نسيانه، عمل رائع لا مثيل له في بلدان أخرى، إنه أجمل عمل في العالم ما رأيته"[2].

4- : توضيح فيوليت

لقد قام فيوليت في مداخلته الثانية بمحاولة شرح أفكاره التي قام بعرضها، منوها بأنه إذا قام بعرض مشروعه هذا، فإن ذلك لم يكن تحت أي هدف إلا المصلحة الفرنسية: "أنا أتكلم كفرنسي صالح (...) أؤكد لكم بأن لدي إحساسا أنني أتكلم من أجل سلامة بلادي"[3].

ومن أجل المصلحة الفرنسية في الجزائر، فإن فيوليت يبين لوزير الداخلية الطريقة التي يجب القيام بها من أجل تجنب الأخطاء "التي يمكن أن تنشئ ثائرين"[4]، والتي تتمثل بالابتعاد عن سياسة الصرامة والقمع، حيث يقول: "كلما أصبحت الدعاية التي تمقتونها حقيقة، وكلما أصبح نجم شمال إفريقيا أكثر خطرا، ودعاية الجامعة الإسلامية أكثر إقلاقا، كلما سيكون واجبا علي القيام، ليس بسياسة قمعية، والتي تصبح تدريجيا عمياء واستبدادية، وإنما سياسة اتحاد وتقارب، ليس هذا الحذر المنظم بين البعض والبعض الآخر، وإنما إتحاد وتقارب عن طريق الأخوة والرحمة، بالتفاهم بين البعض والبعض الآخر، هذا ما أطلبه منكم

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 379.
(2) Ibid. p 379.
(3) Ibid. p 381.
(4) Ibid. p 381.

إذا كنتم تريدون من هؤلاء الرجال، تحت إمبراطورية الإثارة والتهييج، أن لا يفقدوا الحب الذي عندهم، والذي يجب أن يكون لهم لفرنسا"[1].

ويحذر فيوليت بعدم إمكانية بقاء فرنسا في شمال إفريقيا بالاعتماد على السياسة المتبعة حتى الآن: "لا يمكننا التفكير حقيقة بالإقامة في شمال إفريقيا لقرون دون موافقة ملايين المسلمين الذين يعيشون هذه البلاد"، لذلك، فمن الواجب "إيجاد وسيلة لتثبيت التضامن الحقيقي"[2].

وهكذا ينهي فيوليت كلمته بفكرته المشهورة بوجوب ربط الجزائريين بفرنسا، والذي يضمن بقاءها للأبد: "لا يمكننا ترك ستة ملايين من مسلمينا، قريبا عشرة ملايين، يجب ربطهم بنا، يجب أن نظهر لهم بأن الوطن الفرنسي هو وطنهم، وهو لهم كما هو لنا، هؤلاء الناس يقولون لنا: ليس لنا وطن، نحن نريد الوطن الفرنسي، ونحن نطلبه منكم، إذن فلنعطه لهم"[3].

5- : قرار ريني

في 30 مارس 1935، أصدر ريني قراره المشهور، والذي عوض أن يمنح بعض الإصلاحات للجزائريين، فقد قام بتشديد الخناق ضد المطالبين بالإصلاحات، حيث يحتوي هذا القرار على ثلاث مواد:

المادة الأولى: كل شخص، سواء كان من المستعمرات، أو من المحميات، أو من الأجانب المقيمين في الجزائر، يثير الشغب في أي مكان، وبأي وسيلة، ضد السيادة الفرنسية بإحداث الفوضى أو المظاهرات، أو يقوم بمقاومة إيجابية أو سلبية ضد تطبيق القوانين والمراسيم والتنظيمات وأوامر السلطات العامة، تسلط عليه عقوبة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين سجنا، وبين خمسمائة وخمسة آلاف فرنك غرامة.

(1) **J.O.R.F**, Débat - Parl - sénat, séance du 22 mars 1935, p 381.
(2) Ibid. p 382.
(3) Ibid. p 382.

المادة الثانية: إذا كان صاحب المخالفة موظفا، العقوبة يمكن أن ترفع إلى الضعف، ويمكن إضافة المنع من ممارسة الوظائف العمومية لمدة خمسة إلى عشرة سنوات.

المادة الثالثة: وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا المرسوم[1].

هكذا كانت إذن نتيجة مساءلة فيوليت لوزير الداخلية ريني، والتي كان يهدف فيوليت من خلالها لإصلاح أوضاع الجزائريين وتقريبهم من فرنسا، غير أن زيارة وزير الداخلية إلى الجزائر كانت عكس ذلك تماما حيث رجع منها مهددا متوعدا الجزائريين، معجبا مجاملا لإنجازات المعمرين، محافظا على الحالة الراهنة، متجاهلا كل الأصوات والحركات التي كانت تطالب برفع الضيم والحيف، حيث وصف شارل أندري جوليان قرار ريني هذا بأنه "سلاح ممتاز بيد الولاة لم يترددوا في استعماله"[2].

وهكذا ظهر فشل فيوليت في مساعيه مرة أخرى، وذلك بعد فشله أثناء ولايته في الجزائر، وفشله في اعتماد مشروعه سنة 1931، غير أنه لم يستسلم، وكان عليه انتظار وصول الجبهة الشعبية للحكم من أجل إعطاء نفس جديد لمشروعه، وهو مساندة الحكومة له من خلال شخصية رئيس الحكومة ليون بلوم، حيث سيصبح مشروعه تحت تسمية "مشروع بلوم-فيوليت".

(1) Andrès Nouschi, op.cit, p 77.
(2) جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، المرجع السابق، ص 148.

الفصل الرابع

مشروع بلوم- فيوليت أثناء حكم الجبهة الشعبية وانعقاد المؤتمر الإسلامي (1936-1938)

1- تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية الهيجان الفرنسي في الجزائر

2- مواقف الجزائريين من مشروع فيوليت

3- نحو فشل المشروع

الفصل الرابع: مشروع بلوم- فيوليت أثناء حكم الجبهة الشعبية وانعقاد المؤتمر الإسلامي (1936-1938)

بعد فشل موريس فيوليت في مساعيه من أجل تطبيق مشاريعه الإصلاحية كما تم دراستها سابقا، وفشل مشروعه الذي يمنح حق الاقتراع والمواطنة للنخبة الجزائرية مع احتفاظها بأحوالها الشخصية، فقد ظهرت أوضاع جديدة سنة 1936 شجعته على إعادة مشروعه الذي بقي دائما مصرا على وجاهته باعتباره الطريقة الوحيدة الضامنة لبقاء فرنسا في الجزائر، حيث تتمثل هذه الظروف في فوز أحزاب اليسار، التي ما فتئت تدافع عن الإصلاح في المستعمرات، وتحارب السياسة الاستعمارية التعسفية، وكذلك انعقاد المؤتمر الإسلامي الذي جمع كل الأطياف الجزائرية باستثناء النجم -الذي كان ينشط خارج الوطن- على قبول مبدأ الإدماج السياسي للجزائر بفرنسا، وهو ما أعاد الأمل لفيوليت في تطبيق مشروعه.

فمع فوز الأحزاب اليسارية في الانتخابات التشريعية، وتشكيل حكومة الجبهة الشعبية تحت رئاسة ليون بلوم، فقد كان عليها القيام بالإصلاحات، حيث أنها لطالما نددت بالجرائم الاستعمارية ونادت بالعدالة والكرامة لأهالي شمال إفريقيا، وبما أن رئيس الحكومة ليون بلوم لم يكن مختصا بالشؤون الأهلية، فقد قام بتعيين موريس فيوليت وزيرا للدولة مختصا بالشؤون الجزائرية[1] وذلك باعتباره الشخص الأكفأ والمختص بالشؤون الجزائرية من خلال أفكاره وماضيه في الولاية العامة للجزائر، وكذلك عمله من أجل الإصلاح دون تهديد الاستعمار الفرنسي للجزائر.

وبالإضافة إلى فوز الجبهة الشعبية، فقد أظهر الجزائريون قبولهم للإدماج السياسي بفرنسا بالمحافظة على أحوالهم الشخصية، حيث سافرت بعثة من المؤتمر الإسلامي

[1] بالإضافة إلى موريس فيوليت يوجد ماريوس موتي، المختص في الشؤون الاستعمارية وزيرا للمستعمرات، وكذلك شارل أندري جوليان، مهمته إرجاع الحركة للجنة العليا للبحر المتوسط، التي تعمل من أجل التنسيق بين مختلف الوزارات المنشغلة بمسائل المسلمين.

الجزائري -الذي انعقد في 7 جون 1936 بحضور كل ممثلي الشعب الجزائري ما عدا نجم شمال إفريقيا- إلى فرنسا في 18 جويلية 1936 لإعلان مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث طالبت بحق الاقتراع العام للجزائريين في الهيئة الانتخابية الموحدة مع الفرنسيين مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية، والتي تم استقبالها من قبل رئيس الحكومة ليون بلوم ووزير الدولة موريس فيوليت، والكاتب العام لوزارة الداخلية أوبو، ووزير الحربية دلاديبه، حيث حذر ابن باديس رئيس الحكومة ليون بلوم من عواقب خيبة أمل الجزائريين، فأجابه رئيس الحكومة: "كيف ترجعون بأيديكم فارغة وأنا أشتغل وصديقي فيوليت من الآن في مطالبكم"، وقال فيوليت: "قبل الأحد ينجز العمل"[1].

وهكذا كان فوز أحزاب الجبهة الشعبية وعودة فيوليت وزيرا للدولة مختصا بالشؤون الجزائرية، وكذلك قبول الجزائريين لمبدأ الإدماج السياسي للجزائر بفرنسا رغم مخالفته لصيغة مشروع فيوليت، إيذانا بإمكانية تطبيق مشروعه، لذلك فقد بدأ فيوليت بالعمل على إعادة مشروعه، والذي لم يتمكن منه إلا في نهاية سنة 1936.

أولا: تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية الهيجان الفرنسي في الجزائر

1- مشروع بلوم-فيوليت 1936

إن وعد فيوليت لوفد المؤتمر الإسلامي بتحقيق الإصلاحات، لم يكن يقصد به بدون شك مطالب المؤتمر الإسلامي، حيث كان فيوليت معارضا لمطلب حق الاقتراع العام للجزائريين، والذي كانت فكرته تتمثل في منح حق الانتخاب لبعض الفئات مع احتفاظها بأحوالها الشخصية، وذلك خوفا من تهديد تفوق المستوطنين، حيث كتب في كتابه **هل ستعيش الجزائر؟**: "من المستحيل سكب كل الأهالي في الهيئة الانتخابية الأوربية"[2]، وفي موضع آخر: "لا اقتراع عام للأهالي"[3].

[1] **الشهاب**، مجلد 12، ج7، أكتوبر 1936، ص 309.
[2] Viollette, op.cit, p 448.
[3] Ibid, p 442.

إن مشروع فيوليت الذي يمنح حق المواطنة والانتخاب لبعض الفئات من المسلمين الجزائريين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية يرتكز على نقطتين: الأولى، الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، فبعدما لاحظ فيوليت أن سبب رفض الجزائريين للجنسية الفرنسية راجع أساسا إلى شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، فقد غير فيوليت مبدأ التجنيس بالتخلي عن الأحوال الشخصية، بمبدأ التجنيس بالاحتفاظ بها، لكن بشرط يتمثل في اختيار الفئات التي هي قريبة من فرنسا من خلال طريقة تفكيرها وعيشها، والتي دافعت عن فرنسا، أو تعلمت في مدارسها ...الخ.

أما النقطة الأساسية الثانية لمشروع فيوليت فتتمثل في الهيئة الانتخابية المشتركة، وذلك بهدف جعل الجزائريين والفرنسيين يدافعون عن نفس الأفكار، ويتحالفون لمستقبل مشترك، حيث يحذر فيوليت من الهيئة الانتخابية الخاصة بالجزائريين، باعتبار أن ذلك سيؤدى إلى التفريق بين الفرنسيين والجزائريين حسب ديانتهم، حيث أن أكثر ما يخشاه فيوليت هو تطور الجزائريين في دينهم ولغتهم، والذي سيكون نتيجته التباعد بين الجزائريين والفرنسيين الذي سينشئ التصادم في المستقبل.

لقد كانت صيغة مشروع فيوليت من خلال هاتين النقطتين ذات عدة أبعاد في فائدة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بالدرجة الأولى، والتي تتمثل بالإضافة إلى ربط الجزائريين بفرنسا عن طريق إدماج مثقفيها، ومنح بعض الإصلاحات من أجل تهدئة الجزائريين، فقد كان لهذه الصيغة نتيجة عكسية تتمثل في فصل الفئة المثقفة عن عامة الشعب.

فإذا كانت المطالبة بالإصلاحات لا يمكن إلا عن طريق النخبة المثقفة، والتي تمرست على الحياة السياسية العصرية، فإن فيوليت قد لاحظ من خلال منحها المواطنة الفرنسية أن هذه الفئة ستقترب تدريجيا نحو الحياة الفرنسية، وهو ما يؤدي إلى نسيانها لمجتمعها الأصلي، حيث أن التجربة تؤكد ذلك، فبمجرد أنهم تعلموا في المدارس الفرنسية، فإن هؤلاء المثقفين الجزائريين لا يتفكرون أبدا في إمكانية العيش خارج الوطن الفرنسي، لذلك فقد عبر فيوليت في كل مرة على إخلاصهم باعتبارهم الطبقة التي تقرب فرنسا من الجزائريين.

وبسبب هذه المزايا في مشروعه، فقد استطاع فيوليت إقناع رئيس الحكومة ليون بلوم بتبني هذا المشروع، لذلك فقد أصبح مشروع فيوليت مشروعا حكوميا تحت التسمية الجديدة "مشروع بلوم-فيوليت"، والذي تم إيداعه على مستوى البرلمان في 30 ديسمبر 1936.

2- تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت، وبداية الهيجان الفرنسي

لقد قرر مجلس الوزراء بعد استماعه لفيوليت في جلسة 15 أكتوبر 1936، إيداع مشروع قانون في العودة البرلمانية يوسع الحق الانتخابي لبعض الفئات الأهلية[1].

وقبل إيداع المشروع في البرلمان، أعطى فيوليت تصريحات لجريدة **ليكودالجي** من أجل تهيئة الأوضاع، وإنارة الرأي العام بضرورة تطبيق هذا المشروع، وكذلك تحذيره من سلبيات رفض إدماج الجزائريين بفرنسا: "إذا لم يفهم المستوطنون الجزائريون أن من واجبهم بل من فائدتهم الانضمام إلى سياسة الإدماج، فإن عليهم أن يعلموا جيدا بأنهم يعملون من أجل إنشاء وطنية ذات شكل ثوري حتما"، وقد قدر فيوليت عدد المتحصلين على حق الانتخاب والمواطنة بموجب هذا المشروع بما بين 20 إلى 25 ألف جزائري، والذين اعتبرهم فيوليت "فرنسيين كاملين حسب القلب والروح"، كما حذر من عدم تطبيق المشرووع بقوله: "إننا سنقوم بارتكاب جريمة ضد بلادنا إذا أبعدناهم"[2].

ولم يتم إيداع المشروع على مستوى البرلمان إلا في 30 ديسمبر، حيث قام ليون بلوم باستدعاء البرلمانين الجزائريين المتواجدين في باريس للقيام بإعلامهم بقرار الحكومة بتبني مشروع فيوليت، لذلك فقد بدأت المعارضة منذ ذلك الحين.

فمباشرة بعد نهاية الاجتماع، قام سيناتور وهران روكس فريسيننق، ونائبا وهران بول صوران وأنجلبيرت (Enjalbert) بتقديم نشرية للصحافة مظهرين فيها معارضتهم للمشروع: "لقد قمنا مع معظم زملائنا بمعارضة شديدة ضد المشروع، والذي سيثير دون شك انفعالا عميقا في كل الجزائر، السكان الفرنسيون لمدننا وأريافنا لا يمكنهم قبول وضع

(1) **L'Echo d'Alger**, 15 octobre 1936.
(2) **L'Echo d'Alger**, 25 octobre 1936.

في نفس الهيئة الانتخابية فئتين من المنتخبين لديهم نفس الحقوق السياسية، البعض خاضعون للقانون المدني الفرنسي، والآخرون يمكنهم الاحتفاظ بالأحوال الدينية (...) لا شك أن هذا الإصلاح سيحمل ضربة قاضية للسيادة الفرنسية في الجزائر"[1].

كما كان للبرلمانيين شكل آخر من المعارضة حيث قاموا بإيداع على مستوى البرلمان عدة مشاريع معاكسة لمشروع فيوليت، والتي تمنح حق انتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي عن طريق هيئة انتخابية خاصة بالمسلمين، عكس مشروع فيوليت الذي يترقب هيئة انتخابية مشتركة، الأول من قبل بيير تيتانجر (pierre taitinger)، نائب La Seine في 8 ديسمبر 1936 والثاني لـ بول صوران نائب وهران في 31 ديسمبر 1936 أما الثالث لـ جاك ديروكس نائب La Seine في 2 فيفري 1937[2].

أما معارضة رؤساء البلديات، فقد بدأت بداية من 5 جانفي 1937، حيث اجتمع 122 رئيس بلدية من محافظة وهران استجابة لدعوة رئيس فيديرالية رؤساء بلديات وهران القس لامبيرت l'abbé Lambert، حيث تبنوا بالإجماع قرار رفض المشروع باعتباره "سلاحا خطيرا في أيدي المحرضين المتطرفين" حيث يسانده "الثوريين الذين يحاربون السيادة الفرنسية، والذين يحاولون إنشاء وطن جزائري منفصل عن فرنسا"[3].

وفي 6 جانفي اجتمع رؤساء بلديات قسنطينة ومساعديهم حيث تبنوا كذلك رفض المشروع بالإجماع حيث طالبوا من الحكومة والبرلمانيين طرح مشروع فيوليت لأنه سيؤدي إلى "إنهاء السيادة والروح الفرنسية في الجزائر" وقد تم في هذا الاجتماع إعلان يوم 14 جانفي من أجل اجتماع كل رؤساء بلديات الجزائر[4].

(1 **Le Temps**, 1 janvier 1937.

(2 Marie-Renée Mouton, « l'Algérie devant le parlement français de 1935-1938 », in, **RFSP**, 12ème année, n° 1, 1962, p118.

(3 **Le Petit Parisien**, 6 janvier 1937.

(4 **L'Echo d'Alger**, 7 janvier 1937.

ومن أجل محاولة تهدئة الأوضاع، نشرت جريدة الجبهة الشعبية **le Populaire** تصريحات لفيوليت أعلن فيها أن منح المواطنة للجزائريين "لا يمكن أن يكون إلا تدريجيا" من أجل عدم تهديد التفوق الأوربي، أما الانتقادات حول الأحول الشخصية، فقد رد فيوليت أن هذه الانتقادات "ما هي إلا حجة"[1].

مع ذلك فقد تم عقد مؤتمر فيديرالية رؤساء بلديات الجزائر بحضور 124 رئيس بلدية ممثلين لـ 300 رئيس بلدية حيث أن القس لامبيرت تم تفويضه من قبل 131 رئيس بلدية من محافظة وهران، وقد كان هذا الاجتماع تحت رئاسة مكتب مكون من آبو رئيس بلدية آبو، ورئيس فيديرالية رؤساء بلديات الجزائر، والقس لامبيرت، رئيس بلدية وهران، وكوزان (Cuzin)، مساعد خاص في بلدية أوريبو (Auribeau)[2]، وقد حضر بالإضافة إلى رؤساء البلديات نواب برلمانيون، جاؤوا ليظهروا معارضتهم للمشروع، ومساندتهم لقرارات فيديرالية رؤساء البلديات.

وقد انتقد جميع المتدخلين مشروع فيوليت حيث قال رئيس الفيديرالية آبو: "زملائي وأنا نعتبر هذا المشروع خطيرا على الامتيازات الفرنسية"، أما مورينو نائب قسنطينة، فقد عبر أن مشروع فيوليت "سيؤدي إلى الفقدان السريع للجزائر والذي سيكون أخيرا جريمة ضد الوطن"، وقد انتقد دوفو (Devaud) نائب قسنطينة الفئات التي ارتقبها مشروع فيوليت: "ماذا تعني هذه الحصة من 20 ألف محظوظ (...) ينتخبون بدلا من 2 مليون من المسلمين الفرنسيين، ألا يمثل هذا تشويها للمبادئ الفرنسية"، أما القس لامبيرت، رئيس بلدية وهران، فقد حذر الحكومة بأن "كل المعارضين للسيادة الفرنسية هم مساندين لمشروع فيوليت"[3]

كما كانت هناك عدة تدخلات من رؤساء البلديات والمساعدين والنواب البرلمانيون، حيث اتفق الجميع على رفض مشروع فيوليت، كما طالبوا "بالقيام بدراسة انعكاساته على كل بلدية قبل أي نقاش أمام البرلمان من أجل توضيح خطر هذا المشروع على السيادة

(1) **Le Populaire**, 7 janvier 1937.
(2) تسمى حاليا عين شرشار وهي تابعة لولاية سكيكدة.
(3) **L'Echo d'Alger**, 15 janvier 1937.

الفرنسية في الجزائر"، وتم تعيين لجنة دائمة "بسبب الخطر العام الذي أثاره إيداع مشروع فيوليت، مكلفة بإيصال مطالبهم الشرعية"[1].

بعد تثبيت موقفهم بمعارضة مشروع فيوليت، فقد بدأ رؤساء البلديات عملهم الميداني بهدف إسقاط المشروع، حيث قام القس لامبيرت بمحاضرة في قاعة المهندسين في 1 فيفري صرح فيها بأن "310 من 320 رئيس بلدية هم ضد المشروع، و60 من 70 من المساعدين الخاصين كذلك ضده" كما قال بأن "التصويت على مشروع فيوليت يعني التصويت على الحرب الأهلية في الجزائر"، حيث استدل حول ذلك بأن هذا المشروع "قد جمع إليه أولئك الذين يتكلمون منذ مدة برمي الفرنسيين في البحر"[2].

كما قامت فيديرالية رؤساء البلديات بإرسال وفد برئاسة آبو للالتقاء مع البرلمانيين الجزائريين، حيث تم استقبالهم من قبل مورينو، مالارمي، صوران، وأنجلبيرت، وبعد تبادل الآراء، أعلنت هذه المجموعة البرلمانية أنها ضد مشروع فيوليت[3]، كما زار هذا الوفد وزير الداخلية دورموي (Dormoy)، غير أن الوزير أكد لهم الموقف المتخذ من قبل رئيس الحكومة ليون بلوم[4].

أمام هذه الحركات المتسارعة التي يقوم بها رؤساء البلديات والبرلمانيون الجزائريون، فقد كان فيوليت يتابعها بانتباه، وذلك خوفا من سيطرتها على الرأي العام في فرنسا وفي الجزائر، حيث قام بتصريحات في الإذاعة بتاريخ 28 جانفي رد فيها على القول بأن أعداء فرنسا هم الذين يساندون مشروع فيوليت، حيث قال: "إن الذي كان له الشرف بكونه حاكما عاما للجزائر لمدة ثلاثة سنوات له ثقة كاملة فيهم بأنهم جديرين"[5]، وفي أول مارس قام بشرح ضرورة وفائدة تطبيق هذا المشروع من أجل تهدئة الأوضاع: "أمام

(1) **L'Echo d'Alger**, 15 janvier 1937.
(2) **L'Echo d'Alger**, 2 février 1937.
(3) **L'Echo d'Alger**, 5 février 1937.
(4) **L'Echo d'Alger**, 7 février 1937.
(5) **Le Front Socialiste républicain-Français**, 4 février 1937.

الوضعية الحالية للجزائر، كل يوم زيادة أنا مقتنع أكثر بأن نصي هذا يستطيع إحضار السكينة الضرورية"[1].

إن الهيجان الفرنسي ضد مشروع فيوليت لم يكن فقط من رؤساء البلديات والبرلمانيين الذين عرف عنهم عداوتهم للجزائريين وكل إصلاح في فائدتهم، وإنما حتى أولئك الذين كانوا يظهرون عطفهم على الشعب الجزائري كالكاتب جان ميليا صاحب كتاب **"المصير المحزن للأهالي المسلمين"**، والذي لطالما طالب بالإصلاحات للجزائريين، ففي تصريح له لجريدة لوماتان، عبر بأن مشروع فيوليت سيهدم كل فرنسة للجزائر، وأنه يقوم بمساعدة التعصب الإسلامي، كما عبر بأن الجزائريين يطالبون بالإبقاء على الأحوال الشخصية من أجل جعلها سلاحا حربيا ضد فرنسا[2].

لقد قام ميليا من أجل محاربة المشروع بسلسلة من المقالات - أكثر من 7مقالات- نشرها في جريدة **ليكودالجي** بين 4 و 20 مارس 1937، انتقد فيها فيوليت ومشروعه انتقادا لاذعا، منها أنه قام بنقد الفئات التي يرتقبها مشروع فيوليت للحصول على المواطنة الفرنسية، ووصفها بـ"جماعة من أصحاب الامتيازات"[3]، كما اعتبر أن هذا المشروع قد أتى في "أسوأ وقت"، حيث "لا يمكن منح الإصلاحات إلا بشرط وهو موافقة الإصلاحات مع النظام الاجتماعي والوطني لفرنسا"[4].

ومن أجل إضعاف مساندة المشروع، وتأييد أحزاب الجبهة الشعبية له، فقد عبر ميليا بأن مشروع فيوليت ليس له أي اشتراك مع الجبهة الشعبية، "وما هو في الحقيقة إلا فكرة شخصية ارتبط بها وزير دولة، وهي فكرة ليس لها أي علاقة ولا أي صلة مع برنامج التجمع الشعبي"[5]، كما اتهم المشروع بأنه من أصل المعادات للسامية، وذلك لأن ميشلان وكلوزيريت اللذان أداعا مشروع منح الحقوق السياسية للجزائريين في نهاية القرن التاسع

(1) **L'Echo d'Alger**, 1 mars 1937.
(2) **L'Echo d'Alger**, 28 janvier 1937.
(3) **L'Echo d'Alger**, 4 mars 1937.
(4) **L'Echo d'Alger**, 6 mars 1937.
(5) **L'Echo d'Alger**, 8 mars 1937.

عشر كانا معاديين للسامية، حيث تساءل ميليا: "هل سيعود ليون بلوم وموريس فيوليت إلى مشروعهم الملطخ بهذا الأصل"[1].

وقد تواصلت مقالات ميليا، حيث اعتبر في مقال آخر له بأن مشروع فيوليت "خطير لأنه سيؤدي إلى إيقاظ كل المسائل الطائفية والدينية"، حيث اعتبر بأن الفئة التي تتحصل على الحقوق السياسية بموجب قانون فيوليت هم "مرتزقة سياسيين، والذي يمكن الاستفادة منهم ضد منظمة أو شخص ما"[2].

وهكذا استنتج ميليا بعد كل هذه المقالات بأن "مشروع فيوليت هو مشروع يتم توجيهه ضد فرنسا"، لذلك فقد آمل بأن "لا يذهب السيد بلوم الذي يحمل مسؤولية فرنسا حتى النهاية في خطئه، ويترك مشروع فيوليت يستريح إلى الأبد في مقابره التي هي اللجنات البرلمانية"[3].

لقد رد فيوليت على مقالات ميليا في نفس الجريدة في أول أفريل، حيث عبر عن ألمه من تصريحات شخص "طالما تولى النضال عن قضية المسلمين ودافع عنها بشجاعة"، حيث اعتبر فيوليت أن ذلك راجع إلى "انضوائه تحت لواء دوريو والقس لامبيرت" من أجل القضاء على المشروع، في حين اعتبر فيوليت أن هذه المقالات "الغريبة" لن تلحق ضررا إلا بنفس كاتبها لا غير، كما رد على معارضة المستوطنين من "طليان وإسبان تم منحهم المواطنة الفرنسية"، حيث شبههم فيوليت "بالضيف المتطفل الذي يمنع الضيوف المدعوين من المائدة"، لذلك فقد صرح أنه "ليس لهاته العناصر الجديدة حق الاعتراض على ما تمنحه فرنسا من حقوق للمسلمين"[4].

لكن مع ذلك، ورغم مساندة الحكومة لمشروع فيوليت، فقد تمكن المعمرون في الجزائر وحلفائهم في فرنسا من التأثير على الحكومة التي أصبحت صامتة ومكبلة، ولم يتم

(1) **L'Echo d'Alger**, 10 mars 1937.
(2) **L'Echo d'Alger**, 16 mars 1937.
(3) **L'Echo d'Alger**, 20 mars 1937.
(4) **L'Echo d'Alger**, 1 avril 1937.

العودة للتفكير في المشروع إلا بعد سنة كاملة من تاريخ إيداعه، وذلك بعد ضغط الجزائريين عن طريق الاستقالة.

ثانيا: مواقف الجزائريين من مشروع فيوليت

1- مساندة كتل المؤتمر الإسلامي: النواب والعلماء

حقيقة، لم يقبل الجزائريون بمشروع فيوليت إلا تحت ضغط الأوضاع التي كانت ترهق كاهلهم، فبعد إعلان فوز أحزاب الجبهة الشعبية، التي اعتبرها الجزائريون كنوع من الانتصار لقضيتهم، فقد تفتحت آمالهم نحو المطالبة بإصلاحات أكبر من مشروع فيوليت الذي لا يمثل إلا جزءا صغيرا منها.

فبعد الإعلان عن نتيجة الانتخابات التشريعية في 3 ماي 1936، فقد عمت الفرحة والآمال في أوساط الجزائريين[1] "فارتفع صوت الأمة بالمطالبة من جديد"[2]، حيث كتبت الشهاب عشية فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات: "إن سائر الطبقات العامة في فرنسا، وسائر سكان المستعمرات وبلاد الحماية والوصاية قد تفاءلت بمصير الحكم إلى رجال الواجهة الشعبية، وعلقت على هذا الحكم الآمال الجسيمة، فرجال الشعب الذين سيؤلفون الوزارة في أوائل شهر جوان المقبل طالما خطبوا كثيرا وكتبوا ووعدوا وأكدوا أنهم سيجعلون كل همهم تحسين حالة العمال والقضاء على البطالة، وتوزيع الثروات توزيعا عادلا، وتحسين حالة المستعمرات وإجابة رغائب أهلها، فالطبقات العاملة وأهالي المستعمرات الذين يئسوا من عدالة أحزاب اليمين (...) قد عادت إليهم الآمال الفسيحة بانتصار الواجهة الشعبية"[3].

لذلك، ومن أجل محاولة استغلال هذه الفرصة، فقد اعتبر الجزائريون أن من فائدتهم الاجتماع في مؤتمر من أجل دراسة وتحديد مطالبهم لعرضها على حكومة الجبهة الشعبية، حيث تم القيام باجتماع إعلامي بقسنطينة في 15 ماي -بعد أقل من أسبوعين من إعلان فوز

---

[1] فرحات عباس، **ليل الإستعمار**، المصدر السابق، ص 153.
[2] الإبراهيمي، **الشهاب**، مجلد 12، ج5، جويلية 1936، ص 197.
[3] **الشهاب**، مجلد 12، ج3، جوان 1936، ص 159.

أحزاب الجبهة الشعبية- تحت الرعاية المشتركة لجمعية العلماء وفيديرالية المنتخبين المسلمين القسنطينيين، وهكذا زكيت فكرة المؤتمر الإسلامي، حيث تم نشر تصريح مزدوج اللغة موجه للمسلمين الجزائريين موقع بتوقيع "اللجنة القسنطينية لتحضير المؤتمر الإسلامي الجزائري"، حيث دعيت فروع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفيديراليات المنتخبين المسلمين إلى تنظيم أنفسهم استعدادا للمؤتمر الذي يزمع إقامته في أقرب الآجال[1].

انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري بقاعة الماجستيك يوم الأحد 7 جوان 1936، تحت رئاسة محمد الصالح بن جلول، وبعد المداخلات والنقاشات، صادق المؤتمر على عدة لوائح تم تسجيلها في البرنامج الذي تبناه المؤتمر الإسلامي في ميثاق مطالب الشعب الجزائري، حيث تم تجاوز مشروع فيوليت والمشاريع الأخرى "لأنها وضعت في ظروف ضيقة، وبنيت على اعتبارات فردية، وفي بعضها ما لا يتفق مع الرغائب الجزائرية الإسلامية، وفي بعضها ما يتصادم مع الذاتية الجزائرية"[2]، حيث طالب المؤتمرون بحق الاقتراع العام للجزائريين في الهيئة الانتخابية الموحدة مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية[3].

---

[1] علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي**، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 229.
يعود عقد هذا المؤتمر إلى نداء الشيخ عبد الحميد ابن باديس من خلال جريدة لاديفانس في 3 جانفي 1936: "إن تحديد الوضع السياسي للمسلم الجزائري مسألة حيوية يجب أن تناقش وتحدد نهائيا، ليس من طرف شخص واحد مهما كانت قيمته وسلطته، ولا من طرف مجموعة واحدة مهما كان تأثيرها ونفوذها على الجماهير، بل من طرف كل ممثلي وكل قادة الرأي العام الإسلامي، رجال سياسيين، علماء، منتخبين، قضاة مسلمين، معلمين، أساتذة ... الخ"، لذلك فقد دعا ابن باديس إلى تنظيم مؤتمر لدراسة المسألة الجزائرية والخروج بالقرارات التي سترسم مصير مستقبل الجزائريين: "إنه من الضروري عقد مؤتمر باستعجال تام في العاصمة أو مكان آخر، وأن ينظم نقاش واسع يختم بصيغة تحدد من وجهة نظر سياسية مصير الستة ملايين من البشر، والذين يعتبرون أحيانا فرنسيين دون أن يتمتعوا بالحقوق المتعلقة بهذه الصفة، ويعاملون أحيانا كأجانب في بلادهم" (Collot et Henry, op.cit, p 65).

[2] الإبراهيمي، **البصائر**، العدد 23، 12 جوان 1936، ص 182.

[3] صادق المؤتمر على ميثاق مطالب الشعب الجزائري، حيث جاءت صياغته على النحو التالي:
1- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.
2- إلحاق الجزائر بفرنسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة.
3- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي، وتحرير هذا القانون: - فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه، -إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا=

في مقارنة بين مطالب المؤتمر الإسلامي ومشروع فيوليت، يظهر الاختلاف واضحا بينهما، حيث أن المؤتمر الإسلامي يطالب بحق كل الجزائريين بالانتخاب والترشح، في حين أن مشروع فيوليت يحد هذا الحق لبعض الفئات من حوالي 25 ألف.

لذلك فأن تطبيق هذا المطلب سيؤدي إلى تمسك الجزائريين بزمام تسيير الجزائر، حيث يصبح عدد المنتخبين الجزائريين حوالي مليوني ناخب، ضد حوالي 200 ألف ناخب أوربي، وهو الشيء الذي لم يكن ممكنا قبوله من قبل الحكومة الفرنسية ولا من قبل فيوليت المدافعين على تفوق الأوربيين، ورغم ذلك فقد حاول الجزائريون استغلال فرصة حكم الجبهة الشعبية من أجل تمرير هذا الإصلاح.

سافر وفد المؤتمر الإسلامي إلى فرنسا في الثامن عشر جويلية، حيث تم استقباله من قبل رئيس الحكومة ليون بلوم ووزير الدولة موريس فيوليت، والكاتب العام لوزارة الداخلية أوبو، ووزير الحربية دلاديي، حيث قام كل من بلوم وفيوليت بوعد الوفد بالقيام بالإصلاحات قبل عودة الوفد إلى الجزائر.

وبعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي إلى الجزائر فقد طال انتظار تطبيق هذه الإصلاحات، حيث ضعف موقف المؤتمر جراء عدة أحداث تتمثل في مكيدة مقتل الإمام كحول بن دالي يوم التجمع في 2 أوت 1936 واتهام العقبي، وكذلك تراجع رئيس المؤتمر

= - إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها، - إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية، - الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية.

4- الإصلاحات الاجتماعية: - التعليم الإجباري للبنين والبنات، - الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري، - جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوربيين، - الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات، وفي معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية، وإنشاء خزينة خاصة للعاطلين من العمل.

5- الإصلاحات الاقتصادية: - تساوي الأجر إذا تساوى العمل، - تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة، - توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون ميز بين الأجناس، - تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز لتعليم الفلاحين، - الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض، - توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الفلاحين، - إلغاء قانون الغاب.

6- مطالب سياسية: - إعلان العفو السياسي العمومي، - توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات، - إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه، - النيابة في مجلس الأمة. (**الشهاب**، مجلد 12، ج5، جويلية 1936، ص ص 236-237).

ابن جلول، والذي نتج عن مناهضته للشيوعية وخوفه من الوطنية[1]، لذلك فقد قام المؤتمر بتنحيته من الرئاسة، وهو ما أدى إلى فقدان المؤتمر الإسلامي لوحدته والتي كانت أساس قوته، فلم يستطع الجزائريون الضغط على الحكومة من أجل تطبيق المطالب التي تم تبنيها في 7 جوان، ولم يتمكنوا حتى البقاء كتلة واحدة أمام الصعوبات التي تعترضهم.

فباستثناء تحذير ابن باديس عبر الشهاب من خيبة أمل الجزائريين جراء عدم تطبيق الإصلاحات[2]، وبرقية ابن جلول إلى رئيس الحكومة، والذي حذر فيها من "خيبة أمل خطيرة ونتائج غير متوقعة جراء عدم تطبيق الإصلاحات"، والذي طالب بتحقيقها عن طريق المراسيم القانونية[3]، فإن كتل المؤتمر الإسلامي قد أحست بضعفها في تغيير سياسة فرنسا في الجزائر، لذلك فلم يكن لها إلا الانتظار، فمباشرة بعد إيداع مشروع فيوليت عادت الحركة إليها، خاصة بعدما أصبح مشروعا حكوميا.

فبعد أقل من أسبوعين من إيداع مشروع بلوم-فيوليت، اجتمع النواب المسلمون الجزائريون بعدد 2000 نائب: نواب ماليون، مستشارون عامون، مستشارون بلديون، رؤساء وأعضاء الجماعة، وأعضاء غرف التجارة في القاعة الكبرى للماجستيك يوم 12 جانفي 1937 من أجل النقاش حول الموقف الذي سيتخذونه فيما يخص المشروع الحكومي حيث "كان هذا الاجتماع من أجل دراسة مسألة واحدة فقط: الموافقة أو رفض مشروع فيوليت".

وبعد التدخلات والنقاشات، اختتم الاجتماع بالتصويت على قرار فيديرالية النواب المسلمين الجزائريين، تم تسجيله في مدونة، التمست فيديرالية النواب المسلمين لمحافظة الجزائر نشرها من إدارة جريدة **ليكودالجي**.

فبعد التعبير بالشكر لليون بلوم وفيوليت وكل أعضاء الحكومة على تبني إيداع مشروع فوليت، وإظهار أسباب ارتباط النواب المسلمين بهذا المشروع ، فقد أقر المؤتمرون

(1) Ageron, **De l'Algérie Française à l'Algérie algérienne**, éd Bouchen, Paris, 2005, p 405.
(2) **الشهاب**، مجلد 12، ج7، أكتوبر 1936، ص ص 334-335.
(3) **L'Echo d'Alger**, 14 octobre 1936.

بالإجماع على "الانخراط المتحمس وبدون تحفظات للمشروع الحكومي" حيث "يعتبرون أنه الوحيد الذي يحافظ على السيادة الفرنسية"، لذلك فهم "يطالبون من الحكومة وضع كل قوتها من أجل ضمان التصويت السريع على المشروع" كما "يتوجهون بامتنانهم واحتراماتهم للحكومة الفرنسية"، و"يهنئون السادة النواب ريجي وديبوا اللذان كانت لهما الشجاعة لمنح موافقتهم للمشروع الحكومي"[1]

أما موقف المؤتمر الإسلامي الذي يضم بالإضافة إلى النواب العلماء فقد كان عليه تثبيت وإعلان موقفه من هذه المسألة، لذلك فقد دعت لجنة الجزائر للمؤتمر الإسلامي للاجتماع يوم 25 جانفي 1937 من أجل إظهار موقفهم من هذا المشروع ، حيث جمع هذا الاجتماع حوالي عشرة آلاف من سكان محافظة الجزائر وضواحيها.

ومع بداية الاجتماع، ظهرت جماعة من أنصار نجم شمال إفريقيا -حوالي 100- جاءت لمعارضة هذا الاجتماع، حيث تم طردهم من الاجتماع، وبعد عودة الهدوء تكلم الطيب العقبي، حيث عبر عن إنكاره لأعضاء النجم على "تخريب هذا التجمع التاريخي"، وقال:" إذا كانوا ضد فرنسا، فليقوموا بطردها إذا اعتقدوا أن لهم القوة للقيام بذلك"، أما العمودي فقد دافع عن مطالب المؤتمر الإسلامي: "إننا لم نطلب التجنيس، لكن فقط حق الانتخاب بالاحتفاظ بأحوالنا الشخصية"[2].

وبعد نهاية الاجتماع، تم إرسال برقية إلى رئيس الحكومة ليون بلوم، وفيوليت باسم لجنة الجزائر للمؤتمر الإسلامي وسكان محافظة الجزائر وضواحيها، أعلنوا فيها أنهم "يرحبون بابتهاج بمبادرة حكومة الجبهة الشعبية ويجددون ثقتهم الكاملة بها، ويؤكدون لها المساندة الكاملة، ويعتبرون المشروع الحكومي كخطوة أولى نحو تحقيق مطالب المؤتمر

(1) **L'Echo d'Alger**, 13 janvier 1937.
(2) **L'Echo d'Alger**, 25 janvier 1937

الإسلامي"، كما تم إرسال برقية إلى النائبين ريجي وديبوا تم شكرهما فيها باعتبارهما الديمقراطيين الفرنسيين الحقيقيين[1].

في مقارنة بين مواقف كل من النواب المسلمين ولجنة المؤتمر الإسلامي يظهر الاختلاف واضحا بين قرارات كل جانب حيث كان قرار النواب هو الانخراط المتحمس وبدون تحفظات للمشروع الحكومي لأنه الوحيد الذي يحافظ على السيادة الفرنسية، في حين أن موقف لجنة المؤتمر الإسلامي هو اعتبار مشروع فيوليت خطوة أولى نحو تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي، وهنا يظهر الخلاف بين النواب والعلماء.

فإذا كان النواب قد طالبوا لمدة طويلة إدماج الجزائر بفرنسا، حيث لطالما تمنوا أن يكونوا فرنسيين مسلمين، فإن العلماء عكس ذلك قد دافعوا دائما عن الأمة الجزائرية التي "لا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها ولا تريد أن تندمج"[2]، وهنا يظهر التساؤل: ماهو الموقف الحقيقي للعلماء من مشروع فيوليت؟.

لقد أظهر العلماء في عدة مرات عدم تحمسهم لمشروع فيوليت، حيث كتبت الشهاب بعد مساءلة فيوليت لوزير الداخلية مارسال ريني: " ليس برنامج فيوليت بالغاية في نفسه، وليس هو من البرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة"[3]، أما أثناء التحضير للمؤتمر الإسلامي، يروي الإبراهيمي أن أنظار النواب كانت في معظمها متجهة نحو مشروع فيوليت لتحرير المطالب على أساسه، وذلك لتأثرهم باسم صاحبه أكثر مما هو آت من التحقق بصلاحيته في العاجل أو في الآجل، لذلك فقد كان رأي الإبراهيمي إلغاء كل هذه البرامج لأنها وضعت في ظروف خاصة وذهبت تلك الظروف مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم، فاقتنعوا بسداد بهذا الرأي[4].

---

(1) **L'Echo d'Alger**, 25 janvier 1937.

(2) ابن باديس، **الشهاب**، مجلد 12، ج1، أفريل 1936، ص ص 47-48.

(3) **الشهاب**، مجلد 11، ج1، أفريل 1935، ص 44.

(4) **الشهاب**، مجلد 12، ج5، جويلية 1936، ص ص 205-206.

وبعد إيداع مشروع بلوم-فيوليت، فقد عبر ابن باديس عن رأي العلماء من المشروع وسبب قبوله: "لا ننكر أننا لسنا من أكبر المعجبين بمشروع الوالي الحبوب م. فيوليت، ولا ننكر أننا إن كنا من أنصار ذلك البرنامج فنحن من أنصاره الفاترين، لأنه برنامج لا يعطي الأمة الجزائرية النيابة التي تستحقها، ويدع الفئات الكثيرة من رجال الأمة خارج هيئة التمثيل، فنحن نراه برنامجا قليلا ضئيلا وإن رآه غيرنا جسيما سمينا"، وقد كان سبب قبوله هو "إجماع الأمة" التي "اعتبرته خطوة أولى للسير في مضمار الترقي ضمن الدائرة الفرنسية، وأجمعت على السير مع هذه التجربة إلى النهاية "[1].

لا شك أن قبول العلماء لمشروع فيوليت راجع إلى ضعف موقف المؤتمر الإسلامي بسبب الانقسامات، لذلك فقد قبل العلماء بمشروع فيوليت كخطوة أولى نحو تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي، ونستشف ذلك من محاضرة ابن باديس بتونس تحت إشراف جمعية الطلبة الجزائريين بتونس والجمعية الوداية الجزائرية الإسلامية بتونس، حيث عبر ابن باديس بأن مطالب المؤتمر الإسلامي "لا تزال في حيز الانتظار إلى الآن"، في حين اعتبر أن "مشروع فيوليت هو شيء واحد من المطالب التي قدمناها"[2].

ومن خلال جريدة الشهاب يشرح ابن باديس موقفه في مسألة الإدماج، حيث يقبل بالإدماج السياسي للجزائر بفرنسا، وذلك "بالمحافظة التامة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية"[3]، حيث فرق ابن باديس بين نوعين من التجنيس، فهو يقبل الجنسية السياسية في حين يرفض الجنسية القومية، وقد كانت عباراته صريحة: "الأمة الجزائرية ترضى بالارتباط بفرنسا في حقوقها وواجباتها -وهي الجنسية السياسية- مادامت محترمة في جنسيتها القومية، وهي تلك المقومات والمميزات بشرط لا بد منه: وهو أن يكون

(1) **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 526.
(2) **الشهاب**، مجلد 13، ج5، 10 جويلية 1937، ص 235.
(3) **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 505.

التساوي تاما في جميع تلك الحقوق دون تخصيص لحق دون حق، ولا تمييز بطبقة عن طبقة"[1].

وهكذا تظهر فكرة ابن باديس في المسألة الجزائرية، حيث يرى أن المهمة الكبرى تتمثل في الحفاظ على القومية الجزائرية التي لا يجب أن تنصهر في القومية الفرنسية، ومن ثم العمل بخطى ثابتة تدريجية من خلال إصلاح الوضع المادي والمعوي للجزائريين، ونشر التعليم ومحاربة الخلافات وغرس روح العمل والإبداع، وحب الوطن... إلخ.

أما رأيه فيما يخص نجم شمال إفريقيا الذي يرفض هذه الإصلاحات ويطالب بالاستقلال، فقد عبر ابن باديس عن احترامه لرأيها: "نحن نحترم رأي هذه الأقلية، ونأمل بقاءها على رأيها، وهي تطالب بالاستقلال، وأي إنسان يا سادة لا يحب الاستقلال، إن البهيمة تحن إلى الاستقلال الذي هو أمر طبيعي في وضعية الأمم"[2].

وهكذا نرى بأن العلماء، رغم أنهم كانوا أقرب من موقف نجم شمال إفريقيا من خلال تمني الاستقلال وإنشاء الوطن الجزائري المسلم، إلا أنهم انظموا إلى النواب في قبول مشروع فيوليت من أجل استغلال بعض منافعه في التغيير التدريجي للحالة الجزائرية، مع الحفاظ على القومية الجزائرية منفصلة عن القومية الفرنسية، والذي يعني التقوي من أجل فرض منطقهم عندما تحين الفرصة.

2- معارضة نجم شمال إفريقيا

لقد كان الوحيد الذي عارض مشروع فيوليت من الكتل الجزائرية هو نجم شمال إفريقيا، وذلك راجع إلى مخالفة هذا المشروع لمطالبه الداعية إلى الاستقلال التي رفعها منذ مؤتمر بروكسل سنة 1927.

---

[1] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 506.

[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج5، 10 جويلية 1937، ص 236.

لقد قام النجم، والذي أصبح تحت تسمية حزب الشعب الجزائري بداية من مارس 1937 بتحديد موقفه وسبب معارضته للمشروع في مقال تحت عنوان "لماذا يرفض حزب الشعب الجزائري مشروع فيوليت"، حيث انتقد فيه مشروع فيوليت في عدة نقاط، منها أنه يسعى إلى إدماج الجزائريين بالفرنسيين وإعطائهم هوية جديدة: "ألا يعلمون أننا شعب لنا ديننا، ولغتنا، وأدبنا، وتاريخنا، وأن من حقنا وواجبنا أن نكون فخورين بأصلنا وديننا وأدبنا وماضينا، وأننا لا نحتاج مطلقا لهوية أخرى"[1].

كما انتقد النجم/ حزب الشعب منح الحقوق السياسية لبعض الفئات وترك باقي السكان الجزائريين، حيث اعتبر أن "7 ملايين من البؤساء جديرين بإثارة الاهتمام أكثر من 25 ألف رجل من المحظوظين" حيث يتساءل: "لماذا كل فئة من هذه الفئات تحتاج لهذا القدر من العناية من الحكومة، بينما غالبية الشعب الجزائري الحقيقي تموت جوعا في أكواخهم الحقيرة"، حيث اعتبر هذه الفئات التي يرتقبها المشروع، والذين وافقوا على الاندماج أنهم "مستعدون لبيع إخوانهم من أجل امتيازات بئيسة"[2].

في الحقيقة فإن معارضة النجم/ حزب الشعب لمشروع فيوليت لم تكن معارضة لهذا المشروع في حد ذاته وإنما كانت معارضة ضد كل إدماج للجزائر بفرنسا، حيث انتقد مصالي قبل ذلك مطالب المؤتمر الإسلامي خلال اجتماع الملعب البلدي للعاصمة في 2 أوت 1936، حيث قال: "نقول بصراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبالتمثيل البرلماني"[3].

وإذا انتقد النجم/ حزب الشعب مشروع فيوليت، فقد انتقد كذلك مسانديه خاصة النواب، حيث اعتبر أنهم لا يمثلون إلا أنفسهم في مطالبهم بالإدماج، لذلك فقد دعاهم إلى طلب المواطنة الفرنسية لأنفسهم وترك الجزائريين في جنسيتهم: "إن كنتم تريدون حقا أن

---

(1) **العمل التونسي**، 26 فيفري 1938، في، محفوظ قداش ومحمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري 1937-1939، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**،ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013،ص 54.

(2) نفسه.

(3) Collot et Henry, op.cit, pp, 82-85 . أنظر أيضا محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939-1951**، ج2، ترجمة أمحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر 2011، ص ص 1253-1258.

تصبحوا فرنسيين فإن باب المواطنة مفتوح أمامكم، وهذا منذ زمن طويل (...) لكن لا أرى لماذا تريدون أن تدخلوا شعبا برمته في هذا المسار (...) سياسة الإدماج التي تنادون بها لا يرغب فيها سواكم"[1].

أما فيما يخص العلماء، فقد قام مصالي بتحرير رسالة مفتوحة إلى جمعية العلماء يدعوهم لتحديد رأيهم من مشروع فيوليت: "العلماء الذين يتمتعون بتقديرنا يجب أن يقولوا رأيهم في مشروع فيوليت، ويأخذوا مسؤوليتهم أمام الشعب الجزائري وأمام الإسلام، إننا نعرف بأن جمعية العلماء هي ضد كل إدماج للشعب الجزائري، لهذا نريد أن يفصحوا عن رأيهم، وهذا قبل فوات الأوان"، حيث يستدل مصالي على ذلك أنه إذا كان العلماء يساندون مطالب المؤتمر الإسلامي، فإن هذا الأخير هو مخالف لبرنامج فيوليت الذي لا يمنح حق الانتخاب إلا لفئة محدودة ، لذلك فقد دعا مصالي إلى المطالبة بإصلاحات حقيقية ومناسبة للمطامح الوطنية، وترك مشروع فيوليت الذي وصفه بـ "عظم نتلهى به"[2].

ورغم مطالبة النجم من كتل المؤتمر الإسلامي برفض مشروع فيوليت، وإصرار النواب على مواصلة طريقهم في المطالبة بتطبيقه، في حين اعتبار العلماء أن "هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي أراد فيها المسلمون الاندماج سياسيا مع الفرنسيين على شرط المحافظة التامة على دينهم" حيث أن "هذا الاجتماع له مغزاه العظيم وله إن خاب رد فعله الجسيم"[3]، فإن مشروع فيوليت لم يكن ليطبق بسبب قبول أو رفض الجزائريين وإنما كان الحراك يدور بين الحكومة الفرنسية من جهة والمستوطنون ومسانديهم من جهة أخرى.

---

[1] **العمل التونسي**، 11 ديسمبر 1937، في محفوظ قداش ومحمد قنانش، المرجع السابق ص ص 51-53.

[2] محمد قنانش و محفوظ قداش، **نجم شمال إفريقيا، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص ص 65-66.

[3] **الشهاب**، مجلد 12، ج12، فيفري 1937، ص 336.

ثالثا: نحو فشل المشروع

1- عمل لجنة التحقيق لاغروزيلييير

لما كانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن اتخاذ القرار النهائي حول مشروع فيوليت من خلال تبني المشروع عن طريق مرسوم حكومي أو إيداعه في البرلمان للتصويت عليه جراء معارضة المستوطنين، فقد بدأ العمل بالإجراءات البطيئة، حيث بدأ الخلاف حول أهلية دراسة المشروع بين لجنة الاقتراع العام ولجنة الجزائر والمستعمرات، حيث تم التحكيم للجنة الاقتراع العام من قبل البرلمان، كما كان القرار هو انتظار نتائج تحقيق تم منحه للجنة تحت رئاسة النائب لاغروزيلييير[1].

غادرت لجنة التحقيق البرلمانية باريس باتجاه الجزائر في 1 مارس 1937، حيث أقامت بها حوالي شهرين، استقرت في أهم المدن لمحافظات الجزائر، قسنطينة، ووهران، حيث استقبلت بمعدل عشرة وفود في اليوم الواحد[2]، واستمعت لكل من أراد أن يتقدم أمامها، وشاهدت البؤس والمجاعة المتفشية لدى الجزائريين[3].

غير أن إرسال هذه اللجنة كان في الحقيقة انتصارا للمستوطنين، وذلك لأن الهدف منها كان من أجل المماطلة في دراسة المشروع في البرلمان أكثر من العمل على معرفة الوضعية الدقيقة للجزائريين خاصة بعد لجنة تحقيق فيوليت 1931، وزيارة وزير الداخلية ريني في 1935، لذلك فقد عبر عن ذلك ابن باديس بقوله: "نستطيع أن نؤكد بأن هذه اللجنة لم تستفد شيئا جديدا كان من قبل مجهولا عند الحكومة أو الإدارات أو الهيئات المختصة بدراسة الحالة في القطر الجزائري"[4].

---

(1) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** op.cit, p 495.

(2) Rapport de O. de Pignol sur la Commission d'enquête Parlementaire en Algérie, **Le Front Socialiste Républicain-Français**, 25 septembre 1937.

(3) **الشهاب**، مجلد 13، ج2، أفريل 1937، ص 101.

(4) **الشهاب**، مجلد 13، ج2، أفريل 1937،ص 101.

وأثناء تحقيقات لجنة لاغروزيلييير، حل وكيل وزير الداخلية أوبو بالجزائر لإجراء بحث إداري اكتفى فيه بزيارة المراكز الكبرى بالشمال والجنوب، وقبل امتطائه باخرة العودة، قام بتصريحات للصحافة، شبهتها الشهاب بتصريحات وزير الداخلية السابق ريني[1] حيث قال: "إذا كنا نريد الحفاظ على مكانتنا، يجب القيام في المستعمرة بسياسة القوة، دعايات كثيرة منتشرة هنا ضد فرنسا، ضروري القيام بإجراءات استثنائية صارمة من أجل إيقاف حركة المحرضين"[2].

عادت لجنة لاغروزيلييير إلى باريس في 27 أفريل، ولم يقم رئيسها لاغروزيلييير بعرض تقريره إلا في 6 جويلية حول مهمته في الجزائر والذي أنهاه بوجوب التصويت على مشروع فيوليت، غير أن الحكومة بقت صامتة ومكبلة، في حين لم تتحدث لجنة الاقتراع العام عن هذا التقرير إلا في 30 نوفمبر 1937[3].

2- ضغط الجزائريين من أجل تطبيق المشروع

أمام هذه التلاعبات، فقد بدأت ردود فعل الجزائريين، حيث عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري دورته الثانية بين 9 و11 جويلية 1937 في نادي الترقي، حيث أعاد التذكير "بوجوب الإسراع بتحقيق المطالب التي قدمت يوم 7جوان 1936"، كما طالب من النواب إيداع استقالاتهم في حال ما إذا لم يتقرر العمل ببرنامج بلوم-فيوليت قبل انتخابات المجالس المالية[4].

وفي هذه الأثناء، وصلت أنباء عن تحضير لجنة تحقيق جديدة تحت رئاسة هنري قرنوت، لدراسة المسألة الجزائرية لمدة 18 شهر، لذلك فقد ثار الجزائريون حيث حذر ابن باديس من هذا "العبث" الذي تقوم به فرنسا: "إن أمتنا ذات حلم وأناة، وهي أمة تعرف كيف

---

(1) **الشهاب**، مجلد 13، ج2، أفريل 1937،ص 105.

(2) **Le Matin**, 10 avril 1937.

(3) Ahmed Koulakssis, « Maurice viollette ministre du front populaire », in, **De Dreux à Alger Maurice Viollette, 1870-1960**, op.cit, p 124.

(4) **الشهاب**، مجلد 13، ج6، أوت 1937، ص 291.

تصبر، وكيف ترجو، لكنها أمة تعرف أيضا إذا نفذ صبرها وخاب رجاؤها كيف تغضب وكيف تزجر (...) إن احتقرنا إلى هذه الدرجة، وإن وقع اللعب بعواطفنا بمثل هذه الصفة، وإن قوبلت آمالنا بمثل هذه الزراية، فإننا لن نتأخر عن وقوف المواقف التي تجبرنا هذه الحالة الجديدة على وقوفها"[1].

لذلك فقد قام ابن باديس بنداء إلى رئيس المؤتمر الإسلامي وإلى اللجنة التنفيذية للاجتماع لدراسة هذه المسألة، حيث اعتبرها ابن باديس بالإضافة إلى "التسويف والمماطلة"، "دليل قطعي على أن مطالب المؤتمر لا عبرة بها"[2].

لقد لبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر لنداء ابن باديس، حيث قررت عقد اجتماعها يوم 29 أوت 1937، للنظر في الحالة الجديدة التي هي نتيجة "جمود حكومة باريس عن مباشرة أي إصلاح أو قبول أي مطلب، ووليدة العبث الجديد وهو تشكيل لجنة قرنوت، وجعل القضية الجزائرية وأبحاث لجنة لاغروزيلييز من جملة أعمالها، وتحديد مدة اشتغالها بعام ونصف"[3].

لقد أقرت اللجنة التنفيذية بعد تفاوض أعضائها، وبناءا على مقررات المؤتمر الإسلامي الثاني، وتأثرا بالحالة المزعجة التي لا تزداد إلا سوءا مع مرور الأيام: "استقالة سائر النواب المسلمين"، و"عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة ابتداء من يوم 29 أوت"، وأن "الأجل النهائي لتقديم هذه الاستقالات هو يوم 30 سبتمبر"، ويتم "إقصاء كل نائب لم يتمثل لهذه المقررات"، ولا يتم رفع الاستقالات إلا بعد إجابة الحكومة للمطالب المستعجلة التي تتمثل بالإضافة إلى تطبيق القوانين الاجتماعية وإلغاء القوانين الاستثنائية، وحرية تعليم اللغة العربية وحرية الصحافة والسفر، وضمان الحد الأدنى لأجور

---

[1] **الشهاب**، مجلد 13، ج6، أوت 1937، ص ص 292-293.
[2] **الشهاب**، مجلد 13، ج6، أوت 1937، ص 295.
[3] **الشهاب**، مجلد 13، ج7، سبتمبر 1937، ص 324.

العمال، ومساعدة الفلاحين، "مصادقة مجلس الأمة على مشروع قانون بلوم-فيوليت بصفة موسعة كخطوة أولى في طريق الاقتراع العام"[1].

لقد تمكن الجزائريون عن طريق هذه الاستقالات جعل الحكومة تتحرك في فائدة مشروع فيوليت، وذلك خوفا من اتساع الهوة بين الجزائريين وفرنسا، حيث بدأ ألبير صارو الذي تم تعيينه وزيرا للدولة مكلفا بالمراقبة والتنسيق لإدارات شمال إفريقيا في 19 اكتوبر 1937، بمفاوضات مع ممثلي النواب الجزائريين برئاسة ابن جلول وفرحات عباس، حيث اجتمع بهم في 29 نوفمبر، وقام بوعدهم بمساندة حكومة شوطان بفعالية لمشروع فيوليت، وتحقيق برنامج اجتماعي واقتصادي متكامل في فائدة الجزائريين[2].

وفي 31 ديسمبر، أرسلت فيديرالية النواب بعثة أخرى إلى باريس لعرض أسباب استقالة أعضائها أمام صارو، حيث أعلنوا استعدادهم لسحب استقالاتهم بعد القرار المتخذ من قبل حكومة شوطان حول مساندة مشروع فيوليت، والقيام بالتحقيقات الاقتصادية والمعنوية في فائدة الجزائريين، بالإضافة إلى وعد الحاكم العام بإتمام مهامهم في كل حرية وكرامة كسائر زملائهم الأوربيين[3].

وفي 18 جانفي، أصبح صارو وزيرا للداخلية في الحكومة الثانية شوطان، والذي كانت له إرادة إنهاء المسألة بسبب صعود الأخطار في أوربا، ووجوب إيجاد حل للمسألة الجزائرية، لذلك فقد عادت المساندة الفعلية للحكومة لمشروع فيوليت، وهو ما أدى إلى إعلان النواب الجزائريين سحب استقالاتهم في 21 جانفي 1938[4].

---

(1) **الشهاب**، مجلد 13، ج7، سبتمبر 1937، ص ص 226-229.

(2) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** op.cit, p 461.

(3) **L'Echo d'Alger**, 1 janvier 1938 .

(4) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** op.cit, p 461.

3- بداية دراسة المشروع وفشله

لقد أثمرت ضغوطات الجزائريين وجهود ألبير صارو بتحريك المشروع من جديد، حيث انطلقت أعمال لجنة الاقتراع العام التي كان هدفها دراسة المشروع والتصويت عليه من قبل أعضاء اللجنة قبل إخضاعه لتصويت البرلمان إذا تحصل على أغلبية الأصوات.

وقبل إخضاع المشروع للتصويت، قامت لجنة الاقتراع العام للاستماع لكل من وزير الداخلية ألبير صارو والبرلمانيين الجزائريين[1].

لقد دافع صارو أمام لجنة الاقتراع العام على مشروع فيوليت باعتباره مشروعا في فائدة فرنسا قبل كل شيء، وذلك أن أول ميزة له هو إدماج الجزائريين، الذي فشل بالتجنيس الفردي، كما حذر من رفضه والذي سيؤدي إلى تشجيع الدعاية المعادية لفرنسا، وقد تعجب صارو أمام اللجنة من معارضة الفرنسيين لهذه الدرجة لمشروع يحد منح الحقوق المدنية لفئات قليلة العدد من 22 أو 25 ألف تقريبا[2].

كما استمعت اللجنة للبرلمانيين الجزائريين في 3 و4 فيفري، والذين أعلنوا معارضتهم للمشروع باستثناء ريجي، حيث استمعت لمورينو الذي حارب المشروع بشدة، معتبرا أن المزج بين الإسلام والمدنية خرافة حقيقية[3]، أما فيوري فقد ألح بوجوب منح حق الانتخاب أولا للمحاربين القدامى، وذلك بهدف إغراق المشروع، وقد عبر قوستافينو (Gaustavino) بأن مشروع فيوليت لن يحل مسألة تقريب الجزائريين من الحضارة الفرنسية، وإنما سيتم ذلك عن طريق تطوير التعليم خاصة لدى الإناث، كما سار النواب الآخرين أنجلبرت (Enjalbert) ودوفو (Devaud) المعادين للمشروع نفس المسار،

---

(1) استمعت اللجنة لطرح فيوليت في 3 مارس 1937، والذي أوضح أمامها بعدم وجود تناقض في منح الحقوق السياسية للجزائريين بالإبقاء على أحوالهم الشخصية، كما أكد أنه إذا لم يكن ممكنا نداء كل الجزائريين للمشاركة في الحقوق السياسية، فإنه ظلم رفضه للمثقفين بالثقافة الفرنسية، أو للذين لديهم ضمانات أكيدة لإخلاصهم تجاه فرنسا (**L'Echo d'Alger**, 4 mars 1937).

(2) **L'Echo d'Alger**, 2 février 1938.

(3) **Le Figaro**, 4 février 1938.

والوحيد الذي دافع عن المشروع أمام اللجنة هو ريجي الذي اعتبر أن تبني المشروع يمثل سلبا للدعاية الخارجية من سلاحها[1].

وبالموازاة مع قيام لجنة الاقتراع العام بمهامها، كان المستوطنون يحضرون قواهم من أجل القضاء على المشروع حيث دعت **Oran populaire**[2] التي يديرها جاك دوريو، رئيس الحزب الشعبي الفرنسي إلى العمل على إعاقة مشروع فيوليت في مقال تحت عنوان: "يجب الإتحاد لإعاقة انتخاب المشروع المعادي لفرنسا"، حيث عرضت باسم الحزب الشعبي الفرنسي: "بتأسيس منظمة تجمع كل معارضي هذا المشروع (...) والذي سيكون الهدف الوحيد منها هو إفشال مشروع فيوليت بمباشرة الدعاية عن طريق الصحافة، والقيام بالتجمعات، وتحريك البعثات، وتحذير البرلمانيين، ولا يتم إهمال أي شيء لضمان النجاح"، كما أعلنت أن الحزب الشعبي الفرنسي "مهيأ للانطلاق في هذه العملية"[3].

كما نظمت فيديرالية رؤساء البلديات اجتماعا بحضور 300 رئيس بلدية، بالإضافة إلى النواب الماليون والمستشارون العامون للاحتجاج ضد مشروع فيوليت، والبحث عن الإجراءات التي تعيق تبنيه من قبل البرلمان، حيث قال رئيس النيابات المالية روبيرت بأن دراسة هذا المشروع "لا يمثل نقاشا سياسيا، وإنما حياتنا في خطر"، أما فروجر (Froger)، رئيس المجلس العام للجزائر، فقد عبر عن مدى خطر هذا المشروع:"...غدا، مشروع فيوليت تم التصويت عليه، ستكون نهاية السيادة الفرنسية"، وقد أنهى المنتخبون الفرنسيون

---

(1) **Le Figaro**, 5 février 1938.

(2) هي جريدة تابعة لرئيس الحزب الشعبي الفرنسي جاك دوريو، والتي حاربت مشروع فيوليت منذ تبنيه من قبل الحكومة، كتبت في 19 جوان 1937:" ...مشروع فيوليت ما هو إلا حجة للشيوعيين للإبقاء على الاضطراب السياسي للمسلمين (...) لكن الشيوعيين يعلمون بوجوب الخبز من أجل تخفيف جوع الفلاحين البؤساء، لكن ضروري إضافة بطاقة الانتخاب لهذا الخبز، لأن الخبز بدون بطاقة الانتخاب ليس غداءا كاملا". كما كتبت في 17 أوت 1937: "حقيقة 6 ملايين أهلي، بطونهم فارغة، ومن أجل تخفيف بؤسهم وجوعهم، مسيرونا يطالبون لهم بالتمثيل في البرلمان، وهذا بهيئة انتخابية مشتركة".

(3) **Oran Populaire**, 5 février 1938.

نقاشاتهم بطلب "الاستماع إليهم من قبل لجنة الاقتراع العام قبل أخذ أي قرار من قبلها"، كما أعلنوا عن حسرتهم جراء تصريحات ألبير صارو أمام اللجنة دون أي اعتبار للمعارضة[1].

بعد استماع لجنة الاقتراع العام لوزير الداخلية وللبرلمانيين الجزائريين، اجتمعت يوم 11 فيفري من أجل التصويت على المشروع.

وقبل القيام بالتصويت، استمعت اللجنة لتقرير ليون باريتي، مقرر المشروع[2]، الذي اختتم تقريره بعد ذكر الظروف التي واصل فيها استقصاء الوقائع وجمع المعلومات في الجزائر، والإيجابيات التي قامت بها فرنسا في الجزائر، بعدم إمكانية منح المواطنة لأهالي خاضعين للأحوال الشخصية التي تتناقض مع القوانين الفرنسية، غير أنه عرض تعديلا على المشروع بمنح المواطنة الفرنسية للفئات الأهلية التي عينها المشروع، لكن دون حفاظها على أحوالها الشخصية[3].

وبعد سماع تقرير باريتي، ونقاش أعضاء اللجنة فيما بينهم، تم التصويت على المشروع، حيث كانت النتيجة متعادلة 18 صوتا ضد 18[4]، لذلك فلم يتم الفصل في المشروع، فقررت اللجنة الاستماع إلى الأطراف الخارجية من النواب الفرنسيين والمسلمين.

ذهبت بعثة المستوطنين إلى باريس من أجل خطف القرار النهائي، وكانت أهم بعثة من خلال مسؤوليات أعضائها، حيث احتوت على رئيس فيدرالية رؤساء البلديات آبو، ورئيس فيدرالية وهران لامبيرت، ورئيس النيابات المالية روبيرت، ورؤساء المجالس العامة لمحافظات الجزائر، وهران ، قسنطينة، على التوالي فروجر، صوران و دايرون...الخ، حيث استقبلهم صارو في 16 فيفري قبل ذهابها لطرح انشغالها أمام لجنة الاقتراع العام، حيث قاموا بعرض الانفعال الذي أثاره مشروع فيوليت لدى السكان

(1) **L'Echo d'Alger**, 9 février 1938.

(2) تم تعيينه من قبل لجنة الاقتراع العام مقررا للمشروع عن طريق 13 صوت ضد 6 في 28 فيفري 1937، وهو من أكثر المحافظين للحزب الاستعماري، والذي أظهر عداوته للمشروع.

(3) **Le Temps**, 12 février 1938.

(4) **Le Temps**, 12 février 1938.

الفرنسيين، وطالبوا منه استبداله بمشروع صوران الذي يترقب هيئة انتخابية خاصة بالأهالي[1]، كما تم استقبالهم من قبل البرلمانيين الجزائريين في مجلس السينا باستثناء ريجي وديبوا المساندين للمشروع، وسيردا الغائب عن باريس، والذي أعلنوا بصراحة أنهم موافقين للبعثة[2].

وأمام لجنة الاقتراع العام، عمل المتدخلون من أعضاء البعثة على إظهار الأخطار التي يمثلها مشروع فيوليت إذا تم تبنيه في شكله الأولي، كما ألحوا على وجوب الإبقاء على التفوق الفرنسي في المجالس المنتخبة من أجل رؤية المجالس تتداول تحت هيمنة الروح الفرنسية[3].

ومن الجهة المقابلة، ذهبت عدة وفود من النواب المسلمين للمطالبة من جهتهم بتطبيق المشروع، حيث كان وفد النواب لمحافظة قسنطينة تحت رئاسة فرحات عباس، ووفد محافظة الجزائر برئاسة الدكتور بشير عبد الوهاب، وباشطارزي رئيس وفد محافظة وهران، كما ذهبت وفود أخرى من النواب الذين لم يكونوا منخرطين في هذه الجمعيات منهم عبد النور تامزالي، والمحامي الشريف سيسبان، والسيد الزروق محي الدين، وعندما وصل الجميع إلى باريس، اجتمعت هذه الوفود، وتوحدت الأعمال، ثم توزعت المهام بين أفرادها حيث قام فريق بمقابلة الهيئات السياسية المختلفة، وفريق قابل الوزراء ورجال السياسة، والفريق الآخر تقدم أمام لجنة الاقتراع العام[4] في 23 فيفري، حيث قام بشرح سبب دفاع النواب المسلمين عن المشروع، كما أوضحوا الانعكاسات التي ستنتج في الجزائر جراء القرار الذي سيتخذه البرلمان[5].

وبعد سماع لجنة الاقتراع العام لكلا الطرفين، اجتمعت في 3 مارس للنظر في الأمر، واستعملت أكثر ما يمكن من الاحتياط للاحتفاظ باستقلالها وسلامة مقرراتها من المؤثرات

---

(1) **Le Figaro**, 16 février 1938.
(2) **Le Temps**, 17 février 1938.
(3) **Le Temps**, 18 février 1938.
(4) **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص ص 547-548.
(5) **Les Annales Africaines**, 28 février 1938.

الخارجية، فبدأت عملها بالمطالبة من النواب الفرنسيين الذين ليسوا أعضاءا فيها بالانسحاب من الجلسة لأنها لا تريد أن تقرر قراراتها بحضور فريق دون فريق، كما رفض رئيس اللجنة قبول تصويت أحد الأعضاء بالنيابة قائلا: إن تصويتنا الآن إنما هو نتيجة درس وتحليل واقتناع، فلا أسمح لمن لم يحضر اجتماعاتنا بأن يشارك في التصويت، سواء كان محبذا أو معارضا[1].

وهكذا تم التصويت حيث تم تبني الفقرة الأولى من المادة الأولى بـ 13 صوت مقابل 10، والمتمثلة في : "يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاثة بالقطر الجزائري، الذي تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين دون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية، وهذا بصورة نهائية ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية".

وأمام تبني اللجنة للمشروع، فقد عمد معارضو المشروع إلى طريقة أخرى وهي إغراق المشروع بعدد كبير من المستفيدين، وذلك بزيادة عدد كبير من الطبقات الأهلية التي تستفيد من المشروع، حتى يصبح عددها كبيرا يكاد يجاوز عدد الناخبين الفرنسيين، وعندئذ يحجم الجميع عن قبوله والتصويت له في مجلسي النواب والشيوخ[2].

ومن أجل تطبيق هذه الحيلة، عرض فيوري تعديلا يمنح الحق للاستفادة من هذا المشروع لقدماء المحاربين، حيث تبنت اللجنة هذا الاقتراح بـ 11 صوت ضد 1، و14 امتناع[3]، وهكذا انتقل عدد المستفيدين من 25 ألف إلى 150 ألف[4]، وهو ما أدى إلى اختلال توازن المشروع، لذلك فقد طلب مندل رفع الجلسة وتأجيلها إلى الأسبوع المقبل لسماع وزير الداخلية صارو حول هذا التعديل[5].

---

(1) **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص 548.
(2) **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص 549.
(3) **Les Annales Africaines**, 7 mars 1938.
(4) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** op.cit, p 462.
(5) **الشهاب**، مجلد 13، ج12، فيفري 1938، ص 549.

بالإضافة إلى هذه الخدعة، فقد عمد المنتخبون الفرنسيون بإيداع استقالاتهم بهدف الضغط على صارو واللجنة البرلمانية، حيث دعا آبو إلى الاستقالة الجماعية في 6 مارس، وفي 11 مارس وصل عدد المستقيلين إلى 321 رئيس بلدية حسب جريدة **le Temps**[1]، وقد رد صارو على ذلك بمواصلة اللجنة البرلمانية عملها في إطارها القانوني: "إن قرار بعثة رؤساء البلديات الجزائرية أدى بي إلى إحساس مزدوج متمثل في التفاجئ والحزن (...) إن اللجنة البرلمانية ستتداول في إطارها القانوني (...) وإذا كان البرلمان، مع كل مشروع يناقض بعض التصورات، سيجد نفسه في تهديدات للاستقالة الجماعية، فإن ذلك يعني إلغاء حرية السلطة التشريعية[2].

كما ساند النواب البرلمانيون قرارات رؤساء البلديات ضد مشروع فيوليت، حيث أعطى مالارمي تصريحات للصحافيين جاء فيها: " أعلن بأن فيوليت كان حاكما عاما مشؤوما، وأتهمه بأنه لم ينشئ مسألة التمثيل الأهلي إلا من أجل الثأر من فشله كإداري"، كما صرح مورينو:"... كيف يمكن منح المساواة أمام القانون لأناس لا يقبلون الخضوع لهذا القانون"[3].

وفي 9 مارس، اليوم الذي كان مقررا أن تستمع لجنة الاقتراع العام لصارو، قامت بتأجيل اجتماعها إلى أجل غير مسمى[4]، والذي لم يتم أبدا.

وفي 10 مارس سقطت حكومة شوطان الرابعة، وهو ما أدى إلى تراجع رؤساء البلديات عن الاستقالة، وعاد ليون بلوم بحكومته الثانية في 13 مارس، غير أنه سقط في 8 أفريل بعد 26 يوم، ومع ذلك، فإن بلوم لم يكن يفكر في القيام بأي شيء للمشروع، حيث كان مهتما في هذه الأثناء بالشؤون الخارجية، وتشكلت بعده حكومة دالادييه الذي طلب من

(1) Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** op.cit, p 463.
(2) **L'Echo d'Alger**, 8 mars 1938.
(3) **Le Figaro**, 8 mars 1938.
(4) **L'Echo d'Alger**, 10 mars 1938.

الشمال إفريقيين المحاربة من أجل فرنسا مقابل تقديم سلسلة من الإصلاحات بعد انتهاء الحرب[1].

لقد تحسر فيوليت من هذه النهاية لمشروعه، حيث بقي معتبرا إياه الوسيلة الوحيدة الممكنة التي تضمن بقاء فرنسا في الجزائر، حيث رد على مالارمي في 1 افريل 1938: "السيد مالارمي يعتبر أن هذا المشروع يمثل جنونا، وما يمثل الجنون هو عدم فهم أن الدفاع الوطني لفرنسا لا يمكن أن يكون مضمونا إلا بمساعدة كافة الأهالي (...) السيد مالارمي يريد في فائدة المعمرين الكبار خلق انقسام بين الأوربيين والأهالي، أما أنا فأريد تعاون الجميع في الكرامة والمساواة في الحقوق الخاصة بكل طائفة"[2].

وفي 9 جوان، حاول النائبين ريجي وديبوا إعادة الروح للمشروع، حيث قاما بإيداع طلب مساءلة "حول السياسة التي تنوي الحكومة القيام بها في الجزائر، وحول نيتها الحقيقية فيما يخص مشروع قانون بلوم - فيوليت"، غير أن تاريخ المساءلة لم يتم تثبيته أبدا[3].

4- خيبة أمل الجزائريين وردود أفعالهم

لقد أدى فشل مشروع فيوليت إلى خيبة أمل شديدة لدى الجزائريين، وذلك بسبب بساطته أمام آمالهم حيث لم يقبل به المؤتمر الإسلامي إلا كخطوة أولى نحو الاقتراع العام، وكذلك بسبب ثقتهم بحكومة الجبهة الشعبية التي لم تف بوعودها التي قطعتها منذ سنتين، لذلك ظهرت ردود فعل مختلفة لدى الجزائريين، حيث نشر العلماء فتوى لابن باديس في البصائر يوم 14 جانفي 1938، يعلن فيها بأن قبول جنسية غير إسلامية تفرض التخلي عن أمر من القرآن يمثل كفرا وارتداد عن الدين[4].

أما النواب، فقد ظهر انقسام بين ابن جلول وفرحات عباس، فبينما اعتبر ابن جلول أن الإصلاحات لا يمكن أن تنجح إلا بالتوافق بين الفرنسيين والجزائريين حيث قام بإنشاء

(1) Koulakssis, op.cit, p 124.
(2) **L'Echo de la presse musulmane**, 1 avril 1938.
(3) Marie-Renée Mouton, op.cit, p 123.
(4) Collot et Henry, op.cit, p 126.

"التجمع الفرنسي الإسلامي" في جويلية 1938 مهمته مواصلة انجاز رغبات المؤتمر الإسلامي[1]، فقد انشق فرحات عباس عنه بسبب تجاوز ابن جلول لحدود الليونة[2]، والذي اعتبر أن التوجه نحو الشعب هو الحل، لذلك فقد كتب عدة مقالات في جريدة لانتانت بين 16 و23 ديسمبر 1937، يدعوا فيها إلى إنشاء حزب سياسي جزائري أساسه الشعب: "من أجل الانتصار على نظام قوي كالنظام الاستعماري، وتحويله وهدمه، يجب وجود حركة شعبية من كل الطبقات، لذلك فإن رمز حزبنا هو: من الشعب ومن أجل الشعب، وشعاره "نحو الشعب"[3].

وقد تم تأسيس هذا الحزب في جويلية 1938 تحت تسمية "الإتحاد الشعبي الجزائري لتحقيق حقوق الإنسان والمواطن"، والذي يهدف حسب فرحات عباس إلى تربية الجماهير وتكوينهم سياسيا وتحريرهم اقتصاديا، ومن ثم استفادة الحزب من الإطارات، وقوة الشعب وعدده[4]، حيث بدأ جولاته خلال سنتي 1938 - 1939 من أجل تأسيس خلايا وقسمات لحزبه الجديد غير أنه لم يتمكن إلا من تأسيس 14 قسمة، بمجموع 700 مؤيد[5]

أما نجم شمال إفريقيا، وبعده حزب الشعب الجزائري، والذي عارض مشروع فيوليت بشدة، فقد حاول الاستفادة من خيبة أمل مساندي المشروع، حيث اقترح تجمع كل التوجهات الجزائرية في "تجمع إسلامي"، يهدف إلى "الكفاح ضد فاشية الأحزاب السياسية التي وقفت دائما ضد المطالب الجزائرية"، حيث يدعوا إلى وفاق جميع المسلمين الذين يعملون بإخلاص حول برنامج مشترك للكفاح ضد الاستعمار[6].

ورغم انتهاء المشروع، فلم يستسلم النواب، حيث سافر كل من فرحات عباس وابن جلول وبعض النواب إلى باريس في 11 ماي 1939، لمطالبة الحكومة بتنفيذ المشروع

---

(1) جوليان، المرجع السابق ، ص 152.
(2) نفسه.
(3) Collot et Henry, op.cit, p 124.
(4) Collot et Henry, op.cit, p 138.
(5) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص ص 490-491.
(6) Collot et Henry, op.cit, p 133.

بواسطة قرار حكومي، وقد رد رجال السياسة في فرنسا، وعلى الأخص صارو وشوطان ودلاديبيه على فرحات عباس وابن جلول أنه لا يمكن مطلقا التفكير في إحياء مشروع أثار مثل تلك الضجة الهائلة لدى الفرنسيين في الجزائر وتجديد حوادث عام 1936، حيث طلبوا منهم بالمفاوضة والاتفاق مع ممثلي المعمرين، وخاصة روكس فريسيننق وملارمي، عسى يمكن إيجاد حل وسط يرضي الطرفين لأن الحكومة الفرنسية لا تريد إلا أمرا واحدا، وهو أن يسود الهدوء بالقطر الجزائري، لذلك فإنها ستقبل بكل إصلاح مطلوب بشرط أن لا يحدث اضطرابا[1].

الخلاصة

لقد استطاع المعمرون عن طريق ما أسمته الشهاب "الهيجان الفرنسي" إفشال مشروع فيوليت بضغطهم على حكومة الجبهة الشعبية عن طريق التهديد بالاستقالة وترك الجزائر والعودة إلى فرنسا.

لقد كان هذا "الهيجان" على جميع الأصعدة من خلال كل المجالس الجزائرية: النيابات المالية، المجالس البلدية، البرلمان، كما تم استعمال الصحافة للدعاية ضد المشروع، وهو ما جعل أحد الكتاب المعاصرين للأحداث وهو روبيرت مونتاني (Robert Montagne) يقول: "إن التهييج الذي يتم ممارسته على السكان يؤدي -كما رأينا أثناء النقاشات الانفعالية لمشروع فيوليت- إلى مواقف والتي لم يتم استلهامها لا من العقل ولا من الفائدة. في هذه الظروف من المستحيل البحث عن دراسة لحل طبيعي لمشكل تطور الشعب الجزائري بدون ترك الأرض الإفريقية على الأقل حاليا"[2].

غير أنه بالإضافة إلى ضغط المعمرين لإفشال للمشروع، فتوجد عدة أسباب ثانوية أدت إلى فشله، منها سياسة الجبهة الشعبية التي كانت مستعدة لتقديم بعض الإصلاحات

---

(1) **الشهاب**، مجلد 15، ج4، ماي 1939، ص ص 191-192.

(2) Robert Montagne, « Comment organiser politiquement l'Empire français », in, **Politique étrangère,** n°2, 1938, 3ème année, p 174

لأهالي المستعمرات والنظر بعطف لآمالهم، غير أنها لم تكن مستعدة لتحمل مسؤولية انتهاء الإمبراطورية الفرنسية على يدها حيث وضعها المعمرون أمام خيارين: إما طرح مشروع فيوليت، وإما ترك الجزائر والعودة إلى فرنسا، وهو ما أدى بها إلى اختيار الخيار الأول.

كما أن قصر مدة حكم الجبهة الشعبية، وبداية الحرب العالمية الثانية كانا عاملين سلبيين ضد مشروع فيوليت، حيث أن قصر مدة حكمها (1936-1939) لم تكف لوضع البرامج وسن القوانين والتعرف على كل مشاكل السلطة، وأن بداية الحرب العالمية الثانية أدى بالجبهة الشعبية إلى تجميد المشاريع الداخلية، حيث قامت بإصدار قوانين جديدة لاضطهاد حرية الفكر والتعليم في الجزائر وحرية السفر في مارس 1938، كما أصدرت في 28 أوت 1939 قانون يعطي الإدارة الفرنسية بالجزائر الحق في مراقبة جميع المطبوعات، ويمنحها حق وقف أو منع جميع المطبوعات[1]، وهو ما كرس فشل مشروع فيوليت.

لقد عادت الحكومة الفرنسية إلى مشروع فيوليت بأمر 7 مارس 1944 من اللجنة الوطنية للتحرير الفرنسي، والذي يمنح المواطنة الفرنسية دون لتخلي عن الأحوال الإسلامية لبعض الفئات[2] غير أن هذا المشروع كان قد فقد أهميته لدى الجزائريين بسبب فوات أوانه، حيث تغيرت مطالب الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية، جراء سقوط فرنسا أمام ألمانيا في جوان 1940 والذي أدى إلى إسقاط الجدار الذي لطالما أحاطت به فرنسا نفسها بأنها لا تهزم، وكذلك الدعاية التي كانت الجزائر مسرحا لها سواء من المحور أو الحلفاء.

وهكذا أصبح مشروع فيوليت من دون قيمة لدى الجزائريين بعد الحرب العالمية، حيث لم يكن مقبولا من الجزائريين إلا ظرفيا، وبمرور ظروف الثلاثينات فقد تغيرت مطالبهم باستمرار إلى أن وصلت إلى مطلب الاستقلال الكامل عن طريق الثورة.

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص33

(2) Guy Pervillé, « L'élite intellectuelle, l'avant-garde militante et le peuple algérien », **Vingtième Siècle. Revue d'histoire**, n°12, octobre-décembre 1986, pp 51-52

الخـاتمــة

الخاتمة:

لم تكن المدة الفاصلة بين إشارة إنذار فيوليت حول الخطر الذي يهدد بقاء فرنسا في الجزائر سنة 1931 من خلال نشر كتابه "**هل ستعيش الجزائر؟**" وعرض مشروع منح حق الانتخاب والمواطنة للنخبة الجزائرية مع المحافظة على الأحوال الشخصية، واندلاع ثورة التحرير إلا ثلاث وعشرون سنة، وهو ما يظهر صدق استشراف فيوليت في إمكانية حدوث ثورة جزائرية، وإنشاء وطن جزائري منفصل عن فرنسا، وهو ما دفعه للعمل على إزالة هذا "الخطر"

لقد قام فيوليت مع وصوله إلى الولاية العامة للجزائر، وشغله لمنصب الحاكم العام لمدة سنتين بدراسة المسألة الجزائرية ميدانيا من خلال احتكاكه بالجزائريين والمعمرين، وكذلك مع الإدارة الجزائرية والحكومة الفرنسية، مستندا على معارف مختلفة: دراسة تاريخ الأمم وتطور المجتمعات، وتطور العالم بعد الحرب العالمية الأولى، وهو ما سمح له باستشراف المستقبل السيئ لفرنسا في الجزائر، لذلك، وباعتباره أن "قوة فرنسا هي بقوة مستعمراتها"، وأن "الجزائر هي أساس المستعمرات الفرنسية"، فقد خصص كل جهده في هذه المسألة فيما بين الحربين.

لقد كان هدف فيوليت الأساسي من خلال سياسته في الولاية العامة في الجزائر، ونشر كتابه "**هل ستعيش الجزائر؟**"، وإيداع مشروعه سنة 1931، وإعادته في 1936 هو: تهيئة الجزائر وجعلها امتدادا حيويا وطبيعيا لفرنسا، وإعاقة نشأة وتطور الحركة الوطنية الجزائرية ، لذلك فقد أسس نظرية متكاملة ذات سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف.

أولا: ربط المعمرين بالأرض الجزائرية، حيث عمل فيوليت على جعل المعمرين جزائريين كاملين، يدافعون عن الأرض الجزائرية، ولا شيء يمكنه جعلهم يتخلون عنها، حيث قام بالعمل على تشجيع منتجاتهم الزراعية، وتوفير المياه ومنحهم القروض الفلاحية، ... الخ، أي ضمان كل شروط الحياة الناجحة.

ثانيا: ربط الجزائريين بفرنسا، وذلك بعمل فيوليت بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى الربط المعنوي للجزائريين بفرنسا، على ربط الجزائر وإدماجها سياسيا بفرنسا، وذلك من خلال مشروع يحمل اسمه "مشروع فيوليت" والذي تحكم في الحياة السياسية للجزائر طيلة الثلاثينات.

يهدف مشروع فيوليت إلى إلحاق الجزائر وإدماجها بفرنسا عن طريق إدماج النخبة المثقفة بالثقافة الفرنسية، وإذا كان عددها سنة 1931 ما بين 20 إلى 25 ألف، فإن هذا المشروع يترقب تحضير باقي الجزائريين للحصول على المواطنة الفرنسية، وذلك حسب درجة اقترابهم من الثقافة الفرنسية، والذي يهدف إلى جعل الجزائر بلدا فرنسيا مختلف الثقافات بين مسلمين، مسيحيين ويهود، لا يمكن لأي طائفة المطالبة بالجزائر لها.

ورغم عدم إمكانية الجزم في نجاح أو عدم نجاح خطة فيوليت في الإبقاء على الجزائر بلدا فرنسيا، وذلك بسبب عدم تطبيق مشروعه، إلا أنه يمكننا القول بأنها كانت الوسيلة الوحيدة الممكنة ، خاصة مع هبوب رياح التحرر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

***

وإذا كان هدف فيوليت هو إدماج الجزائر وإعاقة الحركة الوطنية، فإن الإشكالية الأساسية التي واجهتنا في بحثنا هذا هي سبب قبول معظم الجزائريين بهذا المشروع.

إن تحليل هذه المسألة لا يمكن إلا بالعودة إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ الاحتلال، فمنذ دخول فرنسا إلى الجزائر، جاهد الجزائريون بكل قواهم ضد الاحتلال من خلال عدة ثورات، والتي انتهت بدون نتيجة حقيقية، لذلك فقد فهم الجزائريون مع بدايات القرن العشرين أن التنظيم السياسي ونشر التعليم، وإيقاظ الجماهير كانت أفضل بديل على النشاط العسكري في مفهومه القديم.

فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأمام الجهل والفقر الذي كان مخيما على الجزائريين، وكذلك استحالة الاستقلال جراء عدم التنظيم الجزائري، وأمام الحالة العالمية

التي كان يطغى عليها الاستعمار ولا مجال لدولة ضعيفة، فقد فهم الجزائريون هذه المسألة، لذلك فقد بدأت نداءات الجزائريين بطلب مساعدة فرنسا من أجل تحرير الجزائريين تحت سيادتها، حيث بدأ الجزائريون من أجل بلوغ هذا الهدف بالتعبير من خلال جرائدهم، وكل اجتماعاتهم بأسمى عبارات الود تجاه فرنسا.

وقد كانت سياسة الجزائريين هذه تهدف إلى مطلب عكسي وهو رفع حالة الجزائري ماديا ومعنويا، وجعله مساويا للفرنسي، ومن ثم ندا له في المجال السياسي والاقتصادي، والذي سيؤدي إلى التفوق الجزائري في الحياة العامة في الجزائر جراء التفوق العددي.

ومن أجل هذا الهدف، فقد ظهر لدى الجزائريين سواء العلماء أو النواب - حيث لم يدخل النجم للجزائر إلا سنة 1936- خطابا ازدواجيا، تجاه الحكومة الفرنسية في فرنسا، وتجاه الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث كان الجزائريون يلينون في القول تجاه الأولى بالتعبير عن سماحة فرنسا وقيم الثورة الفرنسية، في حين الهجوم ضد الإدارة الاستعمارية وتعسف المعمرين والذي يسميه سعد الله في تقديمه لكتاب فرحات عباس، **الشاب الجزائري:** "الاحتماء بفرنسا الديمقراطية ضد فرنسا الاستعمارية"

لقد كان الجزائريون فيما ما بين الحربين والذي يتزامن مع عهد فيوليت أمام خيارين، إما طلب المساواة وقبول أي إصلاح مهما كان صغيرا يتم الاستفادة منه من أجل الرفع المادي والمعنوي للجزائريين، ومن ثم التفكير في المستقبل، وإما رفض أي تغيير على المجتمع الجزائري حتى لا تخدش هويته الحضارية، وهكذا اختار النواب والعلماء من خلال المؤتمر الإسلامي وقبول مشروع فيوليت الخيار الأول، والذي كان نتيجته نشأة رأي عام وطني منظم وهادف، في حين اختار النجم الخيار الثاني برفض كل الإصلاحات، وطلب الاستقلال، والذي ظهرت نجاعته بداية من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدايات الحركات التحررية في العام.

حقيقة، لقد أصبح النجم/ حزب الشعب الجزائري الحركة الوطنية الأولى في الجزائر خاصة بعد فشل المؤتمر الإسلامي ومشروع فيوليت، ومجازر الثامن ماي 1945، والذي لم

يترك أي سبيل في تطور الجزائر تحت السيادة الفرنسية، لذلك فقد انتقلت كل الكتل الجزائرية إلى هذه القناعة وهي الاستقلال، حيث استفاد النضال السياسي الجزائري ما بعد الحرب العالمية الثانية من العمل الذي كان جاريا فيما بين الحربين من توعية وتربية الجماهير وتنظيمهم منذ الأمير خالد، مرورا بالنواب فرحات عباس وابن جلول والذين طالبوا برفع الظلم عن الجزائريين والمساواة أمام القانون، إلى العلماء تحت قيادة الشيخ ابن باديس، الذي قام بنشر التعليم العربي والإسلامي في كامل الوطن، ومحاربة الخرافات والآفات الاجتماعية، الشيء الذي يمثل إعادة مناعة المجتمع الجزائري.

ورغم فشل مشروع فيوليت، فقد استفادت الحركة الوطنية الجزائرية من الحراك الذي جرى أثناء الجبهة الشعبية، والأحداث التي جرت أثناء مشروع بلوم-فيوليت، التي أثبتت بالإضافة إلى عداوة المعمرين للجزائريين، عدم إمكانية الاعتماد على الحكومة الفرنسية في القيام بالإصلاحات إلا التي يقبلها المعمرون، لذلك فقد بدا الجزائريون مقتنعين بأن الحقوق تؤخذ ولا تعطى.

***

إن النتيجة الأساسية التي أثبتها فشل مشروع فيوليت هي قوة المعمرين وتحكمهم الكامل بتسيير الجزائر، فإذا استطاعت الأقلية الأوربية إفشال معظم الإصلاحات من قبل، فقد كانت في معظمها إصلاحات من قبل الحكام العامين، غير أن إفشالهم لمشروع حكومي ذات الغالبية في البرلمان، تبناه رئيس الحكومة ليون بلوم، ودافع عنه وزير الداخلية ألبير صارو بكل قوته، فإن ذلك ما لم يكن في الحسبان لا من قبل الحكومة الفرنسية ولا من الأقلية الأوربية نفسها.

لقد كانت فرنسا تعتمد على المعمرين من أجل الإبقاء على الاستعمار، حيث عملت على منحهم كل ما يطالبون به، وعدم إزعاجهم بأي شكل من الأشكال، وحتى الجبهة الشعبية التي تكونت من الأحزاب اليسارية والتي قامت بالوعود، فقد كانت مستعدة لتقديم بعض التسهيلات لمختلف الاتجاهات الوطنية الناشئة، والنظر بعطف على آمال الشعوب التي تنشد

الحرية وتحاول الخلاص من نير الاستعمار، إلا أنها لم تكن مستعدة للتخلص نهائيا من روح الهيمنة، ولم تكن مستعدة لتحمل مسؤولية نهاية الإمبراطورية على يديها.

إن قيام الاستعمار منذ الاحتلال بمنح كل الامتيازات للمعمرين أدى بهم إلى تحكمهم بكل الحياة العامة للجزائر من خلال البرلمان، المجالس البلدية، النيابات المالية، المجالس العامة، لذلك فقد كانت الجزائر في يد هذه الأقلية، والتي، من دون قبولها بأي إصلاح، فإن الحكومة كانت ترضخ لضغوطاتهم حيث كانت لهم أساليبهم الناجعة للضغط على الحكومة متمثلة في: التهديد بالاستقالة، التهديد بترك الجزائر والعودة إلى فرنسا، التهديد بالاستقلال عن فرنسا - حيث تحصلوا على الاستقلال الاقتصادي سنة 1900-، لذلك فقد كانت الحكومة تقبل كل مطالبهم وشروطهم.

وبسبب هذه الامتيازات وهذه القوة، فإن المعمرين لم يكونوا يفكرون إلا في مصلحتهم دون النظر إلى مصلحة الاستعمار الفرنسي في المدى البعيد، وهو ما حاول فيوليت تحذيرهم، بأن مصالحهم تتمثل في الإصلاح في فائدة الجزائريين وإدماجهم، وجعلهم فرنسيين، حيث صرح في جريدة **ليكو دالجي** بتاريخ 25 أكتوبر 1936: "إذا لم يفهم المستوطنون الجزائريون أن من واجبهم بل من فائدتهم الانضمام إلى سياسة الإدماج، فإن عليهم أن يعرفوا جيدا بأنهم يعملون من أجل إنشاء وطنية ذات شكل ثوري حتما".

وهكذا يمكن اعتبار أن فشل مشروع فيوليت يمثل سببا من الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى ثورة التحرير الوطني الجزائري، وذلك أولا بسبب فقدان أمل الجزائريين في الحكومة الفرنسية بإمكانيتها في القيام بالإصلاحات، حيث فشلت في تطبيق مشروع فيوليت رغم وضع ثقلها من اجل تطبيقه من خلال رئيس الحكومة ووزير الداخلية، وثانيا، فقد أدى فشل مشروع فيوليت إلى اقتراب الكتل الوطنية الجزائرية من بعضها البعض على مبدأ "ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة"

الملاحق

الملحق رقم (01)

تعليمات الحاكم العام فيوليت إلى محافظي الجزائر، وهران وقسنطينة حول ملكية الجزائريين فيما يخص البناءات المشيدة من قبلهم على أراضي الدولة

(قام فيوليت بإرسال تعليماته للمحافظين للقيام بتعويض الجزائريين حول البناءات المشيدة من قبلهم على أراضي الدولة والتي وجب استرجاعها من قبل الإدارة الفرنسية، حيث قرر فيوليت تعويض ثمنها والذي يحدده الخبير على أن لا يكون أقل من القيمة التي حددتها إدارة الضرائب)

Le gouverneur général de l'Algérie
A messieurs les préfets d'Alger, de Constantine et d'Oran
Alger, le 19 novembre 1927.

Mon attention vient d'être appelée sur la question du droit à l'indemnité des indigènes pour les constructions en pierre, en bauge ou même en branchages par eux édifiées sur les terrains domaniaux loués par eux depuis plus ou moins longtemps, et dont l'administration reprend la jouissance.

Il est tout a fait vrai qu'en droit français les constructions édifiées sur le terrain d'autrui, appartiennent au prioritaire du sol et que celui qui a élevé les constructions ne peut réclamer que dans les limites déterminées par le code civil.

Mais je vous fais observer que dans la circonstance, il est impossible d'appliquer les règles qui supposent que le constructeur a le choix de l'installation.

L'endroit où ces populations se fixent et un endroit nécessaire et il est dès lors d'autant plus juste de les indemniser de la valeur des constructions que ces populations sont plus pauvres.

Au demeurant, le plus humble de ces gourbis n'est pas sans valeur puisque le fisc leur attribue une valeur locative qui sert de base à l'impôt et que

les bois nécessaires à ces construction sont cédés aux indigènes à des prix représentant plusieurs journées de prestation.

Dans ces conditions, je décide que toutes les fois que, par le fait de l'administration, les indigènes devront évacuer un terrain sur lequel l'Administration a laissé faire des constructions, la valeur leur en sera remboursée préalablement à leur départ et pour qu'ils puissent se réinstaller ailleurs. Le prix sera fixé à dire d'expert, mais ne saurait être inferieur à la valeur qui est envisagée par le fisc pour l'assiette de l'impôt sur la propriété bâtie

Ces considérations valent bien entendu, également pour les constructions européennes que l'administration aurait laissé s'installer sur des terrains domaniaux.

Le gouverneur général
Maurice Viollette

Viollette, **L'Algérie vivra-t-elle ?**, pp 91-92

الملحق رقم (02)

تعليمات الحاكم العام فيوليت إلى محافظي الجزائر، وهران وقسنطينة حول إنشاء المطاعم المدرسية

(تعليمات فيوليت إلى المحافظين للقيام بإنشاء المطاعم المدرسية، وذلك بعد رفض النيابات المالية والمجلس العام للجزائر بتخصيص مبالغ من أجل هذا المسعى، وتتمثل هذه التعليمات بالإجمال في: تحديد التلاميذ المستحقين، قيمة الوجبة، أشهر عمل المطعم، الحصول على المساعدات من المؤسسات والمتبرعين...)

Le gouverneur général de l'Algérie
A messieurs les préfets d'Alger, de Constantine et d'Oran

Les rapports qui me parviennent et les observations diverse que j'ai pu faire personnellement, me donne à penser qu'en ne s'est pas assez inquiété en Algérie du développement des cantine scolaires gratuites pour tous les enfants de familles pauvres.

L'effort cependant ne serait pas très considérable et il résulte des chiffres que j'ai sous les yeux qu'avec un effort modeste de la colonie, environ 800.000 francs, et un effort du même ordre pour l'ensemble des départements, on pourrait intéresser sérieusement les communes à organiser ce service qui s'impose surtout dans toutes les écoles rurales où les enfants sont obligés de faire de longs parcours pour venir à l'école.

Même dans les villes, du reste, un pareil service n'est pas intitule puisqu'il facilité la tache des parent qui travaillent et qui ne peuvent souvent rentrer facilement à déjeuner pour recevoir les enfants.

Ces cantines scolaires pourraient fonctionner pendant cinq mois de l'année : novembre, décembre, janvier, février et mars. Les enfants dont la famille est susceptible de payer pourraient être admis au repas, à la condition de verser la rétribution représentant sa valeur.

Pour que l'expérience puisse s'instituer, et afin de vous permettre de faire des propositions utiles à l'assemblée départementale et aussi de m'autoriser à présenter des suggestions aux assemblées algérienne, je décide de mettre dès maintenant , à votre disposition in crédits suffisant, à 2 francs par élève inscrit à la cantine et par mois, pour pouvoir particulièrement dans les écoles de douars, où tant d'enfants arrivent en si fâcheuse situation, tenter un commencement d'essai dont vous voudrez bien me rendre compte.

Le crédit dont je peux disposer est prélève sue les fonds communs des douars, c'est dire comment l'expérience doit être instituée, mais il est bien entendu que les quelques enfants européens qui pourraient fréquenter ces écoles, ne seront pas éliminés.

J'envisage comme terme à l'expérience le 1er avril prochain

Vous demanderez les subventions nécessaires jusqu'à concurrence du nombre des élèves inscrits à la cantine, à la direction des affaires indugène.je dit bien, des élèves inscris à la cantine, de la sorte la subvention afférente aux élèves qui peuvent rembourser le repas, bénéficiera aux enfants des familles qui ne peuvent rembourser. Mais il ne conviendra pas de compter les élèves qui prennent leur repas hors l'école.par ailleurs, je dis bien aussi subvention forfaitaire de 2 francs par mois. Donc, si nous déduisons les dimanches et les jours où il n'y a pas d'école, vous pourrez disposer ainsi d'une subvention utile qui pourra être de l'ordre d'environ 10 centimes par enfant pauvre et par jour. Les fonds d'assistance départementaux et communaux pourraient peut-être doubler cette somme qui pourrait être encore augmenté par des collectes particulières, comme dans la métropole.

Vous voudrez bien me rendre compte des résultats que vous aurez pu obtenir et des conclusions qu'on doit, à votre avis, dégager de l'expérience.

Le gouverneur général
Maurice Viollette

Viollette, **L'Algérie vivra-t-elle?,** pp 263-264

الملحق رقم (03)

خطاب فيوليت في الاجتماع السنوي لأطباء الاستيطان 11 جوان 1927

(هذا الخطاب جاء في الاجتماع السنوي لأطباء الاستعمار، والذي قام فيه فيوليت بتدخل لشرح وتحديد أفكاره حول وضعية الصحة في الجزائر، حيث شرح الوضعية المأساوية التي يعاني منها الجزائريون والأمراض المتعددة المنتشرة فيه، والإصلاحات التي يجب مباشرتها : "... لدى هؤلاء السكان من الجزائر، أين يوجد للأسف كثير من المساكين الذين هم في حالة من سوء التغذية التي لا يجهلها أحد، واضح بأن الأضرار ستصبح مخيفة جدا ... كانت لي الفرصة لقول ذلك أمام النيابات المالية ... ما دام بلد مثل الجزائر لا يمتلك إلا 90 إلى 92 طبيب ريفي، فهذا يمثلا إثباتا أنه ليس لنا الحق أن نكون فخورين...".)

«Puisque nous voilà au terme de ce cours de perfectionnement, tous réunis, cette année, autour de maîtres éminents que l'un de vous a tenu à remercier et qu'à mon tour je remercie pour le concours si dévoué qu'ils ont donné a l'œuvre entreprise, je veux, rapidement, mais cependant assez complètement, suivre M. le Professeur Soulié dans le développement qu'il a donné à sa pensée... M. le Professeur Soulié vient de nous expliquer toute la complexité et aussi toute l'importance du problème médical en Algérie ; il a bien voulu souligner que, dès l'abord, c'était chose qui m'était apparue essentielle et pourtant trop négligée et aussi il a fait le tableau des points sur lesquels l'attention du Gouvernement ne saurait manquer de se porter.

« Prenant tour à tour chacune de ces graves maladies qui désolent l'humanité et qui, de contagion en contagion, viennent menacer ceux mêmes qui s'y attendent le moins, par des propagations sourdes qui se glissent au foyer domestique sans qu'on sache souvent à quelle minute elles y accèdent, M. le Professeur Soulié nous détaillait et nous démontrait comment, si quelques-unes sont susceptibles d'être jugulées avec une quasi certitude, puisque l'agent thérapeutique est là, d'autres au contraire sont infiniment plus redoutables parce qu'il y a des quantités de facteurs qui interviennent et, qu'au surplus, l'état de la science est encore plein d'incertitude et ne permet pas une action efficace et décisive. M. le Professeur Soulié est trop compétent pour que j'ajoute quelque chose à ces indications.

« Avec beaucoup de sens, il s'est étendu cependant sur les ravages que fait l'une de ces plus terribles maladies : la tuberculose; celle sur laquelle on a le moins de prise, celle sur laquelle on a le moins d'action, celle qui est susceptible de se développer le plus fâcheusement et aussi le plus rapidement, étant donné les conditions d'habitation et d'existence de toutes ces populations indigènes et je me rappelais pendant qu'il parlait, je ne sais plus quel professeur qui disait un jour : la tuberculose est guérissable, mais c'est une maladie de riches. Or, dans cette population d'Algérie où, malheureusement, il y a tant de pauvres diables qui sont dans un état de sous-alimentation que personne n'ignore, il est clair que les ravages tendent à devenir effroyables, et dors que les porteurs de germes se multiplient et viennent ensemencer de bacilles mortels des populations dont quelques-unes sont, de façon permanente en état de réceptivité. Juguler cette maladie qui s'étend avec une rapidité surprenante, c'est là le grave problème social et ci vous aviez raison, Monsieur le Professeur, quand vous disiez que c'est à ce problème que j'avais pensé lorsque je me suis préoccupé de l'habitation indigène.

«Mais pour arriver à juguler ou à dominer, dans la mesure où on le peut, toutes ces maladies, vous disiez qu'il faut du temps. Je le sais bien, je suis tout à fait de votre avis et je pense de plus, ce que vous pensez également, que pour arriver à ce but, il faut aussi des médecins.

«Il est une chose dont je n'arrive point à prendre mon parti ; j'ai eu l'occasion de dire aux Délégations financières et j'aurai l'occasion de le redire avec force prochainement : tant qu'un pays comme l'Algérie, aussi grand que la France, n'aura à sa disposition, en tout et pour tout, que 90 à 92 médecins de campagne, ce sera là une constatation dont on n'aura pas le droit d'être fier. Quand il y a, me disiez-vous, pour, des populations de 107.000 habitants, un praticien, on le constate, on le dit, mais on le dit tout bas, car vraiment il n'y a pas de gloire à le claironner très fort.

«Je sais bien qu'envisager une organisation médicale de l'Algérie et la réaliser c'est une chose un peu différente. Il y a les préjugés, il y a les intérêts menacés, il y a la bonne foi relative des interlocuteurs qui viennent déformer

conversations et intentions, bref, il y a tout un ensemble de circonstances qui se mettent parfois, en travers des meilleures intentions et qui, tout d'un coup, font apparaître comme une chose énorme ce qui n'est, après tout, que la préoccupation d'un honnête homme qui voit le danger, qui a le souci d'y parer et qui a la résolution d'arriver à dès résultats.

«Jusqu'à présent quelle a été la conception suivant laquelle l'assistance médicale a été organisée en Algérie? Ce fut une conception dans laquelle le médecin de colonisation a été admis à se débrouiller prés de la clientèle possible avec un petit supplément pour représenter les quelques services publics qu'on lui demandait.

« De cette conception là, je ne vous cache pas que je n'en veux point. J'en prends résolument le contre-pied. Dans le rôle du médecin de colonisation, l'idée de services publics est fondamentale, l'honoraire particulier, légitime, devient seulement l'accessoire possible. Dès lors, au lieu d'un traitement infime venant s'ajouter aux possibilités quelconques qu'offre une clientèle quelconque, j'arrive à la formule qui consiste à donner au contraire un traitement suffisant afin que le médecin soit tout entier à son œuvre publique, l'appoint fourni par la clientèle ne devenant plus qu'un complément

« Si, d'ailleurs, il est des postes susceptibles de produire sérieusement et d'être munis d'une importante clientèle, tant mieux ! J'en suis ravi. Ce sont des postes d'avancement qui s'ouvriront aux médecins au fur et à mesure qu'ils avanceront en âge et dans la carrière, car je ne suis pas de ceux qui estiment que le médecin doit se traîner dans la médiocrité. Si, par suite, il y a des postes qui soient susceptibles de produire beaucoup, je n'y vois aucun inconvénient. Plus il y en aura et plus je serai content et plus j'aurai la possibilité de créer des postes d'avancement au profit des médecins de colonisation qui le méritent.

« Dans ma pensée, tous les postes de médecins de colonisation devraient être transformés; s'ils ne le sont pas, c'est que je suis obligé de me préoccuper des possibilités budgétaires et c'est ainsi que j'ai dû me borner, pour l'année dernière, à demander la transformation et la création de cinquante postes et que, cette année, je compte en créer quinze de plus, si les délégations financières me

donnent les crédits que j'ai demandés. Mais il ne suffit pas de considérer les postes actuels et je veux aussi envisager les postes futurs. Je vous l'ai dit, je n'admire pas qu'en Algérie on ait la bonne fortune de rencontrer un médecin à la condition qu'on ait fait 100 à 150 kilomètres ; c'est un régime qui me paraît donner des garanties insuffisantes aux pauvres diables qui souffrent : européens comme indigènes ont droit pour eux comte pour leur famille à une protection sérieuse efficace.

« M. le professeur Soulié m'a aussi entretenu la situation morale des médecins. Sur cela aussi, je veux vous dire ma pensée sans ambages et Sans réticences.

« Jusque dans ces derniers temps, le médecin de colonisation était inséré dans une hiérarchie infiniment trop théorique, permettez-moi de vous le dire, une subordination sur le papier. Le Sous-préfet était chef hiérarchique, mais il était très loin, et dans la commune même n'existait aucune de ces coordinations nécessaires dont vous parliez, mon cher Professeur, voilà ce qui domine ma préoccupation.

« Je suis Maire d'une ville de France. Le médecin de l'hôpital est, sous là direction de la Commission administrative, dont le président est le Maire; le médecin du Bureau de Bienfaisance est sous la direction de l'Autorité municipale, dont le chef est le Maire; le médecin de l'Etat Civil est sous la direction du Maire, chef de la municipalité. Aussi bien, le chef de la Municipalité est responsable de l'ordre public et de la santé publique vis-à-vis du Gouvernement; le chef de la Municipalité qui, aux termes des lois de 1884, comme aux termes sur l'hygiène, a la responsabilité de la santé publique dans sa commune, ne peut cependant pas être tenu à l'écart de l'organisation du service hospitalier dans sa Commune.

« J'ai donc voulu faire la liaison, qui jusque-là n'existait pas, entre l'Autorité municipale responsable et les agents d'exécution responsables, qui sont les médecins de colonisation. Y a-t-il eu quelques heurts ? Cela arrive parfois, mais c'est une question de bonne volonté. Croyez bien que, de mon côté,

lorsque j'aurai à causer avec les administrateurs, je ne manquerai pas de leur dire les égards qu'ils doivent à des hommes comme vous.

« Au demeurant, si j'ai eu souci de votre situation, qu'il s'agisse du traitement, des frais de tournée, de la retraite, des cours de perfectionnement, c'est sans doute en raison de la situation qui est vôtre, mais aussi en raison du rôle considérable que vous avez à jouer dans ce pays d'Algérie. Je suis de ceux qui professent que pour la paix publique, un médecin de cœur, installé dans un pays, peut, le cas échéant, dispenser d'y mettre un bataillon. Rien de tel pour conquérir la sympathie, rien de tel pour assurer le rayonnement moral de la France et c'est pour ça que je ne peux penser à vous ménager mon concours.

« Vous disiez, mon cher Professeur, que la liste n'est point close de ceux qui sont les victimes du devoir. L'autre jour encore, j'avais l'occasion d'aller m'incliner devant le cercueil de l'un de vous. J'ai accompli ce pèlerinage avec vraiment beaucoup d'émotion. C'était, sans doute, pour l'homme qui était là, couché par ce typhus implacable, la conséquence, pour lui aussi, de conditions d'hygiène et d'alimentation lamentables, mais ce qui dominait ma pensée, c'étaient tous ceux qui, luttant ainsi sur la surface de l'Algérie, côtoyant jour à jour la misère, la maladie, la mort, avec un visage serein, accomplissent leur devoir et puis rentrent au foyer, le soir, avec la seule préoccupation de recommencer le lendemain la longue tâche si pleine de périls et pour laquelle ils se sont faits une telle accoutumance qu'ils n'y pensent même point.

« Que voulez-vous ! se faire ainsi un sort d'automatisme, d'abnégation, de dévouement et ne pas se douter qu'on peut avoir le droit d'être regardé d'une façon particulière, c'est une chose qui prend le cœur ! J'ai voulu exprimer cela en quelques paroles devant la tombe de ce malheureux, mais ce que je veux dire ici, c'est que, vraiment, vous pouvez croire ma volonté d'armer ce pays, politiquement, économiquement et moralement et pour l'armer moralement, je compte beaucoup sur le dévouement que vous ne cessez de me prodiguer et dont je vous remercie.

L'Afrique du Nord illustrée, 11 juin 1927

الملحق رقم (4)

أعمال فيوليت في الجزائر

(ملخصة في نشرية قام بتقديمها للصحافة يوم ذهابه من الجزائر)

عند فراقي للجزائر وتسليمي في ولايتها يمكنني بلا شك أن أذكر أعمالي وما يستفاد منها ومن قيامي بها - "أولها السلف الفلاحي" بواسطة البانكة الجزائرية بالتجديد على كرتين، والسلف برهن الشهادات المأخوذة من الجمعيات الفلاحية لوضع الحبوب، وفتح قاعدة لرهن الأملاك على وجه شركة أرسلت قانون أساسها لباريز للوفاق عليه منذ شهر، وتعضيد أحداث جمعيات فلاحية على اختلاف مصالح الفلاحة.

ومنها إنجاز بناء أربعة سدود بواد الفضة وقريبس وزردازة ومينة العليا واختراع أربعة سدود أخرى سيقع الوفاق عنها عن قريب، فم الغيس - وفم الخرصة - والواد أسلي والواد أقصب- .

ومنها البحث عن الاستعمار الضعيف والمتوسط الذي أدرجت نتائجه على صفحات الجريدة الرسمية وإحداث لجنة بكل عمالة مكلفة بالبحث عن تفتيش المياه للشراب والسقي.

وقد توصلت إلى الاعتراف الرسمي للخدمة اللازمة لمراسي دلس وطكوش (هيربيون) وسيقع مثل ذلك فيما يتعلق بمرسى جيجل.

وتوصلت أيضا إلى نيل تكبير وتوسيع مرسى الجزائر فلم يبق إلا مرسى مستغانم، ولم أفرط في أعمالي في مشاركة الجمعيات التجارية ولا جمعيات الخدمة.

أما الدفاع الحربي على الوطن فقد نلت من وزير الحرب للعام القابل زيادة المرتب بالربع الجزائري للتراب العسكري وتضاعف المرتب لعساكر الصحراء ومن الآن فإن سير الطموبيلات جار في كل الجهات بالصحراء، وتحسنت بها حالة الطرق وحالة السقي وستمتد الطريق الحديدية من تقرت إلى تماسين كما تأسست العلاقات اللاسلكية.

ثم إني أفارق الجزائر بعد أن هدمت حركة الشيوعيين (كمينيست) بها غير أني لم أتوصل إلى نيل هذا المقصود إلا بالجمع بين سياسة المكانة وسياسة الثقة والنتائج.

للمتوظفين ثلث المرتب في الزيادات وجعل الترتيب في الترقي بدلا عن الكيفية القديمة الخالية من العدل - ولخدمة طرق الحديد زيادة ثلث المرتب وتحديد أوقات الخدمة في ثماني ساعات - والزيادة في عدد المتطوعين.

ومن أعمالي - ترتيب حفظ الصحة العامة- وتحسين حالة الأطباء المتوظفين وجعل المعالجة مجانا في كل دائرة- وإحداث قاعات خصوصية للمرضى المصابين بالسل وإحياء المستشفيات الأهلية التي انهدم الجل منها وأكثرها كان لا يفتح إلا مدة في العام وترتيب معالجة النساء الحوامل في التراتب العسكري وفي غيره- إحداث نشأة من الطبيبات الزائرات أعني المكلفات بمعالجات النساء في محالهن ومنها تحسين قانون الغابة وتهوينه على الأهالي، ومنها جعل مطابخ للأكل في المدارس للتلامذة الفقراء.

هذه أهم النتائج التي يمكنني ذكرها عند تقاعدي عن ولاية كانت لا تخاف من اعتبار الأمومة بتفصيلاتها والتي طالما كنت خالفت فيها حتى الإدارات فما لي الآن إلا شكر من أعانوني والإعراب عن تشكراتي القلبية لكل من شرفوني بثقتهم وإخلاصهم من فرنسويين وأهالي.

كنت أود أن أفعل أكثر فها أنا فارقت هذا القطر عندما نزل به مصاب عظيم فلا أشك أنه يتخلص منه بإعانة فرنسا وعليه أن ينسى أن الحق والعدل يقضان بتعاضد المسلمون والأوربيون لقوة الجزائر وعظمة فرنسا" (...)

الشهاب، السنة الثالثة، العدد 125، 8 ديسمبر 1927، ص ص 490، 491

الملحق رقم (06)

بلاغ فيدرالية رؤساء بلديات قسنطينة حول مشروع فيوليت

(هذا البلاغ تم تحريره بعد اجتماع رؤساء بلديات قسنطينة ومساعديهم في 7 جانفي 1937، حيث أعلنوا فيه رفضهم بالإجماع لمشروع فيوليت، كما طالبوا من الحكومة والبرلمانيين طرحه لأنه سيؤدي إلى "إنهاء السيادة والروح الفرنسية في الجزائر")

La Fédération des maires et adjoints spéciaux des communes rurales du département de Constantine s'est réunie ce matin à 10 heures à la maison de l'Agriculture sous la présidence de M. Cusin, conseiller général. M. Abbo, délégué financier, président de la Fédération des maires d'Algérie, assistait à la réunion ainsi qu'un grand nombre de membres de la Fédération. La question à l'ordre du jour était l'étude du projet de loi sur la réforme électorale indigène en Algérie déposée par M. Viollette, ministre d'Etat et ses répercussions sur l'avenir de l'Algérie française. Après l'exposé de M. Cusin, l'intervention de M. Abbo et une large discussion à laquelle prirent part MM. Dussaix, délégué financier, Vallet, Meyer, Gassiot-Talabot, conseillers généraux et de nombreux assistants, la Fédération a adopté les motions suivantes :

Première motion

Les maires et adjoints spéciaux élus des communes du département, réunis le 6 janvier 1937 à Constantine, se faisant les interprètes des populations françaises qui ont créé l'Algérie nouvelle et dont ils constituent la représentation municipale; unis dans une même pensée nationale et patriotique et en dehors de toute considération de partis politiques; Examinant le projet présenté par M. Viollette au Parlement dans le but d'inscrire 20.000 électeurs indigènes conservant leur statut personnel sur les listes électorales françaises de l'Algérie.

Affirmant leur sympathie à la grande masse de la population indigène laborieuse qui ne demande qu'à rester à l'écart des manifestations

grandiloquentes de meneurs cherchant à la détourner de ses occupations et de ses devoirs.

Réservant les projets présentés concurremment au projet gouvernemental.

Adressent un vibrer et énergique appel au gouvernement de la République et aux parlementaires pour leur demander de rejeter la proposition Viollette qui est de nature :

1° A jeter un trouble grave et profond, dans les relations jusqu'ici correctes et amicales existant en Algérie entre Français d'origine et Français d'adoption.

2° A attiser les haines contre la France que cherchent à généraliser dans la masse les oulémas ou professeurs d'islamisme intégral.

3°A porter le plus grave préjudice aux indigènes eux-mêmes en les jetant dans les querelles de çofs locales et générales.

4° A créer dans un même collège électoral deux catégories d'électeurs ayant des droits et des devoirs différents et opposés devant fatalement créer dans l'avenir des situations inextricables.

5° A provoquer chaque année sur les listes électorales des inscriptions de plus en plus nombreuses devant noyer rapidement le collège électoral français.

6° A mettre dans une situation fâcheuse autant qu'imméritée les nombreux indigènes qui, librement, ont consenti à abandonner leur statut personnel pour devenir citoyens intégralement français.

7° A aboutir très prochainement à la suppression de l'autorité et de l'esprit français dans toute l'étendue du territoire algérien, puis, par voie de conséquence, de l'Afrique du Nord au détriment de l'ordre et de la paix publique.

C'est forts de l'œuvre accomplie au sud de la Méditerranée et des services journaliers rendus aux indigènes des villes et des campagnes pour assurer leur instruction, leur assistance et leurs besoins matériels et moraux que les maires

français d'Algérie mettent en garde les Français de la métropole contre toute mesure législative improvisée ou inadaptable qui aurait pour résultat fatal de séparer l'Afrique du Nord dans un proche avenir de la mère patrie au grand préjudice de notre puissance nationale.

Deuxième motion

Les maires et adjoints spéciaux du département de Constantine, en présence du danger public provoquer par le dépôt au Parlement de la proposition Viollette sur la modification des listes électorales françaises en Algérie, Désignent un comité permanent chargé de faire entendre partout où besoin sera leurs légitimes revendications.

L'écho d'Alger, 7 janvier 1937

الملحق رقم (07)

موقف النواب المسلمين من مشروع بلوم-فيوليت

(تظهر هذه الوثيقة موقف النواب الجزائريين من مشروع فيوليت، والتي تم تحريرها بعد الاجتماع في قاعة الماجستيك يوم 12 جانفي 1937، حيث أقروا بالإجماع قبول هذا المشروع، كما شرحوا في هذا النص سبب قبولهم له وأهدافهم منه)

Les élus musulmans d'Algérie, au nombre de 2.000 environ, fédérés et non fédérés, répondant à l'appel qui leur avait été lancé, se sont réunis hier dans la grande salle du Majestic à l'effet de se prononcer sur le projet de réformes électorales indigènes du gouvernement.

L'assemblée a clôturé les débats par le vote à l'unanimité de la résolution suivante :

« Les élus des musulmans de l'Algérie: délégués financiers, conseillers généraux, conseillers municipaux, présidents et membres des djemàas, membres des chambres de commerce, réunis en congrès, à Alger, le 12 janvier 1937, après avoir délibéré du projet de loi déposé sur le bureau de la Chambre et ayant pour objet d'assurer la représentation des indigènes au Parlement;

Adressent à M. Léon Blum, président du Conseil, à M. Maurice Viollette, ministre d'Etat, à M. Marx Dormoy, ministre de l'Intérieur, à M. Raoul Aubaud, sous-secrétaire d'Etat, et à tous les membres du Gouvernement l'expression de leurs remerciements et de leur vive gratitude pour le geste, à la fois juste et généreux, que constitue le dépôt de ce projet; constatent ;

« Que si l'évolution économique, politique et sociale des populations musulmanes d'Algérie est en retard sur celle des Européens cela tient uniquement à leur faible représentation dans les différentes assemblées délibérantes et à leur collège électoral spécial;

« Que le mode de représentation envisagé est celui-là même Que l'unanimité des élus musulmans, après avoir mûrement analysé les différents systèmes proposés, a adopté et préconisé en maintes circonstances et notamment lors des vastes enquêtes poursuivies, à travers tout le territoire algérien, par la commission

sénatoriale, sous la présidence de M. Maurice Viollette, au lendemain des fêtes du Centenaire, et plus récemment, par M. le ministre de l'intérieur Régnier;

« Que le principe adopté par ce projet est encore celui qu'a retenu le Congrès musulman qui s'est tenu à Alger le 7 juin 1936 ;

« Considérant que les élus musulmans se sont arrêtés à ce mode de représentation parce qu'ils estiment que c'est le seul qui soit susceptible de leur assurer une représentation effective et de sauvegarder en même temps la souveraineté française a laquelle ils sont fermement attachés ; que, loin de mettre en péril le principe de cette souveraineté, le projet du gouvernement le raffermit, bien au contraire, les intérêts des indigènes, aux ternes de ce projet, étant confondus avec ceux des Français d'origine et devant, pour être satisfaits, s'exercer dans le même sens que ces derniers ;

« Considérant qu'une représentation spéciale est de nature à souligner, et qu'elle tendrait même à accentuer les divergences de ces intérêts, et que les indigènes, rejetés définitivement hors de la communauté française pour l'exercice d'un droit essentiel, sous un régime parlementaire, seraient ainsi poussés à évoluer dans un sens qui, pour n'être pas confondu avec le sens de l'intérêt français, pourrait, un jour, lui devenir opposé. Que c'est donc bien le projet gouvernemental qui sauvegarde réellement l'avenir français de l'Algérie.

« Considérant que les appréhensions formulées par une fraction de la représentation algérienne au Parlement et par une partie des maires et adjoints spéciaux de la colonie, ne paraissent pas plus fondées que ne l'était la violente campagne que l'unanimité des parlementaires algériens de l'époque et le congrès des maires d'alors avaient déchaînée contre la loi de 1919 ; que les uns et les autres représentaient cette loi comme - constituant - un danger certain pour la prépondérance française, et comme devant amener, à brève échéance, la perte de l'Algérie; qu'aujourd'hui cependant, ceux-là même qui avaient élevé les protestations les plus véhémentes reconnaissent que la loi de 1919 a donné d'excellents résultats, et qu'elle a resserré la collaboration « confiante et profitable» des élus européens et indigènes;

« Sont persuadées que l'erreur d'aujourd'hui, pour être commise de bonne foi, n'en est pas moins certaine que celle qui avait inspiré les campagnes de 1919;

« Sont convaincus que de nombreux musulmans ne méritent pas la situation diminuée qui leur est faite, au sein de la société algérienne, par rapport aux autres éléments ethniques;

« A l'unanimité. « 1° Donnent leur adhésion enthousiaste et sans réserve au projet du Gouvernement touchant à la représentation des indigènes musulmans au Parlement français;

« 2° Constatent qu'il est la seule sauvegarde du principe de la souveraineté française ;

« 3° Affirment solennellement, une fois de plus - et en donnant à cet acte de foi toute la signification qu'il tire de la gravité des événements mondiaux- l'attachement résolu et indéfectible des populations musulmane algériennes à la France et à la République;

« 4° Demandent respectueusement au Gouvernement, de bien vouloir revenir en discussion le plus tôt possible son projet et d'user de toute fon autorité pour en assurer le vote rapide ;

« 5° Font confiance à la clairvoyance et au patriotisme du Parlement français pour l'adopter et ainsi mettre un terme à la situation imméritée, qui est faite à leurs mandants en même temps qu'aux dangereuses campagnes organisées en vue de faire échec à ce projet ;

« 6° Adressent leur filiale et respectueuse gratitude au Gouvernement français ;

« 7° Félicitent ceux des parlementaires algériens qui ont eu le courage de donner leur approbation au projet du gouvernement, en particulier MM. Les députés Dubois et Régis et leur donnent mandat de défendre en leur nom le présent projet auprès du Parlement ;

« 8° Décident de se réunir chaque fois qu'il sera nécessaire pour éclairer l'opinion et les pouvoirs publics sur le véritable caractère du projet et sa portée et redresser les erreurs répandues lorsqu'elles leur paraîtront de nature à égarer l'opinion ou à la fausser.

L'Echo d'Alger, 13 janvier 1937

الملحق رقم (08)

كلمة موريس فيوليت على الإذاعة 4 فيفري 1937

(هذا النص هو خطاب موريس فيوليت على الإذاعة حول مشروعه الذي تم محاربته بشدة من قبل روكس فريسيننق والقس لامبيرت المعارضين لمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين باحتفاظهم بأحوالهم الشخصية بحجة التناقض بين الأحوال الشخصية الإسلامية والقانون الفرنسي، وكذلك عدم إخلاص الجزائريين لفرنسا.

وقد رد عليهم فيوليت بأن حججهم لا أساس لها من الصحة: "الأحوال الشخصية؟، ما هذه الدعابة، هل استوجبنا في 1914 عليهم بالتخلي على قانونهم الشخصي". "الذي كان له الشرف بكونه حاكما عاما للجزائر لمدة ثلاث سنوات له ثقة كاملة فيهم بأنهم جديرين")

Le gouvernement a déposé un projet sur le droit de vote, de citoyenneté comme l'on dit, aux élites musulmanes d'Algérie. Pourquoi ?

Parce que c'était une promesse faite depuis longtemps, depuis très longtemps aux indigènes français d Algérie,

Bien avant le centenaire, un président du Conseil avait déclaré que ce grand événement ne se produirait pas sans que les indigènes fussent associés à la souveraineté française,

N'en avait-on pas pris l'engagement, du reste, lorsque le Parlement décida la conscription obligatoire en Algérie ?

Il y eut des protestations en Algérie, alors. Sans doute, y en eut-il du côté des indigènes, mais les plus véhémentes furent du côté des colons qui comprenaient bien déjà que le service militaire obligatoire comportait nécessairement ce corrélatif essentiel : la citoyenneté pour ceux qui se trouvaient ainsi identifiés. Quant aux obligations au moins à tous les autres Français.

... Pendant la grande guerre, les indigènes français d'Algérie répondirent avec enthousiasme à l'appel de la Patrie en danger. Peut-être se rappelaient-ils les promesses déjà faites ou plutôt ne se décidèrent-ils pas seulement par un élan

de leur cœur, français déjà par plus d'un ; siècle d'habitudes et de- pensées Françaises.

Les indigènes de l'Afrique Occidentale auraient sans nul doute répondu d'un même cœur et d'un même élan, mais il se trouva qu'il y avait pour les représenter un des leurs, M. Blaise Diagne. Qui demanda au Parlement, comme contre de la loi qui imposait le service la pleine cité française et, avec enthousiasme, le Parlement, considérant le péril ou se trouvait la France et la profonde justice de la réclamation, décréta pleinement Français les originaires des quatre communes sans que personne se souciât à cette heure, que la plupart étaient musulmans et qu'ils avaient un statut personnel particulier.

Les années passèrent. Le centenaire survint Les promesses d'antan, faites et renouvelées aux indigènes algérois par les gouvernements successifs restèrent vaines.

Une Commission, tapageusement nommée pour étudier le problème, ou bien, sur l'ordre du gouvernement qui l'avait nommée, oublia de se réunir, ou s'étant réunie, les gouvernements successifs, devant l'impérieuse sommation de la grande colonisation, enterra ses rapports et a conclusions : cependant la France, présente en Algérie, rendait majeurs un nombre chaque jour plus grand d'indigènes.

...Quoi, des hommes venant de tous les coins de l'horizon européen, pouvaient se dire Français par la grâce de la naturalisation et eux, qui pendant plus d'un siècle avaient si vaillamment servi la France ; eux, Français de génération en génération, restaient subordonnés même à ces Français d'hier ; ils restaient des sujets, des Français qui connaissaient la totalité des devoirs, mais qui ne jouissaient d'aucun droit. Ils n'avaient même pas celui de se plaindre contre l'arbitraire, quand le gouverneur, pour des raisons d'équilibre politique, se persuadait si facilement de cette vérité dénoncée déjà par Jules Ferry, à savoir que l'indigène de droit divin est et doit rester le serviteur de la grande colonisation et son fournisseur de main-d'œuvre au plus bas prix.

Il est trop clair que les choses ne pouvaient pas durer. Le gouvernement du Front populaire ne pouvait pas maintenir un tel régime. Ne pouvait pas ne pas donner effet à tant de promesses faites solennellement.

II est du reste remarquable qu'aujourd'hui tout le monde s'accorde. Oui, il faut donner ; oui, on a trop attendu ; oui, la France ne peut pas commettre ce crime contre elle, crime de rejeter les indigènes dans une sorte de nationalisme farouche, alors qu'ils ne demandent**,** Français de cœur et de droit, à être Français également au regard de la défense de leurs propres intérêts.

Mais, ici, deux thèses :

Les indigènes veulent voter, disent certains, c'est bien : faisons-en alors un collège séparé, élisant leurs députés à eux ; on les admettra à la Chambre des députés, ils s'y assoleront à un petit bout de la table, ils seront les députés des sujets français.

Les indigènes disent non et à aucun prix.

Le gouvernement, qui ne veut pas du nationalisme - et il l'a témoigné par la dissolution de l'Etoile Nord-Africaine - répond avec eux : non et à aucun prix.

Ceux des indigènes qui auront l'honneur d'être appelés à la citoyenneté le seront franchement, ouvertement, sans arrière-pensée.

Ils entreront par la grande porte, comme il convient pour des hommes qui représentent un peuple considérable qui a donné à notre pays tant de preuves de dévouement et tant de fidélité.

Donc le gouvernement se préoccupe des services rendus des dignités acceptées et concédées par le gouvernement lui-même. Il se préoccupe des diplômes qui témoignent que ceux qui les ont obtenus ont acquis la pleine pensée française et il leur donne à eux personnellement, un droit, de vote qui n'est pas transmissible à leurs héritiers et qui s'éteindra avec eux.

Et comme tout de même le gouvernement du Front populaire ne peut pas céder à une pure préoccupation d'intellectualisme, comme il doit se soucier de

la masse non encore évoluée, il dit à tous ceux-là : vous aussi vous aurez le droit de créer des hommes investis de la pleine citoyenneté française. Il vous suffira d'en faire vos élus. Quels qu'ils soient, nous les accepterons. Délégués financiers, conseillers généraux, conseillers municipaux des communes de plein exercice, présidents de djemââs, du moment que vous aurez conféré l'une de ces qualités à l'un des vôtres par le seul fait de votre désignation, nous lui faisons confiance, nous lui donnons le droit de vote pour qu'il puisse, en votre nom, exprimer dans ces grandes consultations électorales, votre sentiment à vous.

...Le gouvernement dit : indigènes, vous vivez de la vie même de la France ; vous avez le droit, vous aussi, de dire comment vous estimez qu'elle doit être orientée. Indigènes, vous mourrez sur nos champs de bataille; vous aurez le droit de participer à l'élection dé ceux qui doivent décider de la guerre comme de la paix.

Statut personnel ? Quelle plaisanterie ! Est-ce qu'en 1914, on a exigé de ceux qu'on enrôlait la répudiation de leur statut personnel ?

...Est-ce qu'on ne les a jetés au combat dans la mesure où ils répudiaient le Coran, la polygamie et le droit successoral propre au droit musulman ?

Est-ce qu'on leur a demandé une adhésion au code Napoléon et aux principes d'ordre public qui fondent le statut personnel français métropolitain, avant de les incorporer ?

Est-ce qu'on a manifesté semblables exigences vis-à-vis des musulmans noirs des quatre communes, dont on faisait un des combattants français en même temps qu'on en faisait des citoyens français.

Si l'Algérie était colonie comme l 'Afrique Occidentale, la question ne se poserait même pas.

Mais l'Algérie est terre de peuplement.

Dix races se sont croisées en Algérie, avec des apports parfois tout récents pour en faire un merveilleux prolongement de la France. C'est entendu, mais pourquoi écarter ces admirables populations indigènes qui ont besoin d'être défendues, pourquoi ne pas donner à ces pauvres fellahs succombant sous la

misère, le droit d'agir, menu au second degré, sur la participation aux élections sénatoriales et législatives pourquoi ne pas faire à leur usage comme une réplique du fameux décret Crémieux relatif aux Israélites d'Algérie ?

C'est la seule façon d'assurer la paix en Algérie.

Certains colons créent de l'antisémitisme pour détourner de leur malheur les populations indigènes et on les voit aujourd'hui dressés contre le projet du gouvernement.

Nous ne voulons pas de guerre de races en Algérie, nous voulons la réconciliation de tous. La religion ne nous regarde pas, la race ne nous intéresse pas, le statut personnel, nous ne nous en soucions pas, nous ne considérons pas plus la conception de la famille suivant la loi coranique que celle suivant le droit talmudique ou celle suivant le droit canon.

Nous ne voulons voir que les hommes dans toute leur fierté et leur dignité et, nous les traitons en égaux.

Traiter des indigènes en égaux, il en est qui s'indignent.

Non, disent-ils tout bus, ils resteront éternellement nos ennemis, les vaincus.

Jules Ferry déjà protestait, et nous protestons avec lui.

Pourquoi, s'ils doivent être éternellement nos ennemis, leur jetez-vous de si belles paroles aux jours de détresse, pourquoi profitez-vous si largement de leur sacrifice, pourquoi leur faites-vous du bout des lèvres de chimériques promesses?

Mais nous avons confiance en eux.

Celui, en particulier, qui a eu l'honneur d'être pendant trois ans Gouverneur général de l'Algérie proclame, d'accord avec le gouvernement, qu'il a pleine confiance en eux, qu'ils en sont dignes: qu'il les aime et c'est de tout cœur qu'il réclame, pour eux la Justice que la France a donnée à toutes ses colonies et qu'elle ne peut refuser sans ingratitude noire.

Le front socialiste républicain français, 4 février 1937

الملحق رقم (09)

تقرير أ. دي بنيول حول لجنة التحقيق البرلمانية في الجزائر

(أ. دي بنيول رئيس أمانة لجنة التحقيق البرلمانية التي واصلت أشغالها بين 1 مارس و27 أفريل 1937 تحت رئاسة هنري غرنوت يدعو في تقريره للتصويت على مشروع فيوليت من أجل تجنب كل حركة ثورية، وضمان استقرار فرنسا في الجزائر)

"يمكنني القول أن فيوليت لديه في الجزائر المكانة التي نجهلها نحن الفرنسيين كليا، ويمكنني حتى القول أنه إذا لم يتم تمرير مشروع فيوليت، فيمكننا أن نخشى اضطرابات فضيعة، وأن الشخص الوحيد الذي يمكنه تجنب كل حركة ثورية هو مسيو فيوليت. ومن وجهة نظر سياسية، فإن مشروع فيوليت يمثل ضرورة للقيام بتهدئة كاملة للسكان الأهالي"

"شيئين ضروريين، واللذان لا يتحملان أي تأخير، وأقوله متحملا كل مسؤولياتي: القيام بكل سرعة وبجهد كبير لتجنب تواصل البؤس في الجزائر، توجد بطون خاوية، يوجد أناس جائعين، يجب منحهم الغذاء، وهذا يمثل ضرورة جوهرية للسيادة الفرنسية في شمالنا الإفريقي، وبعدها القيام بتطبيق حد أدنى من الحقوق السياسية والتي تتمثل في مشروع فيوليت"

La Commission d'enquête parlementaire en Algérie a quitté Paris, le 1er mars 1937, et, après un séjour d'environ deux mois s'est arrêtée dans les principales villes du département d'Alger, de Constantine et d'Oran. Elle a reçu- une moyenne de dix délégations par jour. J'avais obtenu du gouvernement général d'Algérie, lors des auditions, qu'une équipe de sténodactylographes, désignée par le gouverneur général sténographe tout ce qui se disait au cours de l'audience, ainsi que les demandes et les réponses posées par les membres de la commission parlementaire de la délégation.

Par ce procède, la commission d'enquête a des dossiers qui sont les reflets véritable de son enquête : en plus de la sténographie, un cahier de revendication était déposé a l'appui de l'exposé verbal du président ou des membres composant la délégation. La Commission d'enquête parlementaire a ainsi à sa disposition tous les éléments officiels et confidentiels pour lui permettre d'établir ses rapports.

J'ajoute que, jusqu'à mon départ qui se situe au 26 avril 1937, date à laquelle j'ai quitté la mission à Relizane, aucun incident ne s'était produit lors des auditions au cours du long périple qu'avait accompli la mission.

Les membres de la majorité et ceux de la minorité ont accompli un gros travail d'investigation, et se sont penchés longuement sur tous les problèmes qui leur étaient soumis. Ils ont accompli leur importante tâche dans une objectivité qui leur fait honneur.

Nous nous sommes arrêtés pendant plusieurs jours à Alger, où les plus importantes délégations représentant tous les intérêts européens ou indigènes ont été longuement entendues ainsi que tous les partis politiques; Les territoires militaires du sud ont été visités, notamment les villes de Laghouat et celle de Ghardaïa.

Les indigènes, ainsi d'ailleurs que tous les Européens vraiment républicains, demandent l'application intégrale du projet Viollette, sans aucun amendement.

En toute équité, j'estime que le projet Viollette est un minimum de confiance que le gouvernement de la République doit accorder aux musulmans d'Algérie. Il n'y a aucune raison pour que les élus indigènes siègent aux délégations financières, aux conseils municipaux, aux chambres de commerce, aux conseils des prud'hommes, et prennent ainsi part à la vie politique d'Algérie, simplement sous un angle de deuxième zone, et ne puissent accéder à la députation.

Il ne faut pas que les indigènes sortant des grandes écoles, ayant des diplômes d'Etat, soient considérés politiquement comme des Français moyens.

Le projet Viollette ne constitue pas, comme je le disais dans une interview à Oran, le 20 avril 1937, au journal «Oran Républicain », une sorte d'aristocratie, il représente un minimum politique que l'on doit accorder à l'Algérie.

Je suis persuadé que si le projet Violiette est appliqué dans son intégralité, les indigènes seront satisfaits, et qu'aucun mouvement politique ne pourrait être envisagé par leurs chefs politiques.

L'indigène demande des droits politiques simplement pour faire entendre sa voix avec plus d'autorité, et non pas en élu diminué.

M. Viollette, ministre d'Etat, s'est inspiré dans son projet de la simple justice politique, et veut assurer à tout musulman, qui en est digne, les mêmes droits et, partant, les mêmes devoirs que les Européens.

Le projet Viollette est une première étape pour l'admission de l'indigène dans la grande famille française qu'il a défendue avec un rare courage pendant la grande guerre.

J'ai assisté chaque fois que la mission entrait dans une ville à de grandes manifestations indigènes, en faveur de Viollette, et de simples arabes comme les autres élus, demandaient sur le même leitmotiv que le projet Viollette soit accordé à l'Algérie dans le plus bref délai possible.

Je puis dire sans être démenti, que Viollette a, en Algérie, un prestige que nous, métropolitains, ignorons totalement. Je me suis même laissé dire par des personnalités européennes, et par de hauts fonctionnaires, que si jamais le projet Viollette ne passait pas, on pourrait craindre des troubles sanglants, et on a ajouté que le seul homme qui pouvait éviter tout mouvement révolutionnaire serait M. Viollette, et non pas la création de nouveaux régiments de garde mobile.

Dans les territoires militaires du sud, l'indigène ne peut quitter les villes de Laghouat et de Ghardaïa sans demander un permis de circulation.

Au cas où l'administration lui refuse et s'il quitte ces territoires pour aller à Alger ou dans une autre ville, il est arrêté à son retour, et frappé de 15 à 30 jours de prison.

La population européenne des territoires du sud vit dans une sécurité complète, et en traversant le désert qui mène de Biskra à Laghouat ou à Ghardaïa, on y est en toute tranquillité, et on risque bien moins sa vie que dans une ville européenne, dans certains quartiers le soir à minuit.

A d'autres points de vue politiques, le projet Viollette est une nécessité pour donner un apaisement total à la masse indigène ; il est en lui-même un symbole, et

est accepté par la majorité de la population musulmane. Les grands chefs musulmans font confiance au Parlement français pour que ce projet soit voté rapidement, et ainsi on consacrera plus de cent ans de vie commune et de dévouement à la France, qui a déjà réalisé, tant au point de vue économique que social, de larges réformes, et qui se doit actuellement de continuer sa politique sociale dans le grand département de l'Afrique du Nord.

Les lois sociales votées en France, ne sont pas encore appliquées en Algérie, et des ouvriers, employés, soit indigènes ou européens qui font partie de la C. G. T, sont impitoyablement renvoyés par leur patron.

L'indigène en chômage n'est pas secouru. Le salaire moyen des ouvriers des villes est d'environ 6 à 10 francs par journée de douze à quatorze heures de travail. Les ouvriers agricoles indigènes ne mangent pas à leur faim, n'ayant à ne mettre sous la dent qu'une mince galette d'orge, et vivent dans des gourbis dans une atmosphère animale. La tuberculose commence à faire ses ravages.

Les services sanitaires du pays ne sont pas à la hauteur, faute de crédits.

Il faut développer l'hygiène chez la femme musulmane, créer des centres volants d'infirmerie, augmenter le nombre des infirmières-visiteuses créées par l'ancien gouverneur général M. Viollette, nommer des sages-femmes indigènes, dont le but serait non seulement d'assister la femme indigène, mais aussi de lui donner certains principes de puériculture. Instituer un Office des sports d'Algérie qui aura la mission importante de créer des centres d'éducation physique et développer le sport dans les écoles.

Et, sous le signe du sport, rapprocher la jeunesse musulmane de nos jeunes compatriotes qui, ainsi, pourront mieux se connaître et s'apprécier ensuite.

Interdire à tous les travailleurs indigènes qui n'ont pas un contrat de travail en France de se rendre dans la métropole, où ils ne font qu'augmenter le nombre des chômeurs qui sont en France.

Des milliers d'Algériens sont partis le cœur plein d'espoir pour trouver du travail en France ; ils y vivent dans de très mauvaises conditions d'hygiène, sont

sous-alimentés et reviennent dans leur gourbi atteints de tuberculose, et sont un véhicule de contamination pour leur famille.

Les fonctionnaires indigènes n'ont pas les mêmes avantages et les mêmes droits, quoique ayant les mêmes diplômes que leurs collègues français: ils n'ont même pas droit au quart colonial. Quant aux anciens combattants qui ont défendu notre sol si vaillamment, ils ne jouissent pas des mêmes droits que leurs camarades de combat français.

Rien n'a été fait pour préserver des vices de la rue l'enfance abandonnée.

Quant à l'enseignement, de nombreux musulmans ne peuvent fréquenter nos écoles, faute de place.

Il faut créer des écoles primaires et surtout des écoles professionnelles, tant pour les garçons que pour les filles. Créer une loi par laquelle il serait formellement défendu d'employer des petits indigènes âgés de moins de 14 ans.

Au point de vue justice, accorder la libre circulation des indigènes dans les territoires du Sud, et l'abolition des tribunaux d'exception qui sont la honte de la France républicaine et démocratique.

Créer pour les fellahs, qui sont de modestes cultivateurs, des caisses agricoles de secours, et abolir impitoyablement l'usure sous toutes ses formes, et surtout étudier d'une façon objective la question de l'habitat indigène, ainsi que le retour à la terre de nombreux indigènes qui sont dans les grandes villes les bras ballants, et qui' peuvent être, par la suite, des éléments de troubles pour la souveraineté française.

Il faut redistribuer les terres d'une façon équitable; mettre à l'étude le plus rapidement possible les réformes du paysannat indigène, accorder un minimum de 25 hectares par famille, mais en location à un prix très modique. Je dis bien en location, car si jamais on rend l'Arabe chef de famille, propriétaire de son lopin de terre, tôt ou tard il tombe dans les mains d'usuriers, et dans un laps de temps relativement court il est dépossédé de son bien et retombe encore une fois dans la misère. Ce sont des terres inaliénables que l'on doit lui accorder, et ainsi le préserver de certains vautours de la finance algérienne.

Je connais, dans une ville du Sud, un Européen qui est possesseur de plus de 16.000 hectares de très bonne terre, qui n'a eu le courage de créer, ni une maternité, ni une crèche, ni une infirmerie, ni aucune œuvre sociale.

Il agit sur ses terres en féodal, et malgré cela ses nombreux ouvriers agricoles lui sont fidèles.

L'indigène vit en Algérie avec des moyens alimentaires qu'un travailleur français ne pourrait supporter.

La misère physiologique est effroyable, et on se demande comment un être humain peut supporter un tel régime; les réserves de sécurité, tant en blé qu'en orge, non seulement en Algérie mais au Maroc, ne sont plus qu'un vain mot, à tel point que M. le gouverneur général Lebeau a dû acheter des bateaux de riz, pour que la population s'habitue à manger du riz, afin d'éviter dans certains centres la famine.

J'ai eu de longues conversations avec de simples fellahs, des ouvriers agricoles, comme avec de grands chefs arabes, tous m'ont dit et m'ont crié leur profond attachement à la France, mais ils m'ont fait connaître, en toute sincérité et avec beaucoup de calme, que si le projet de l'Homme qui a souffert pour eux, qui combat encore en leur faveur, ne voyait pas le jour, on pourrait craindre un mouvement d'insurrection.

Deux choses sont indispensables et qui ne souffrent aucun retard, et je le dis en prenant toutes mes responsabilités, c'est de faire très rapidement un gros effort pour éviter que la misère ne continue en Algérie : il y a des ventres vides ; il y a des êtres humains qui ont faim : il faut leur donner à manger, ceci est d'une nécessité capitale pour la souveraineté française dans notre Afrique du Nord, et ensuite leur appliquer un minimum politique qu'est le projet Viollette.

Des masses indigènes sont travaillées par les éléments qui viennent de l'étranger, et il serait politique d'agir rapidement en donnant aux populations d'Algérie du pain et un droit politique.

O. DE PIGNOL. Ancien chef
du Secrétariat de la Commission
parlementaire d'enquête en Algérie.

Le front socialiste républicain français, 25 septembre 1937.

الملحق رقم (10)

مقررات اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري
المنعقد أيام 9 و 10 و11 جويلية 1937

إن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري في جلستها المنعقدة يوم 29 أوت 1937؛

بناءا على مقررات المؤتمر المنعقد أيام 9 و 10 و11 جويلية 1937؛

وتأثرا من الحالة المزعجة التي لا تزداد إلا سوءا مع مرور الأيام، والتي تتخبط فيها الجماعات الإسلامية بالقطر الجزائري، سواء ذلك من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث أنه رغما من المساعي الحثيثة التي قام بها المؤتمر وما وجهه من نداء حار للمراجع العليا فإنه لم يقع أي إصلاح أساسي من الإصلاحات التي شملتها مطالب المؤتمر، مع أن الجزائر في الوقت الحاضر خاضعة لنظام القرارات مثل فرنسا

وحيث أن ما يقرب من إجماع شعب المؤتمر وجمع غفير من النواب قد أعربوا عن الاستياء العميق الموجود عن سائر الطبقات الإسلامية فعزموا على سلوك سياسة عدم التعاون في مختلف المجالس النيابية الجزائرية إلى أن تجاب مطالب المؤتمر.

وحيث أن رغبة عدم التعاون التي أبداها النواب لا تكون لها القيمة الفعالة إلا إذا أيد الناخبون هذه الرغبة، وفي استطاعتهم مقاطعة كل انتخاب مقبل

وبعد ملاحظة اللجنة التنفيذية بغاية الكدر والألم أن النوايا الحسنة التي تبديها هيئات التجمهر الشعبي نحو الجماعة الإسلامية، لم تجد الأذن الصاغية في سائر الهيئات الحاكمة المسؤولة التي هي وليدة التجمهر الشعبي؛ فلم تحقق شيئا من المطالب التي آمل الشعب الإسلامي إحرازها على يدها.

فاللجنة التنفيذية تدعوا سائر المسلمين للاستمرار على هدوئهم ووقوفهم مواقف الكرامة واحترام القوانين.

ثم قررت بالإجماع مبدأ استقالة سائر النواب في مجالس الجماعات والمجالس البلدية والمجالس العمالية والنيابات المالية على هذا المنوال.

أولا- استقالة سائر النواب المسلمين حالا.

ثانيا- عدم مشاركة النواب المسلمين في المجالس المنتخبة ابتداءا من يوم 29 أوت 1937

ثالثا- جمع سائر الاستقالات بين يدي رؤساء وحدات النواب، بالنسبة للنواب المشاركين في هذه الوحدات، وبين يدي رئيس المؤتمر بالنسبة للنواب الذين ليسوا منظمين لتلك الوحدات

رابعا- الاتفاق بين مكتب اللجنة التنفيذية وممثلي وحدات النواب بالعمالات الثلاث لتقديم جملة الاستقالات دفعة واحدة.

خامسا- الأجل النهائي لتقديم هذه الاستقالات هو يوم 30 سبتمبر

سادسا- المؤتمر يعلن إقصاء كل نائب منظم له إذا لم يمتثل لهذه القرارات

سابعا- المؤتمر الإسلامي الجزائري يتعهد ببذل كل ما يستطيع بذله من جهود لإعادة انتخاب النواب الذين قدموا استقالتهم، وذلك بعد أن تقع إجابة هذه المطالب وبعد إذن من المؤتمر.

المطالب المستعجلة

أولا- تنفيذ سائر القوانين الاجتماعية التي صدرت أو التي ستصدر بدون أدنى قيد.

ثانيا- تعيين الأجر الأدنى للعملة الفلاحين بعشرين فرنك يوميا

ثالثا- تنفيذ الأشغال العمومية الكبرى وجعل خزينة لإعانة العمال العاطلين

رابعا- إعانة الفلاحين الصغار التجار والمحترفين

خامسا- حرية تعليم اللغة العربية وإيجاد المدارس الكافية للتعليم العام.

سادسا- الحرية التامة المطلقة للوعظ والإرشاد والتعليم في سائر المساجد

سابعا- حرية الحج لبيت الله الحرام

ثامنا- حرية الصحافة والسفر

تاسعا- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية (القوانين الزجرية، وقرار ريني، وقانون الغاب)

عاشرا- إدخال أراضي الجنوب تحت سلطة الإدارة المدنية

حادي عشر- مصادقة مجلس الأمة على مشروع قانون فيوليت بلوم بصفة متسعة كخطوة أولى في طريق الانتخاب العام.

الشهاب، مجلد 13، ج8، أكتوبر 1937، ص ص 327-329

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

I- بالعربية

أ- الجرائد

1- البصائر

2- الشهاب

ب- الكتب

1- جوليان شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس 1976 .

2- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ش.و.ن.إ، الجزائر 2005.

3- عباس فرحات، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار** ، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات ش.و.ن.إ ، الجزائر، 2005.

II- بالفرنسية

أ- المطبوعات الرسمية:

1- **Journal Officiel de La République Française**, débats parlementaires, Compte rendu in extenso des séances du sénat et de la chambre des députés, questions écrites et réponses des ministres a ces questions.

2- Ligue des droits de l'homme, **Le congre national de 1931, compte-rendu sténographique 23-25 mai 1931**, paris 1931.

ب-الجرائد والمجلات

1- **L'Afrique Française**, Bulletin du comité de l'Afrique Française et du comité du Maroc.

2- **l'Avenir de l'Est Gazette Algérienne.**

3- **L'Echo d'Alger.**

4- **L'Echo de la presse musulmane.**

5- **Le Figaro.**

6- **Le Front Socialiste républicain-Français.**

7- **Le Matin.**

8- **Le Petit Parisien.**

9- **Le Populaire.**

10- **Le Temps.**

11- **Les Annales Africaines.**

12- **Oran Populaire.**

13- **Questions Nord-Africaines**, revue des problèmes sociaux de l'Algérie, de la Tunisie et du Maroc.

ج- الكتب

1- Abbas Ferhat, **De la colonie vers la Province, le jeune algérien**, édition ANEP, Alger 2006.

4- Julien, Charles André, **une pensée anti coloniale, Positions 1914/1979**, 2ème édition, Sindbad, Paris 1979.

2- Melia Jean, **Le triste sort des indigènes musulmans**, 5ème édition, Mercure de France, Paris 1935.

5- Viollette Maurice, **l'Algérie vivra-t-elle ?, note d'un ancien gouverneur général**, Librairie Felix Alcan, Paris 1931.

د- المقالات

1- Moutet Marius, « Maurice Viollette », in **Bulletin des amis de Léon Blum**, n° 10, décembre 1961-avril 1962.

2- Robert Montagne, « Comment organiser politiquement l'Empire français », in **Politique étrangère**, n°2, 3ème année, 1938.

المراجع:

I- بالعربية

أ- الكتب

1- أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج1، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.

2- أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919**، ج2، ترجمة م. حاج مسعود و ع. بلعريبي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007

3- زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومه، الجزائر 2012.

4- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيرون لبنان، 1992.

5- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج3**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيرون لبنان، 1992.

6- غرانميزون أوليفيي لوكور، **الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة**، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.

7- قداش محفوظ وقنانش محمد ، **حزب الشعب الجزائري 1937 – 1939، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.

8- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939-1951**، ج2، ترجمة أمحمد بن البار، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر 2011.

9- قنانش محمد وقداش محفوظ، **نجم شمال إفريقيا، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون الجزائر، 1994.

10- قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982

11- مراد علي، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي**، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة الجزائر، 2007.

II- بالفرنسية

أ- الكتب

1- Ageron Charles-Robert, **De l'Algérie Française à l'Algérie algérienne**, éditions Bouchen Paris, 2005.

2- Ageron Charles-Robert, **France coloniale ou parti colonial**, presses universitaires de France, Paris 1978

3- Ageron Charles-Robert, **Histoire de l'Algérie contemporain, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de la libération 1954**, Tome2, 1ère éd, presses universitaires de France, Paris, 1979.

4- Collot Claude et Henry Robert, **le mouvement national algérien, textes 1912/1954**, 2ème éd, OPU Alger, 1977

5- Kaddache Mahfoud, **Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919, 1951**, T1, SNED, Alger 1980.

6- Memmi Albert, **portrait du colonisé**, édition ANEP Alger, 2012.

7- Meynier Gilbert, **l'Algérie révélée**, Librairie DROZ, Genève, Paris 1981.

8- Nouschi André, **La naissance du nationalisme algérien**, les éditions de minuit, Paris, 1962.

9- Sari Djilali, **le désastre démographique**, édition SNED, Alger 1982.

ب-المقالات:

1- Ageron Charles-Robert, « les communistes français devant la question algérienne de 1921 à 1924 », in, **le mouvement social, bulletin trimestriel de l'institut français d'histoire social**, n° 78, janvier – mars, 1978, les éditions ouvrières, Paris 1978.

2- Cantier Jacques, « les gouverneurs Viollette et Bordes et la politique algérienne de la France à la fin des années vingt », in, **Revue Française d'Histoire d'Outre-mer**, Tome 84, n° 314, 1er trimestre 1997.

3- Combes André, « Maurice Viollette, Franc-maçon », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris 1991.

4- Gaspard Françoise, « Maurice Viollette, patron de presse et éditorialiste », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris 1991

5- Gaspard Françoise, « un homme trois républiques » in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris 1991.

6- Koulakssis Ahmed, « Maurice viollette ministre du front populaire », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris 1991.

7- Modoré Françoise, « Viollette l'arabe, le gouverneur général », in, **De Dreux à Alger, Maurice Viollette 1870-1960**, l'Harmattan, Paris 1991.

8- Mouton Marie-Renée, « l'Algérie devant le parlement français de 1935-1938 », in **Revue française des sciences politiques**, 12ème année, n°1, 1962.

9- Pervillé Guy, « L'élite intellectuelle, l'avant-garde militante et le peuple algérien », in, **Vingtième Siècle. Revue d'histoire**, n°12, octobre-décembre 1986, pp 51-52

الفهارس

1- فهرس الأسماء

- أ -

الإبراهيمي: 84، 149

آبو: 30، 140، 141، 160، 163.

آريس: 20

أغوسطين بيرنار: 112

أنتونيلي: 99

أنجلبيرت: 138، 141، 158

أوبو: 136، 146، 154

أونفانتان: 24

- ب -

ابن باديس (أحميدة): 16

ابن باديس (عبد الحميد): 83، 84، 87، 90، 136، 147، 149، 150،151، 154، 155، 156.

باريتي (ليون): 159، 160

باشطارزي:161

بانلوفي: 39- 41

بلوم (ليون): 133، 135، 136، 138، 141، 143، 146، 147، 148، 155، 156، 163، 164.

بوتيلي:16

بورجوا (الجنرال) : 128

بورد: 45

بوردراس 64، 65

بوري (إيميل): 41

بوفانيي:19

بيجو: 22

بيردو: 15

- ت -

تارديو (أندري): 37

تامزالي (عبد النور): 161

ابن التهامي: 83، 86، 87

تيتانجر (بيير): 139

- ج -

ابن جلول (محمد الصالح): 90، 145، 147، 156، 164، 165

جوراس: 37

جوليان (شارل أندري): 28

جونار: 18، 30

جيرود: 62

جيرولت:21

- خ -

خوجة (حمدان بن عثمان): 120

خالد (الأمير): 83

- د -

دالادييه: 136، 146، 163، 165.

ابن دالي (كحول): 146

دايرون: 160

دورموي: 141

دوريو (جاك): 52، 143، 158.

دوفو: 140، 158

دي بينيول: 22

دي جوفنال (هنري): 36

دي مونبيزات: 36

دي مونزي: 52

ديبوا: 148، 160، 164

ديبياف: 63

ديرانتل: 34

ديروكس (جاك): 41، 79، 81، 82، 126، 127، 128، 139.

- ر -

رافي: 40

ركتفالد: 22

روبيرت (مونتاني): 166

روبيرت: 159، 160

روسو (ويلديك): 33

ريبو: 35

ريجي: 148، 158، 160، 164.

ريني (مارسال): 112، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 149، 154.

- ز -

الزروق (محي الدين): 16، 161

زناتي:105

- س -

ستيق: 40، 47

سوليي (إيدوارد): 114

سيردا: 160

سيسبان (الشريف): 16، 20، 161

- ش -

شرامك: 51

شكيكن: 94

شوداي: 18

شوطان: 114، 157، 157، 163، 165.

- ص -

صارو (ألبير): 156، 157، 158، 159، 160، 163، 163، 165.

صوران (بول): 138، 139، 141، 160، 160.

- ط -

(طومسون): 49

- ع -

عباس (فرحات): 23، 24، 90، 156، 161، 164، 165.

عبد الكريم: 52

عبد الوهاب (بشير): 161

العقبي (الطيب): 146، 148

- ف -

فروجر: 159، 160

فريسنينق (روكس): 20، 122، 123، 124، 125، 126، 128، 165.

فوري (شارل): 24

فيري (جول): 15، 25، 116

فيوري: 41، 49، 158، 163.

فيوليت (موريس): 15، 32- 55، 57- 88، 90- 108، 111- 120، 122- 126، 128- 133، 135- 144، 146- 147، 149- 153، 155- 160، 163- 167.

- ق -

قاسطون (دوميرق): 39

قرنوت (هنري): 127، 155، 156

قوستافينو: 158

- ك -

كارد (جول): 20

كايو: 37

كلوبوكسكي: 36

كلوزيريت: 142

كليمانصو: 29

كوتوريي: 52

كوزان: 140

كيرنيزاك: 36

كيطولي (بول): 20، 119- 123.

- ل -

لارشير: 22

لاسال: 97

لاسان: 52

لاغروزيلبير: 153- 156

لافرونت: 65

لافريار: 98

لامبيرت القس: 139، 140، 141، 143، 160.

لعزلة (اسماعيل): 52

لوسيان (سان): 128

- م -

مارسان (سان جرمان): 28

مالارمي:141، 163

مصالي الحاج: 90، 152، 153

المقراني: 17

ملارمي: 165

مندل: 163

مورو: 49

مورينو: 26، 29، 30، 110، 140، 141، 158، 163.

موسوليني: 46، 55

ميرسيي: 27

ميسيمي: 36، 128

ميشال:111، 114

ميشلان: 142

ميليا (جان): 15، 27، 103، 142، 143.

ميليران (ألكسندر): 32، 33

- ه -

هاردي: 27

هافارد: 50

هانوتو (الجنرال) : 25

هتلر: 125، 126

هيريو: 39

- و -

ويلسون: 94

- ي -

يوبي : 52

2- فهرس الأماكن

- أ -

الأغواط: 22

أفلو: 75

ألمانيا: 37، 124

أنام: 36

أوريبو: 140

- ب -

باتنة: 75

باريس: 32، 49، 55، 82، 114، 124، 156، 157، 160، 161، 165.

بجاية: 75، 114

برلين: 124

بروفانس: 26

بريكة: 75

بوسعادة: 74

بوص: 32

البويرة: 68

- ت -

تابلاط: 74

تبسة: 125

تلمسان: 125

تونس: 90، 124، 150

تيقزيرت: 75

- ج -

جامع صهاريج75

جانفيل 32

الجزائر (العاصمة): 58، 59، 125، 148، 154، 160، 161.

جنيف: 124

جيجل: 75

- د -

درو: 33، 34، 35، 111.

دمشق: 124

- ذ -

ذراع الميزان: 75

- ر -

رمشي: 75

رومانيا: 118

الريف: 118

- س -

سطيف: 47، 69، 125

سعيدة: 15

سكيكدة: 47

سوريا: 124
سيباو: 75
سيدي داود: 30

- ش -

شلف: 19

- ص -

الصومام: 75

- ع -

عزازقة: 75
عنابة: 47، 125

- غ -

غرداية: 22

- ف -

فرقوق: 47
فورناسيونال: 75
الفيتنام: 36

- ق -

قالمة: 75
القاهرة: 124
قسنطينة: 30، 47، 57، 58، 59، 105، 118، 119، 120، 139، 140، 144، 154، 160، 161.

- ك -

الكامرون: 37
كورسيكا: 13
الكويف: 47

- ل -

لوريلوار: 35
لوزان: 124

- م -

مستغانم: 30، 62
مصر: 124
معسكر: 75
المغرب الأقصى: 37، 118، 124
مغنية: 75
مكيرة: 69
ميلة: 75
المينا: 75

- ه -

الهند الصينية: 36، 40، 104

- و -

وهران: 58، 59، 118، 138، 139، 140، 154، 160، 161.

فهرس الموضوعات

المقدمة 4

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية في الجزائر، التمييز العرقي.... 12

أولا: القوانين الاستثنائية ضد الجزائريين 13

1- : الاعتقال الإداري 13

2- : المسؤولية الجماعية والغرامات المالية 14

3- : المصادرة 16

4- : الضرائب 18

5- : قانون الأهالي 21

ثانيا: الاستعمار في فائدة المعمرين 23

1- تأهيل الجزائر..... 23

2- "الاستعمار المشروع" 26

3- معارضة الإصلاحات 28

الفصل الثاني: موريس فيوليت حاكم عام للجزائر 1925-1927.... 31

أولا: فيوليت وتعيينه حاكما عاما للجزائر..... 32

1- : شخصية موريس فيوليت..... 32

2- : فيوليت والمسألة الأهلية في المستعمرات..... 36

1.2- فضح أعمال الإدارة في الهند الصينية..... 36

2.2- كشف ابتزاز شركة نغوكو سانغا في إفريقيا الاستوائية..... 37

3.2- تجنيس أهالي المستعمرات..... 37

3- : تعيين فيوليت ومعارضة المعمرين..... 39

1.2- تعيين فيوليت 39
2.3- معارضة المعمرين..... 41
ثانيا: برنامج فيوليت في الجزائر..... 42
1- : برنامج فيوليت من أجل الاستعمار..... 43
1.1- مساعدة الاستعمار الصغير والمتوسط 43
1.1.1- تشجيع المنتوجات الزراعية الجزائرية..... 45
2.1.1- الانشغال بحل مسألة المياه..... 46
3.1.1- القرض الفلاحي..... 48
2.1- قمع واضطهاد الشيوعيين..... 50
2- : برنامج فيوليت في المسألة الأهلية..... 55
1.2- المسألة الاقتصادية..... 57
2.2- المسألة الاجتماعية..... 60
1.2.2-تطبيق القوانين الاجتماعية 60
2.2.2- ترقية قواعد الصحة..... 67
3.2.2- نشر التعليم الابتدائي والمهني..... 70
ثالثا: معارضة المعمرين لمحاولات فوليت الإصلاحية وتقدير الجزائريين له..... 76
1- : معارضة المعمرين..... 76
2- : تقدير الجزائريين لفيوليت..... 83
الفصل الثالث: فيوليت والقضية الجزائرية بين 1927 – 1936.... 89
أولا: نشر كتاب: **هل ستعيش الجزائر؟** سنة 1931..... 91
1- : إصلاح الإدارة والتسيير الجزائري..... 94
1.1- مراقبة الحكومة الفرنسية 95

2.1- إعادة تحديد صلاحيات الحاكم العام..... 96
3.1- إصلاح النيابات المالية: 98
2- : ربط المسلمين بفرنسا 100
1.2- ربط المسلمين سياسيا: تجنيس النخبة 100
2.2- ربط المسلمين فكريا وروحيا..... 102
ثانيا: اقتراح مشروع قانون 3 جويلية 1931 106
ثالثا: مساءلة وزير الداخلية ريني 22/21 مارس 1935..... 112
1- : مداخلة موريس فيوليت 113
2- : معارضة نواب الجزائر 119
1.2- بول كيطولي (Paul Cuttoli) 119
2.3- روكس فريسنينق (Roux Freissineng)..... 122
3.2- جاك ديروكس (jacques Duroux) 126
3- : رد وزير الداخلية ريني..... 128
4- : توضيح فيوليت 131
5- : قرار ريني 132
الفصل الرابع: مشروع بلوم-فيوليت أثناء الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي (1936-1938)..... 134
أولا: تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت وبداية الهيجان الفرنسي في الجزائر..... 136
1- مشروع بلوم- فيوليت 1936..... 136
2- تبني الجبهة الشعبية لمشروع فيوليت، وبداية الهيجان الفرنسي..... 138
ثانيا: مواقف الجزائريين من مشروع فيوليت..... 144
1- مساندة كتل المؤتمر الإسلامي: النواب والعلماء..... 144

2- معارضة نجم شمال إفريقيا 151
ثالثا: نحو فشل المشروع..... 153
1- عمل لجنة التحقيق لاغروزيلييز..... 153
2- ضغط الجزائريين من أجل تطبيق المشروع..... 155
3- بداية دراسة المشروع وفشله..... 157
4- خيبة أمل الجزائريين وردود أفعالهم..... 164

الخاتمة..... 168
الملاحق..... 174
قائمة المصادر والمراجع..... 205
الفهارس..... 112
1- فهرس الأسماء والأماكن..... 213
2- فهرس الموضوعات..... 219